وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـ ـامعة الجـ ـ ـ ـزائر
كلية العلو م الاقتصادية و علوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان الأطروحة

النمو و التجارة الدولية في الدول النامية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

فرع : اقتصاد قياسي

إعـ ـداد الطالب : **صواليلي صدرالدين**

إشـ ـ ـ ـراف : **د.تـ ـومي صالح**

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د. بلقاسم ناصر عزالدين	رئيسا
د. تومي صالح	مقررا
أ.د. ميلودي بوبكر	عضوا
أ.د. بوكابوس سعدون	عضوا
د. زكان أحمد	عضوا

السنة الجامعية 2005-2006

Abstract

*This thesis examines the interaction between openness sand growth, using a panel data of twenty-six developing countries and twenty-two years for the period, 1981-2002. First we examine the traditional theories and her explanation of the relation between growth and trade and i*n addition to trade theories; we *examine the growth theories and specially a new endogenous gro*wth theory*. Our primary objective is to determine whether there is a direct link between Growth and openness in developing countries; and the relation between revenue and openness in this countries, and also we try to find if there a convergence between this countries during this years. Using an econometric panels model, our findings suggest that openness has a negative influence on economic growth but this negative influence transform on the positive influence in the year after this openness; but this findings concern some countries of the sample. We also find the convergence of these countries in the year of less openness, but the divergence of the revenue occurred in the years of great openness.*

الملخص :

تهتم هذه الأطروحة بدراسة العلاقة بين الانفتـاح التجـاري و النمـو الاقتـصادي، باستعمال معطيات بانيل لـ 26 دول نامية و 22 سنة للفترة بين 1981-2002. تطرقنا في هذه الأطروحة إلى النظريات المفسرة للتجارة الخارجية وإلى النظريات المفسرة للنمو وبالخـصوص نظريات النمو الداخلي، وتفسيرها للعلاقة بين التجارة الخارجيـة والنمـو الاقتـصادي؛ هـدفنا الأساسي في هذه الدراسة هو إيجاد العلاقة المباشرة بين النمو والانفتاح التجـاري فـي الـدول النامية، والعلاقة بين الانفتاح و الدخل القومي الفردي؛ بالإضافة إلى محاولة إيجاد التقارب فـي الدخل مابين هذه الدول خلال فترات الانفتاح، باستعمال النماذج بانيل القياسية؛ من النتائج التـي تحصلنا عليها في هذه الدراسة، وجود علاقة مباشرة إيجابية بين الانفتاح والـدخل فـي العينـة المدروسة؛ أما فيما يخص العلاقة بين الانفتاح و النمو الاقتصادي فإن العلاقة موجـودة إلا فـي بعض الدول المدروسة؛ ومن خصوصيات هذه العلاقة أنها سلبية في السنة الأولى من الانفتـاح، غير أنها تتحول إلى علاقة إيجابية في السنة الموالية؛ أما فيما يخص تأثير سنوات الانفتاح على تقارب الدخل في هذه الدول تحصلنا على تباعد الدخل في سنوات الانفتاح المرتفعة.

كلمة شكر وعرفان

بعد الشكر الله على ماوهبنا من عقل وحسن تدبير لايفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل و المساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، ونتقدم إليهم بالامتنان والشكر على ما قدموه من معونة ونصح، مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية إرادتنا ونذكر من هؤولاء :

* الأستاذ المشرف: *تومي صالح* على توجيهاته القيمة.

شكراً لكل من قدم لنا العون والنصح، شكراً من حفزنا على العمل، والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي كل توفيق.

إهـــداء

أحمد الله العلي الكبير الذي وفقني لإنجاز هذه الأطروحة و إتمام هذا العمل.

أهدي هذا العمل إلى :

-الوالدين الكريمين،

-جميع أفراد عائلتي و أصدقائي،

-الأستاذ المشرف على هذه الأطروحة على وجه الخصوص.

* فهـــرس الأشكال و الجداول *

I- فهرس الأشكال:

II- فهرس الجداول

فهرس المحتويات

الصفحة

المقدمة العامة

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من المشاكل السياسية والاجتماعية الأساسية في العالم، وهذا نظرا لاستقلال أغلب المناطق المستعمرة في بداية هذه الفترة؛ حيث مباشرة بعد تحررها أرادت هذه الأخيرة أن ترفع من مستوى معيشتها بإنجاز العديد من التعديلات لغرض إنعاش نموها الاقتصادي؛ بحيث كان توجه أغلبية الدول النامية في هذه الفترة وبالخصوص في الستينات و السبعينات، متمركز حول تنمية السوق الداخلي مع سياسة تجارية تقشفية، والتي كان يشكل فيها الإحلال محل الواردات وسيلة من أجل بعث التنمية الاقتصادية، وتقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية؛ ولكن هذا التوجه تغير في بداية الثمانينات لعدم فعالية هذه السياسة؛ والتي لم يكن لها الأثر المنتظر على كل من نموها الاقتصادي و اندماجها الدولي؛ وبالتالي تغير التوجه نحو ربط النمو الاقتصادي بدرجة الانفتاح، وهذا حسب الحجج التقليدية التي تسمح بجني ثمار التفوق النسبي و بتطوير القطاعات التي توجد بها وفورات الحجم، و بالتخصص في الميادين التي يوجد فيها نمو عالمي معتبر؛ بالإضافة إلى ذلك توجد حجج أخرى تتمثل في كون أن تطوير الصادرات تسمح من إنقاص الضغط الخارجي، و تسمح من استيراد رأس المال غير المنتج داخليا، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي؛ إلا أنه يبقى هذا الموضوع محور نقاش.

إن اختلاف الآراء فيما إذا كان تعزيز الانفتاح يعمل في صالح الدول النامية بحيث يرفع من نموها الاقتصادي؛ وبالخصوص في العشريتين الماضيتين أين وقع تغيير جذري في التفكير و في المعاملات، حيث في بداية أزمة المديونية وتطور الأزمات المالية في الثمانينات، نتج عنها نظرة جديدة تمثلت في تحرير المؤسسات من تدخل الدولة، و ترك المجال لقوى السوق العالمي؛ والذي هدفه إنهاء الاضطرابات الكلية والتقليص من مستوى المديونية، مع تعزيز النمو و الخفض من الفقر؛ ونظرا لتخوف هذه الدول من انفتاحها الاقتصادي، لابد من حصر العلاقة المباشرة بين النمو والانفتاح الاقتصادي وهذا من أجل معرفة الآثار الناجمة عن هذا الأخير على كل من النمو الاقتصادي و تدخل هذه الدول.

مبررات اختيار الموضوع :

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى تزايد المخاوف من الجوانب السلبية للعولمـة على الدول النامية، وزيادة الاعتقاد بأن التجارة الحرة في صالح البلدان الغنية فقط وأن الدول الأكثر تضررا من التقلب السريع لأسواق رأس المال هي الدول الناميـة؛ بالإضـافة إلـى النقاشات حول عدم المساواة في الدخل (داخل وما بين البلدان) وعلاقته بالعو لمـة، والتـي ازدادت بالخصوص في منتصف التسعينات؛ وهذا بدون أن ننسى الأبحاث التي تشير إلى أن التوزيع غير المتساوي للدخل قد يعرقل النمو الاقتصادي؛ هذا من جهة ومن جهـة أخـرى افتقار الأبحاث في هذا الميدان و خاصة في مكتبتنا، بحيث لا توجد دراسات قياسية في هـذا الميدان، مما أدى بنا إلى القيام بهذا البحث.

- الدراسات السابقة :

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا؛ الدراسة التي قام بها David Dollar و Aart Kray(April 2002) بعنوان " Institution, Trade, and Growth" والتـي تهـتم بـآثر نوعيـة المؤسسات على التجارة الدولية و النمو الاقتصادي، و بتأثر التجارة الدوليـة علـى النمـو الاقتصادي؛ والنتيجة الأساسية التي حصل عليها في هذه الدراسة تتمثل في أن النمو السريع، والمستوى العالي للتجارة ، و المؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها الـبعض، ولا يمكن التفرقة فيما بينها؛ بالإضافة إلى هذه الدراسة لدينا الدراسة التـي قـام بهـا " Romain Waczing Romain, Kanen Horn Welch " بعنـوان " Trade Liberalization and Growth : New Evidence" (Novembre 2003)، والذي قام بتحليل الاقتصاد الخارجي و الإصلاحات السياسة التجارية وهذا بدراسة مجموعة من الدول النامية، ومن النتائج التي تحصل عليها وجود اثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي وهذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية وهذا على جزء من الدول التي درسها؛ أما الدراسة التي قام بها كل من " Farrokh Nouzad, Jenifer. J.Powell " والتي عنوانها " Openness, Growth and Development : Evidence from a Panel of Developing Countries " (2003)، من النتائج التي تحصلا عليها وجود آثر إيجابي للانفتاح على كـل مـن النمـو والتنمية وهذا في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1990، بالإضافة إلى أن النمو يساهم إيجابيا في التنمية و لكن العكس غير محقق، حيث أن البلدان ذات التنمية المرتفعة لها نمو منخفض؛

بالإضافة إلى هذه الدراسات لدينا الدراسة التي قام بها " Dan Ben-David " تحت عنوان " Trade, Growth and Disparity Among Nations" (2000)، فإنه توصل إلى عدم حتمية تناقض الفارق في الدخل بين الدول خلال السنوات؛ حيث أن الفارق في الدخل بصفة عامة ما بين الدول يتزايد خلال السنوات،ولكن الدول التي لديها تجارة دولية فيما بينها تتقارب في دخلها، بالإضافة إلى الدول التي تقوم بتحرير سياستها التجارية الدولية؛ و النتيجة العامة التي تحصل عليها هذا الأخير هي أن التجارة الدولية لها تأثير أساسي على نمو الاقتصادي وبالخصوص في الدول التي لها فارق في الدخل مقارنة بشركائها؛ بالإضافة إلى هذه الدراسات هناك دراسات متعددة في هذا المجال ولكن ما يمكن ملاحظته هو اختلاف الآراء في العلاقة الموجودة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي في الدول النامية، ولهذا الغرض أردنا دراسة الدول النامية خلال الفترة المتمثلة في الثمانينات والتسعينات ومحاولة إيجاد آثار الانفتاح على النمو وآثاره على دخل الدول النامية؛ تكمن أهمية هذا البحث في محاولة معرفة مستقبل الدول النامية التي اتبعت سياسة الانفتاح وكيفية التأقلم مع هذا الانفتاح ودرجة تأثيره على هذه الدول، والطرق التي يجب إتباعها إن كان هذا الانفتاح حتمية لا يمكن الهروب منها.

- إشكالية الموضوع :

سنتطرق في هذا الموضوع إلى العلاقة بين النمو والانفتاح الاقتصادي في الدول النامية من أجل ذلك يتطلب منا الجواب على السؤال التالي : هل الانفتاح الاقتصادي يؤثر على النمو الاقتصادي؟ ومن أجل الجواب على هذا السؤال، ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي؟
- كيف يتم تأثير التجارة الدولية على الاقتصاد؟
- ما هي الدول النامية و وضعيتها في التجارة العالمية؟
- ما هي النماذج القياسية الملائمة في هذا النوع من الدراسات؟

- فرضيات الدراسة :

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي :

- تأثير العوامل الاقتصادية الأخرى على النمو الاقتصادي ثابتة.
- يقصد بالانفتاح، الانفتاح التجاري دون الانفتاح المالي.
- يعتبر الانفتاح عامل في تحديد التقارب أو التباعد في الدخل بين البلدان.
- يعتبر الانفتاح العامل الوحيد المؤثر على النمو.

- **المنهج المستخدم في البحث:**

من أجل الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية، استعملنا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي؛ حيث قمنا بوصف مختاف النظريات المفسرة لكـل من التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وبوصف العلاقة بين هاتين النظريتين، ومحاولـة إيجاد العلاقة بين هاتين النظريتين هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتمثل اسـتخدام المـنهج التاريخي في سرد المراحل التي مرت بها التجارة الدولية، بينما تم استعمال المنهج التحليلي في استخدام مجموعة من التقنيات الإحصائية والرياضية والمتمثل في تحليل المعطيات عـن طريق المركبات الرئيسية، و النماذج القياسية لمعطيات بانيل.

- **خطـــة البحــث:**

قسمنا هذا البحث إلى ستة فصول؛ حيث نتطـرق فـي الفـصل الأول إلـى النمـو الاقتصادي، المتمثل في كل من مفهوم هذا النمو وكيفية قياسه وعلاقته بالتنمية الاقتـصادية وكيفية قياسها، مع إعطاء مختاف العوامل التقليدية والحديثـة لتفـسير النمـو الاقتـصادي ومحددته وهذا بالاستناد إلى مختاف التطورات التي مر بها الفكر الاقتصادي لتفـسير هـذه الظاهرة، حيث أن التفسيرات الأولى تهتم بصفة أساسية بالتراكم لرأس المال المادي من أجل تفسير التغييرات في الإنتاج، ولكن سرعان ما تغير هذا التفكير نظرا لفشل بعض سياسـات التنمية، بالإضافة إلى نجاح اقتصاديات أخرى نظراً لاعتمادها علـى خيـارات اقتـصادية مغايرة؛ وفي الفصل الثاني سنتطرق إلى الدوافع التي تؤدي إلى القيـام بالتجـارة الدوليـة، وأثارها على الاقتصاد وهذا بالتطرق إلى مختاف النظريات؛ يهتم الفصل الثالث بـالتعريف بالدول النامية، والدور الذي تلعبه في التجارة العالمية بالخصوص في العشريتين الماضيتين؛ أما في الفصل الرابع نتطرق إلى النماذج القياسية لمعطيات بانيل و إلى كيفية تقديرها وكيفية

التعامل معها؛ وفي الفصل الخامس نتطرق إلى الدراسة الميدانية للمعطيات، المتمثلـة فـي دراسة وصفية للعينة المأخوذة باستعمال مختلف الأدوات الإحصائية متمثلـة فـي طريقـة المعطيات بالمركبات الرئيسية بأخذ مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة الموجودة ما بين الدول المنتمية إلى هذه العينة من خلال التقارب و تباعـد الـدخل الفردي؛ أما في الفصل السادس والأخير سنتطرق إلى بناء نموذج با نيل لكل من العلاقة بين الدخل الفردي و الانفتاح، ونموذج بانيل للنمو الاقتصادي والانفتاح.

صعوبات البحث:

من الصعوبات التي وجهناها في هذا البحث هو قلة المراجع المتخصـصة فـي هـذا الميدان في مكتبتنا سواء في الجانب النظري وهذا في كل من النمو الاقتـصادي و التجـارة الدولية، وإن كان هناك بعض المراجع باللغة العربية ولكنها غير تقنية هذا من جهة؛ ومـن جهة أخرى فيما يخص الجانب التطبيقي فقد وجهتنا عدة صعوبات من بينهـا عـدم وجـود مجلات في ميدان النماذج القياسية بمعطيات بانيل في مكتبتنا بالإضافة إلى نقص الكتب فـي هذا الميدان وتطبيقاته؛ دون أن ننسى الصعوبة التي تلقيناها في الحصول علـى المعطيـات الإحصائية من أجل القيام بهذا البحث.

الفصل الأول

النمو الإقتصادي

تمهيد :

إن الاختلاف في مستويات الحياة له آثار معتبرة على رفاهية الإنسان، مما يتطلب معرفة المحددات أو العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، الذي يسمح بدوره من تقارب أو تباعد مستويات المعيشة؛ يعود ظهور النمو الاقتصادي الحديث إلى عوامل أو ظواهر تاريخية، ناتج عن النظام الخاص بحق الملكية و الرأسمالية، والتي منبعها المدرسة الكلاسيكية الممثلة بكل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، ثم تليها نظرية شومبتر والتي تهتم بدور الابتكارات التكنولوجية، و النظرية الكينزية التي عبر عنها كل من هارود و دومار في نموذجهما؛ غير أن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج سولو و النماذج التي أتت بعده والتي يمكن ربط أغلبها بهذا الأخير. من أجل تحديد وتفسير وتعريف مفهوم النمو الاقتصادي، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، حيث ركزنا في المبحث الأول على التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى النظريات التي أتت قبل نموذج سولو والتي تتمثل في كل من النظرية الكلاسيكية ونظرية شومبتر، و نموذج هارود دومار، أما في المبحث الثالث نتطرق إلى النظرية النيوكلاسيكية والتي تضم نموذج سولو؛ أما في المبحث الرابع سنتطرق إلى ما يسمى بالنظرية الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي، أو بما يسمى بالنمو الداخلي " Croissance endogène"، التي تفسر النمو عن طريق العوامل الداخلية.

المبحث الأول : مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية

عادة ما يتم وقوع نوع من الخلط بين النمو والتنمية وهذا نظرا لوجود علاقة بين المفهومين ، ولهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل واحد منهما، والمقاييس المستعملة لقياسها، مع إعطاء مختلف إستراتيجيات التنمية الاقتصادية الممكن تطبيقها على اقتصاد ما .

المطلب الأول: مفهوم النمو

الفرع الأول : تعريف النمو

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[(1)]؛ غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي[(2)]؛ أما الاقتصادي" S.Kuznets " في كتابه " النمو والهيكل الاقتصادي" يعرف النمو الاقتصادي كـما يلي " النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية؛ وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبد ما، بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي"[(3)]؛ ويعرفه " جون ريفوار" بـ التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة[(4)]؛ وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية: [(5)]

---

(1) Jean Arrous, Les théories de la croissance , Paris, éditions du seuil, 1999, p9

(2) محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبـة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص 39.

(3)Régis Bénichi, Marc Nouschi, La croissance aux XIXème et XXème siècles, 2éme édition, Paris, édition Marketing,1990,p44

(4) Jean Rivoire, L'économie de marché, Que sais-je ? ,Alger, ed Dahleb,1994, p79

(5)محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، 2000، ص 51-54.

1- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني .

2- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم .

3- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

الفرع الثاني : قياس النمو وأنواعه

عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة T بالعلاقة التالية :[1]

(الدخل الحقيقي للفرد في الفترة(T) مطروح منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T-1)) مقسوم على الدخل الحقيقي في الفترة (T-1)

وهذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين،بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الثابتة وذلك باستخدام الأسعار الاسمية منكمشة بزيادة الأسعار، أي باستعمال مؤشر الأسعار؛ حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغييرات التي تنتج عن الأسعار.

ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى :[2]

أ- النمو الاقتصادي الموسع(Croissance extensive) : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن .

ب- النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

---

(1) للمزيد من التفصيل أنظر :

- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص59.

-Régis Bénichi, Marc Nouschi, op cit ,p46-47

(2) Jacque Brasseul , Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond colin édition, 1993, p13

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين المجتمع يتحول تماماً والظروف الاجتماعية تتحسن .

المطلب الثاني : مفهوم التنمية

الفرع الأول: تعريف التنمية

تعدّدت تعاريف التنمية، حيث يعرفها" صبحي محمد قنوص" [1] على أنها "تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"؛ وتعرف كذلك على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينه من تخلف إلى وضعية التقدم[2]؛ غير أنه ما يجب معرفته هو التفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي، والذي يدلنا عن الزيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الأخير من رفع الظروف الاجتماعية للسكان، و بوجود النمو فان ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية.[3]

ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية هي ما يلي:[4]

أ- تغيرات في كل من الهيكل و البنيان الاقتصادي، و المتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة و تراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان .

ب- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم و السن، و تتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.

---

(1) صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية،القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999، ص 97.

(2) محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 51.

(3) Bernard Bret , Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, Paris, Collection Histege , 2002, p7

(4) للمزيد من التفصيل أنظر كل من :

-كمال بكري، التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهظة العربية، 1986، ص 64.

- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 52-53.

الفرع الثاني : قياس التنمية

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة(ONU) في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (U N D P)، بإصدار مقياس لتنمية و المتمثل في دليل التنمية البشرية (H D I) والذي ظهر سنة 1990؛ يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، و العامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل؛ بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل أخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس"G D I "؛ أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي " H P I " والذي أضيف سنة 1997؛ حيث عند التطرق إلى التنمية فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر؛ غير أن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما توجد أيضا في الدول المتقدمة؛ وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق و الفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع و الخدمات ممثلة لحد محدد للعيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش.(1)

المطلب الثالث : استراتيجيات التنمية

الفرع الأول: استراتيجية النمو المتوازن

تستند هذه الاستراتيجية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة؛ بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس، و روستين-رودان) بعيـن الاعتبار ما يلي:(2)

أولاً : دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية:

---

(1) للمزيد من التفصيل أنظر كل من :

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعيـة، 1999، ص 49-83.

- Bernard Bret, op cit , p19-32

(2) - كمال بكري، مرجع سابق، ص 79-84.

-Jacque Brasseul , op cit, p48-51.

تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبد، والتي غالبا ما تكون مقدّمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظراً لكونها تستلزم حجماً كبيراً كحد أدنى، مما يتطلب استثماراً مبدئياً ضخماً، نظراً لتكاليفها الضخمة كالسّكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك؛ والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية؛ نظراً لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقًا معتبراً لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.

ثانياً: الطبيعة المكملة للطلب:

حتى يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية؛ ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى؛ بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.

من الانتقادات المقدمة لإستراتيجية النمو المتوازن :[1]

أ- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي [*]، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظراً لاعتماد هذه الاستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد.

ب- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.

ت- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثلي الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم.

---

[1] Jacque Brasseul , op cit, p50-51.

[*] سوف نتطرق إلى دور التفوق النسبي لسلعة معينة في التجارة الدولية في الفصل الثاني.

ث- عدم واقعية مشروع كهذا، نظراً لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه .

الفرع الثاني : استراتيجية النمو غير المتوازن

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى؛ ومن الرواد الأساسيين لهذه النظرية نجد هريشمان (*)، حيث ينتقل هذا الأخير من عدم واقعية استراتيجية النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير؛ وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الاستراتيجية، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لاتوازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل. (1)

رغم الانتقادات الموجهة لاستراتيجية النمو المتوازن المذكورة أعلاه و النمو غير المتوازن المتمثلة في كيفية اختيار القطاع الإستراتيجي، و كون لا توازن موجود لا مفر منه؛ فإن كل استراتيجية ملائمة حسب كل بلد إن كان منفتحا على الخارج أم لا، وإمكانية تلاؤم كل استراتيجية حسب مرحلة تطور البلد.(2)

(*) ألبرت هريشمان(1915-): ولد بألمانيا، درس في كل من باريس ولندن، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة أين شَغِلَ عدة مناصب في العديد من المنظمات، من أشهر مؤلفاته" The stratégie of Economic Developement (1958) الذي ترجم إلى 10 لغات.

(1) محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمن يسرى احمد، مرجع سابق، ص 119.

(2) Jacque Brasseul , op cit, p52

المبحث الثاني : نظريات قبل سولو "Solow(*)"

تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج سولو للنمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث أن الأسباب التي أدت إلى كتابة مقاله سنة 1956 "A Contribution to the Theory of Economic Growth" متمثلة في المسار الذي سطره كل من هارود و دومار في تفسيرهما للنمو الإقتصادي.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم سميث" (*)

لا يعتبر " سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعترف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع؛ إلا أنه يركز على القطاع الصناعي في عملية النمو، وهذا نظرا لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن طريق تقسيم العمل الذي يسمح بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي؛ بالإضافة إلى القطاع الصناعي فحسب " سميث" هناك عامل أخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية؛ مع توفر بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية و الخارجية(**) ، واهتمام الدولة بالتعليم و الأشغال العامة، و تطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة؛ حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل و تكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، والذي بدوره يتحول إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال والذي ينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي بدوره يؤدي إلى

(*) سولو روبرت(R.Solow)(1924-) : إقتصادي أمريكي ولد بـ بروكلين " نيورك" ، متخصص في ميدان الشغل وسياسات النمو ، متحصل على عدة جوائز من بينها جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

(*) أدام سميث (1723-1790): إقتصادي سكوتلوندي (écossais) من أبرز كتاباته كتاب " البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776).

(**) سوف نتطرق بالتفصيل إلى دور التجارة الدولية عند سميث في الفصل الموالي.

الركود نظراً إلى تناقص المر دودية في القطاع الزراعي؛ غير انه يعتبر هذا الركود حالة سكون يكون فيها المجتمع في حالة توازن ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية.(1)

الفرع الثاني : مفهوم "دافيد ريكاردو (*) "

يقوم "دافيد ريكاردو " بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود، بالاستناد إلى أفكار "سميث" فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي؛ أين المر دودية في هذه الأخيرة متناقصة، حيث حسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.(2)

يعطي كذلك دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية و الثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، و الاستقرار السياسي؛ وكذلك يركز على حرية التجارة(**) كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل. (3)

(1) فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الإقتصادي، المملكة العربية السعودية،جامعة الملك سعود، 1985،ص17-24.

(*) دافيد ريكاردو(1772-1823): مفكر اقتصادي إنجليزي، محلل للرأسمالية الليبرالية من مؤلفاته " Les principes de l'économie politique 1817".

(2)محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الإسكندارية، مؤسسة الشهاب الجامعة، 1996، ص 57-58.

(**) سنتطرق إلى دورة التجارة الخارجية عند" دافيد ريكاردو" في الفصل الثاني من هذا البحث .

(3) فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص27-29.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيكيون بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة؛ حيث أن هذا التقدم الفني يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة؛ ولكن الزيادة التي وقعت في الدول المتقدمة أظهرت زيادة في الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضاً كبيرا في الدول مما أدى بها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج. (1)

بالإضافة إلى ما سبق، عدم قدرة تطبيق نظرية"روبرت مالتيوس"(*) على الدول المتقدمة؛ نظرا لتناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخول، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير الأجر الحد الطبيعي، بالإضافة إلى تزايده بمعدل معتبر؛ مما أدى إلى عدم صلاحية هذه النظرية على تحليل النمو في الدول المتقدمة. (2)

المطلب الثاني: نظرية شومبتر(**) في النمو الاقتصادي

الفرع الأول: دور الابتكارات التكنولوجية

يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل " شومبيتر" للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من

---

(1) للمزيد من التفصيل أنظر :
- فايزا إبراهيم الحبيب ، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

(*) روبرت مالتيوس(1766-1834): اقتصادي بريطاني ورجل دين، اهتم كثيرا بعدد الفقراء المعتبر في المجتمع الإنجليزي في أواخر القرن 18، ويعيد سبب الأساسي لهذه الوضعية إلى عدد السكان الذي ينمو بحجم يفوق الإنتاج؛ ومن مؤلفاته " Essais sur le principe de population (1798)" و "De la nature et du progrès du revenu (1815)، " Principe d'économie politique(1820)"، " Définition en économie politique (1827).

(2) محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

(**) جوزف شومبتر(1883-1950):و لد بالنمسا وتوفي في الولايات المتحدة، ويعتبر من الاقتصاديين المشهورين، ويعتبر رائد مدرسة فينا، وبعد تدريسه في جامعة هارفاد (Harvard) تمكن من الحصول على شهرة دولية.

تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز " شومبيتر"خمسة أصناف من الابتكارات:[1]

1- إنتاج سلعة جديدة.

2- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج .

3- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.

4- الحصول على مواد أولية جديدة .

5- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

الفرع الثاني : **التدمير الخلاق**

لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية؛ أي أنه بفضل دفع نشاط المقاول، ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار؛ ويحدث عكس ذلك لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة، مما يشكل لها عدم التوازن، وبتالي يصبح من الصعب توقع بصفة محددة للتكاليف والإيرادات، بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه كساد؛ والذي يؤدي بدوره إلى تقريب الاقتصاد من وضعية جديدة من التوازن، يتميز بدالة جديدة للإنتاج وناتج إجمالي مرتفع ذات هيكل مختلف، ومستوى للأسعار منخفض، وبالإضافة إلى ذلك فإن حسب هذا الأخير فإن كل دورة تمثل في إنشاء مجموعة من الابتكارات، ويذهب كذلك في تفسير الفترات الطويلة (40-50سنة) للابتكارات، المسماة بدورات " كوندرتياف Kondratief "[*] المتمثل في : [2]

- القطن، الحديد و الآلات البخارية، بالنسبة لسنوات (1780-1842)

[1] فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[*] نيكولاي ديمتريش كوندرتياف(1892-1928): اقتصادي روسي قتل من طرف لينين، وهو معروف عن طريق تحليله للدورة الإقتصادية في المدى الطويل

[2] للمزيد من التفصيل أنظر :

- Jean Arrous, op cit , p30-31.

- السكك الحديدية بالنسبة لسنوات (1842-1897).
- الكهرباء، الكيمياء و السيارة ، التي تبدأ من السنة 1898.

الفرع الثالث : تقييم نظرية " شومبتير"

من الانتقادات الموجهة إلى "شومبتير" زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظرا إلى زوال مهمة المنظمين؛ حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتين هذا ما يؤدي إلى زوال الرأسمالية، و يحل محلها النظام الاشتراكي، وهذا ما يشبه توقع " كارل ماركس"(*) ولكن الأسباب التي تؤدي إلى زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير؛ الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي إلى زواله.(1)

رغم الخطأ في التوقع الذي وقع فيه " شومبيتر"، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة في يومنا الحاضر؛ حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان و رأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات دورية؛ وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.(2)

المطلب الثالث: نموذج هارود- دومار(**)

الفرع الأول: تحليل النموذج

يعتبر نموذج هارود-دومار كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو، ويسمى

(*) كارل ماركس(1818-1883): فيلسوف و اقتصادي اشتراكي ألماني من مؤلفاته "الأساسيات في نقد الاقتصاد السياسي و الرأسمالية".

(1) فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 51-53.

(2) Jean Arrous, op cit , p32.

(**) هارود روي فوبر(1900-1978) : اقتصادي انجليزي من مقالته " An Essay on Dynamique Theory "، والذي إعتمد في إنجازه على أفكار النظرية العام للعمل لـ كينز ، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسي دومار(1914-)، ومن ثمة سميا نموذج هارود-دومار أو بنموذج كينز للنمو.

في بعض الأحيان بالنموذج الكنزي[*] للنمو؛ حيث يبين نموذج هارود-دومار كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/ الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار(نسبة الادخار إلى الدخل)، وبتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الإعتبار كل من العرض والطلب .[1]

ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، بالإضافة أن نموذج "هارود" والذي يقترب من نموذج " دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج هارود دومار؛ وهذا رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملا، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين و العقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا.[2]

الفرع الثاني : تحليل هارود

يقوم هارود بتصور معدل النمو من خلال ثلاث نقاط: [3]

أولاً: معدل النمو الفعلي:

يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار و معامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج)؛ بافتراض ما يلي :

- الادخار الإجمالي S كدالة خطية s للدخل الوطني Y: $S= s\,Y$
- المعامل المتوسط لرأس المال k ثابت : $k=K/Y=\Delta K/\Delta Y$

(*) جون منيراد كيز(1883-1946): اقتصادي إنجليزي يعتبر من الاقتصاديين ذات ميزة فريدة من نوعها، له عدة مؤلفات من بينها النظرية العامة للعمل و الفائدة والنقود(1936).

(1) حسين عمر، الاستثمار و العولمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000، ص 71-73.

(2) Gilbert Abraham-Frois, Dynamique économique, 7 édition, Paris, édition Dalloz,1991,p181-186.

(3) استعنا لكتابة هذا الفرع بكل من :

- Jean Arrous, op cit , p48-56
- Gilbert Abraham-Frois, op cit ,p 182-185.
- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر ، مرجع سابق، ص 132-142.

و بالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية؛ $I=S$ و $I\equiv\Delta K$ نتحصل على :

$$I = \Delta K=k\Delta Y=sY=S$$

ومن العلاقة : $k\Delta Y=sY$ لدينا: $g = \Delta Y/Y = s/k$

إذن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال .

ثانيا: معدل النمو المضمون:

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته؛ ومن أجل تحديد هذا المعدل؛ نستعين بنظرية المضاعف و مبدأ المعجل، s نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف، و c المعامل الحدي لرأس المال اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة او التوازن بين الاستثمار و الادخار نتحصل على :

$$s\,Y_0 = c(Y_1-Y_0)\ldots\ldots\ldots\ldots..(1)$$

حيث : $c(Y_1-Y_0)$، يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة .

$s\,Y_0$: الادخار المحقق .

ومن العلاقة السابقة(1) نتحصل على:

$$g_w=(Y_1-Y_0)/Y_0=s/c$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه؛ حيث المعامل s يمثل السلوك الاستهلاكي ، و c يمثل سلوك المقاولين في البحث عن أعظم ربح.

ثالثاً : معدل النمو الطبيعي

يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة n و معدل نمو الإنتاجية العاملة a، ويرمز له بـ g_n ؛ وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ.

يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي g_n، مما يتطلب على معدل النمو g للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون $g_w=s/c$ و معدل النمو الطبيعي؛ مادام أن المعاملات الثلاث n ، a، c خارجية و مستقلة، فإن المساواة بين g_w و g_n هي مفاجئة، هذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي، وعليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي $g<g_w$، ومن أجل تفادي ظهور فائض، فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل، المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي؛ والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام g اقل من g_w ؛ حيث التوازن بين معدل النمو المضمون و الطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكاملs؛ ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب؛ عكس ذلك إذا كان g_n أكبرمن g_w فإن قوى السوق تؤدي بدفع g إلى أخذ قيم أكبر من g_w، مؤدية إلى حالة نقص في رأس المال؛ بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي، عن طريق التضخم؛ هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.

الفرع الثالث : تقييم النموذج

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود- دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ولكنه

غير صحيح على المدى المتوسط والطويل[1]؛ نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل؛ أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة و ثبات مستوى الأسعار.[2]

بالإضافة إلى ذلك فان نماذج هارود-دومار تربط بين النمو بالادخار، والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي؛ مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها(استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضاً؛ و هذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي. [3]

رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا نموذج، فانه بفضل التغييرات التي طرأت على هذا النموذج، سمحت له أن يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو. [4]

---

[1] للمزيد من التفصيل أنظر :

Debraj Ray , Developement Economics, New Jersey, Princeton Univercity Press, 1998,p58-60

[2] مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر ، مرجع سابق، ص 132-142.

[3] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدّولي، الإسـكندرية، بـدون ناشر، 1998، ص 314.

[4] Jean Arrous, op cit , p55.

المبحث الثالث : النظرية النيوكلاسيكية للنمو

تنبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة من نموذج هارود-دومار، وهذا بفضل المساهمة التي قام بها سولو، والمتمثلة في نموذج ذات سلع واحدة، والذي يخدم في نفس الوقت الإنتاج والاستهلاك؛ بفضل نموذج سولو نتج العديد من التفسيرات للنمو، من بينها نموذج النمو لأمثلية الاستهلاك.

المطلب الأول: نموذج سولو

الفرع الأول: عرض النموذج

أولاً: دالة الإنتاج:

تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L)، و مرد ودية العمل (A)؛ حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y(t)=F((K(t),A(t)L(t))$$

حيث: t تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة؛ الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال و العمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة؛ أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي، و يقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي؛ حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة؛ وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية. (1)

---

(1) David Romer, Macroéconomie Approfondie, Traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Ediscience international, 1997, p 8-9.

ثانياً: فرضيات النموذج:

من الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج؛ رأس المال و العمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال و العمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية؛ بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال و العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف. [1]

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لراس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من راس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالأتي:[2]

$$\lim_{K\to 0}(F_K)=\lim_{L\to 0}(F_L)=\infty;\ \lim_{K\to\infty}(F_K)=\lim_{L\to\infty}(F_L)=0$$

يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الإدخار، بحيث إذا رمزنا بـ s لنسبة الإدخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـ $dK(t)/dt=sY(t)$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل؛ وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $dL(t)/dt=nL(t)$؛ وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في $A(t)$ بزيادة آسية $e^{\lambda t}$ ، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالأتي : [3]

$$dk(t)/dt=sf[k(t)]-(n+\lambda)\,k(t)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(a)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بـقيمة k^* من k بحيث :

---

[1] Idem , p10.

[2] Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazrolle,. Paris, Ediscience international, 1996, p 20.

[3] Jean Arrous, op cit , p65.

$sf[k^*]=(n+\lambda)\ k^*$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن $dk(t)/dt=0$.

الفرع الثاني : القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال:

تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات؛ بحيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم n وλ معطاة، يوجد قيمة واحدة $K^* > 0$ توافق الحالة النظامية، مرتبطة بكل معدل ادخار s؛ وإذا رمز لها بـ $K^*(s)$ ، مع $dK^*(s)/ds>0$؛ وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو $c^*=(1-s).$ $f[k^*(s)]$ ، مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى بـ : (1)

$c_{or}=f(k_{or})-(n+\lambda)\ .\ k_{or}$

حيث : k_{or} تمثل قيمة k^* التي ترافق القيمة العظمى لـ c^* .

إذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية و المستقبلية، فإن القيمة العظمى المستهلكة هي C_{or} .

الفرع الثالث : نتائج نموذج سولو:

تتمثل النتائج المستخلصة من هذا النموذج على مستوى التوازن الطويل المدى في كون : (2)

- نسبة رأس المال على العمل ، الانتاج و الاستهلاك للفرد تنمو بمعدل λ .
- المتغيرات على مستوى (رأس المال، الإنتاج و الاستهلاك) تنمو بمعدل $n+\lambda$.
- معدل الأجر $e^{\lambda t}[f(k^*)-k^*f'(k^*)]$ *ينمو* بمعدل λ .

---

(1) للمزيد من التفصيل في كيفية استخرج هذه المعادلة أنظر :

- Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , op cit p23.

(2) Jean Arrous, op cit , p66

- معدل المردودية لرأس المال يساوي $f(k^*)$ وهو ثابت .

بالإضافة إلى أن معدل النمو الطويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله علاقة بديناميكية الانتقالية(Dynamique de transition)، أي كيفية اقتراب الدخل الفردي للاقتصاد ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر؛ حيث بقسمة المعادلة (a) على k نتحصل على معدل نمو رأس المال g_k: (1)

$$g_k \equiv (dk(t)/dt)/ k =(s.(f[k(t)])/k) -(n+\lambda) \ldots\ldots\ldots(b)$$

ومنه فإنه لما تكون k نسبيا منخفضة، فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال $f(k)/k$ هي نسبيا مرتفعة، وأن الاستثمار الخام لوحدة رأس المال $s.f[k(t)$ هي نسبيا مرتفعة، غير أن رأس المال لكل عامل k ينخفض بمعدل الفعلي قيمته ثابتة $n+\lambda$ ، وبالتالي فإن معدل النمو g_k هو نسبيا مرتفع، ويؤول إلى حالته النظامية؛ بنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوق الحالة النظامية أي $K(0)>k^*$ ، فإن معدل النموه ينخفض في الزمن.

من نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق و التقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها، وهذا عادة ما يحدث في مجموعة من الدول ذات نفس المعاملات s، n ،λ ، و نفس قيم Y^* و K^* في الحالة النظامية، ولكن هذه الدول الفقيرة لها قيم K و Y في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن معدل نموها K و Y يفوق الدول المتقدمة، وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذا لا يعني بضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص في الزمن؛ أما التقارب الشرطي يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل كان بعيد عن وضعيته النظامية؛ فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق. (2)

---

(1) Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , op cit, p26.

(2) للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر :

-Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , op cit p30-37.

المطلب الثاني : نموذج رامسي (RAMSEY)[(*)]

الفرع الأول: النمو الأمثلي

بعد قيامنا بتفسير القاعدة الذهبية على أنها وضعية التوازن في المدى الطويل، بالإضافة إلى أنها وضعية شبه مستقرة؛ فعندما يكون الاقتصاد في تلك الوضعية فإن الاستهلاك الفردي يكون أعظمي. يتمثل نموذج النمو الأمثلي في المرور من وضعية التوازن في المدى الطويل إلى مسار الاستهلاك الذي يسلكه الاقتصاد؛ وعليه فإن نموذج "رامسي" يسمح بإعطاء أفضل مسار، حيث يتم تعريف المسار عن طريق أفضلية الوكلاء؛ ومن أجل تفادي مشاكل المتعلقة بجمع الأفضليات؛ يتم تقليص الوكلاء إلى فرد وحيد ألا وهو العامل الإداري، والذي يمكن أن نمثله بالمخطط؛ أفضلية هذا الوكيل الوحيد ممثلة بدالة المنفعة غير المنتهية زمنيا (intertemporelle). [(1)]

الفرع الثاني: عرض النموذج

بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة، ذات نفس دالة الإنتاج من الشكل $Y=F(K, AL)$، والتي لها نفس خصوصيات دالة إنتاج سولو ، وأنها تنتج سلعة واحدة؛ بالإضافة إلى أنه يوجد العديد من العائلات متشابهة فيما بينها؛ أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل n، و دالة منفعتها غير المنتهية زمنيا تعطى كالأتي : [(2)]

$$\int_{0}^{T} e^{-\rho t} u(c(t))dt$$

بحيث : ρ يمثل معدل الأفضلية للحاضر، حيث كلما كان مرتفع كلما تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر عن الاستهلاك المستقبلي.

(*) فرانك بليمبون رامسي(Frank Plumpton Ramsey) (1904-1930): من كتابته " A Contribution to the Theory of Taxation" (Economic Journal mars 1927)، و " A Mathematical Theory of Saving" (Economic Journal, décembre 1928)، ويعتبر من مؤسسي النظرية الحديثة للإحتمالات مع كل من Savage و Finetti.

(1) Jean Arrous, op cit , p80.

(2) للمزيد من التفصيل في نموذج رامسي أنظر :

- David Romer, op cit , p44-51

وعليه فإن في الزمن $t+1$، يتم التقسيم بين الاستهلاك c_{t+1} و الاستثمار k_{t+1} عن طريق الإنتاج والذي هو دالة للاستثمار في الفترة t ؛ وبالأخذ بعين الاعتبار اهتلاك رأس المال بمعدل δ و الاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيين $n*k$، يمكن كتابة معادلة التغير الزمني للاستثمار حسب الشكل الأتي:

$$dk_t / dt = \dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c$$

إذن النمو الأمثلي حسب رمسي يتم عن طريق تعظيم دالة المنفعة التالية :

$$Max \quad \int_0^{\infty} e^{-\rho t} u(c) \, dt$$

تحت شرط التالي :

$$\dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c$$

ذات قيمة ابتدائية لـ k تساوي : K_0/N_0

يتم حل هذا النظام عن طريق تقنية المراقبة المثلى والتي تعطي الحل التالي : [1]

$$\frac{\dot{c}}{c} = \sigma(c)[f'(k) - \delta - n - \rho]$$

بحيث : $\sigma(c)$ تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك .

الفرع الثالث: القاعدة الذهبية

إن استقرار هذا النموذج يتمثل في كون $dk/dt=0$ و $dc/dt=0$ [*]، ومن المعادلة المتعلقة بمعدل النمو الاستهلاكي للفـرد، نستخـرج قيمـة رأس المـال للفـرد اللازمة ^{k}

---

[1] من أجل الحصول على كيفية إيجاد حل النظام أنظر في ذلك:

- Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , op cit p70-72.

[*] dc/dt ، dk/dt تمثلان التغير الزمني لكل من الاستهلاك و الرأس المال .

كما يلي : [1]

$$f'(\hat{k}) = \delta + n + \rho$$

تسمى النتيجة المعرفة في هذه المعادلة بالقاعدة الذهبية المصححة، وبالتالي فان القاعدة الذهبية لرأس المال وإهتلاكه تكتب:

$$f'(k^*_{or}) = \delta + n$$

تسمح القاعدة الذهبية المصححة من إيجاد الطريقة للحصول على الحالة المثلى؛ إذا كانت القيمة ^{k} لرأس المال اقل من k^*_{or} ، فإن قيمة التخفيض مرتبط بقيمة معدل التفضيل للحاضر؛ وكلما كان هذا المعدل مرتفع، كلما كان اختيار العامل الممثل للاهتلاك رأس مال للفرد ضعيف مقارنة بالقاعدة الذهبية. [2]

المطلب الثالث : نموذج فون نيومان(john von Neuman) (*)

الفرع الأول: عرض لنموذج

يعتبر " فون نيومان " أول من قام بدراسة مشكل النمو في إطار نموذج خطي ذات معاملات تقنية ثابتة، حيث كل فائض يستثمر في كل فترة؛ ويتمثل نموذجه في كون أن المخطط يبحث على أحسن تخصيص للموارد في إطار نمو أمثلي(أي أكبر مقدار للنمو)؛ بحيث في هذا النمو، تفسر مسارات الأسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات (المنتجة،

---

[1] Jean Arrous, op cit , p84.

[2] للمزيد من التفصيل في هذا نموذج رامسي أنظر :

- David Romer, op cit , p53-65

(*) جون فون نيومان (1903-1957): امريكي الجنسية وهو يعتبر من مخترعي الحاسوب، بحيث أن الهندسة الحالية للحاسوب تسمى بـ "هندسة فون نيومان" أما في ميدان نظرية النمو الإقتصادي فان من أشهر كتابته " A Model of General Equilibrium " وهذا في سنة 1937.

المستهلكة أو المستثمرة مرة ثانية)، وهي مستنتجة من هذه الأخيرة ولكنها لا تعتبر كمصدر لتنسيق اختيار الأفراد.[1]

من خصوصيات النموذج ما يلي :[2]

- n سلعة ، بحيث يمكن أن تكون مدخلات(*Input*) أو مخرجات(*output*).
- m التقنية الموجودة من اجل الحصول على أعلى نمو، بحيث أن التقنيات ممثلة بمصفوفتين عموديتين ذات n عنصر؛ ومن أجل كل تقنية j فإن مصفوفة المدخلات هي a^j و مصفوفة المخرجات هي b^j وهي على التوالي غير معدومة، وأن الإمكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بالزوج(A, B).
- حدة استعمال التقنية j ممثلة عن طريق العنصر x_j من الشعاع X ذات m عنصر .

وعليه يعتبر الاقتصاد منتج، إذا كان $AX \leq BX$ أي كل ما هو منتج BX هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك AX؛ وحتى يكون هناك نمو، يجب على الاقتصاد أن ينتج فائض لـ n سلعة؛ ونظرا لخطية تقنيات الإنتاج، فإن نمو الاقتصاد g يستلزم على المتراجحة السابقة مايلي :

$$(1+g)AX \leq BX$$

الفرع الثاني : نتائج النموذج

استطاع فون نيومان أن يبين وجود زوج (X^*, r^*) والتي توافق قيمة النمو العظمى r^* لـ r، وبوضع فرضيات على المصفوفة A و B، وقد قام بربط النظام السابق ببرنامج ثنائي (*Programme dual*) المتمثل في إيجاد نظام للأسعار P و معدل الربح n *(أو* فائدة) أصغري بحيث الربح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم؛ وهذا ما يستلزم أن كل

[1] Bernard Guerrien, Dictionnaire d'analyse économique, Troisième édition, Paris, Edition La Découverte, 1996, p126.
[2] Jean Arrous, op cit , p85.

حل للبرنامج ابتدائي(programme primal) (X^*, r^*) يرافقها حل لبرنامج ثنائي (P^*, n^*)، بحيث معدل النمو الأعظمي يرافق معدل الربح الأصغري n^* ؛ وتعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التي تحصل عليها نموج سولو لسلعة واحدة. (1)

المبحث الرابع : النظريات الحديثة لنمو

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي(Théorie de la croissance endogène)، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات؛ وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى

(1) Idem , p87.

النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابت، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.[1]

المطلب الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد

الفرع الأول : نموذج AK

يعتبر انعدام عدم تناقص مردود ية رأس المال(K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي؛ ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري؛ ويعطى النموذج العام لنموذج AK كما يلي :[2]

$$Y=AK$$

بحيث: A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية.

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـ $y=A\ k$، والإنتاجية المتوسط والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـ A *؛ وبتعويض $f(k)/k=A$ في المعادلة (b) لنموذج سولو نتحصل على:*

$$g_k = sA -(n+\lambda)$$

ومادام $y=Ak$ و $c= (1-s)y$ ، فان معدل نمو للناتج و الاستهلاك الفردي هي مساوية لـ g_k .

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج ذو تكنولوجية AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان؛ وعلى عكس النموذج النيو كلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب مطلق أو شرطي، حيث $\partial g_y/y =0$ وهذا من أجل كل المستويات لـ y .

الفرع الثاني : نموذج ذو آثر الخبرة و انتشار المعرفة

[1] Bernard Guerrien, op cit ,p 127.

[2] للمزيد من التفصيل أنظر :

- Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , op cit p44-47.

تَمكن رومر Romer(1986) من إعطاء نَفَس جديد للنظرية النيوكلاسكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد؛ وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_I هذا يعني أن التغير $d\, A_i/dt$ يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال؛ ومنه دالة الإنتاج هي: [1]

$$Y_i= F(K_i, K\, L_i)$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسكية، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لراس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من راس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

إذا كانت كل من K و L_i ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردود ية متناقصة لـ K_i كما هو ملاحظ في نموذج سولو؛ بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ L_i، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K_iو K؛ وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص: [2]

$$Y_i = A \cdot (K_i)^{\alpha} \cdot (KL_i)^{1-\alpha}$$

حيث : $0< \alpha <1$

ويوضع $y_i=Y_i/L_i$ ، $k_i=K_i/L_i$ ، و $k= K/L$ ، ثم يوضع فيما بعد $y_i=y$ و k_i/k ، الناتج المتوسط هو :

$$y / k = \tilde{f}(L) = A \cdot L^{1-\alpha}$$

---

(1) Jean Arrous ,op cit. , p 193.

(2) للمزيد من التفصيل أنظر :

-Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , op cit p165-170.

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i بتثبيت K و L،
وبتعويض $k_i=k$ نتحصل على :

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L، وهو غير مرتبط بـ k ، وعليه فإن

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

التعلم عن طريق التمرن و انتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردود ية؛ وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0< \alpha <1$.

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي :

$$da / dt = \dot{a} = w + ra - c - na$$

حيث: w تمثل الأجر وa تمثل الأصول للفرد، r تمثل مردودية الأصل

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى بالعلاقة التالية:

$$r = \rho - \left[\frac{u''(c).\, c}{u'(c)} \right] (\dot{c} / c)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية :

$$u(c) = \frac{c^{(1-\theta)}}{(1-\theta)}$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، و مرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ$1/\theta$ ؛ وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$\dot{c} / c = (1/\theta)(r - \rho)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $A\alpha L^{1-\alpha}-\delta$ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز:

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار *الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي) :*

$$g_{cp} = (1/\theta)(AL^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

ومع العلم أن $\alpha < 1$، فهذا يعني أن $g_c < g_{cp}$.

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-\alpha$ عن طريق ضريبة جزافية(forfaitaire)؛ إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

الفرع الثالث : دور الدولة في النمو الاقتصادي

يبين نموذج بارو(Barro (1990)) أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، وفي نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين و ليست وحيدة؛ وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى ، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع؛ ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود؛ وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي: (1)

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot K_i^{\alpha} \cdot G^{1-\alpha}$$

مع : $0 < \alpha < 1$

---
(1) Jean Arrous ,op cit. , p 195-196.

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت ι إذن $G=\iota Y$ ، تعظيم الربح و شرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة(*) تمكن أن نبين أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن تساوي مقدار الكراء، أي :

$$r+\delta=(1-\tau)\cdot(\partial Y_i/\partial K_i)$$
$$=(1-\tau)\cdot\alpha A\cdot k^{-(1-\alpha)}\cdot G^{1-\alpha}$$

وعليه فإن :

$$r+\delta=\alpha A^{1/\alpha}(L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha}(1-\tau)$$

ومنه مما سبق نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك هو :

$$g=(1/\theta)\cdot\left[\alpha A^{1/\alpha}\cdot(L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha}\cdot(1-\tau)-\delta-\rho\right]$$

يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين؛ الطريقة الأولى متمثلة في الحد $1-\iota$ *والذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة، و الحد* $\iota^{(1-\alpha)/\alpha}$ والذي يمثل الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.

المطلب الثاني: نموذج النمو الداخلي لقطاعين

الفرع الأول: اختلاف التكنولوجيا للإنتاج و التعليم

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية و التعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام روبيلو Rebelo(1991) من استعمال دالتين للإنتاج لـ كوب دوقلاص: [1]

$$Y=C+\dot{K}+\partial K=A\cdot(vK)^{\alpha}\cdot(uH)^{1-\alpha}$$
$$\dot{H}+\partial H=B\cdot[(1-v)\cdot K]^{\eta}\cdot[(1-u)\cdot H]^{1-\eta}$$

---

* المنافسة التامة: تتمثل المنافسة في تعادل المنتجين وعدم القدرة على التأثير على الحجم المعروض، ولا يوجد أي عائق في دخول منتجين آخرين، وتنقل الحر لعوامل الإنتاج ما بين القطاعات، و وجود أحسن الظروف للتسويق والأثمان.

(1) للمزيد من التفصيل أنظر :

-Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , op cit p199-203.

حيث : Y تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية و الرأسمال المادي) ؛ و A ,B >0 هما عاملان تكنولوجيان؛ و كل من α، η يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع، و هي محصورة بين *0* و *1*؛ وكل من u و v يمثلان نسبة رأس المال *المادي* و رأس المال البشري *الكلية في إنتاج السلع*؛و بافتراض **أن** $\eta < \alpha$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري و إنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي.

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج ***K* و *H***؛ وبنفس الطريقة المتبعة في النموذج ذو قطاع واحد، يصبح النموذج مصدر لنمو الداخلي؛ وفي الحالة النظامية كل من من u و v *ثابتة و* C ، K ، H و Y تنمو بنفس المعدل g^*؛ باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$g_c = (1/\theta)\cdot\left[A\alpha\cdot(vK/uH)^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho\right]$$

في هذا النموذج الحد $A\alpha\ (vK/uH)^{-(1-\alpha)}-\delta$ والذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي يساوي معدل المردود ية r .

إن مردود ية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين u و v :

$$\left(\frac{\eta}{1-\eta}\right)\cdot\left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right)\cdot\left(\frac{u}{1-u}\right)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآنية لكل من نسبة Kو H المخصصة للإنتاج. (1)

الفرع الثاني: نموذج وزاوى- لوكاس(Uzawa-Lucas (1988))

يتوافق نموذج هذا الأخير مع نموذج Rebelo ، عندما لا يحتاج إنتاج الرأس المال البشري لرأس مال مادي أي أن $\eta=0$ وعليه فإن دوال الإنتاج تعطى بالعلاقة التالية: (1)

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A\cdot(vK)^{\alpha}\cdot(uH)^{1-\alpha}$$

$$\dot{H} + \partial H = B\cdot(1-u)\cdot H$$

(1) Jean Arrous ,op cit. , p 202.

بوضع $w=K/H$ و $X=C/K$ ، وبالاستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل النمو g_c للاستهلاك و معدل نمو g_u لـ u :

$$g_c = (1/\theta)\cdot\left[\alpha A\cdot u^{(1-\alpha)}w^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho\right]$$
$$g_u = B\cdot(1-\alpha)/\alpha + Bu - X$$

وفي الحالة النظامية فإن كل من المتغيرات u، w، X لهما قيم ثابتة؛ ومعدل نمو مشترك لكل منها Y، C، K، H هو :

$$g^* = (1/\theta\cdot[B-\delta-\rho]$$

والرأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة u التالية :

$$u^* = [(\theta-1)/\theta] + [\rho+\delta\cdot(1-\theta)]/B\theta\varphi$$

المطلب الثالث: التقدم التقني و النمو الداخلي

الفرع الأول: توسيع أنواع السلع المنتجة

يعود استعمال دالة الإنتاج ذات عدة سلع إلى العديد من الدراسات منذ السبعينات؛ وهي تأخذ الشكل التالي : [2]

$$Y_i = A\cdot L_i^{1-\alpha}\cdot\sum_{j=1}^{N}(X_{ij})^{\alpha}, \qquad 0<\alpha<1$$

حيث : Y_i هو الناتج، L_i العمل و X_{ij} تمثل الكمية المستعملة من النوع j من السلعة الوسيطة، وكل من عوامل دالة الإنتاج X_{ij} و L_i لهما إنتاجية حدية متناقصة، ولهما وفورات حجم ثابتة؛ و يعني الشكل التجميعي المنفصل $(X_{ij})^{\alpha}$ أن الناتج الحدي للسلعة الوسيطة j مستقلة عن الكمية المستعملة من السلعة j' ، وهذا يعني أن اكتشاف منتوج جديد لا يؤدي إلى إهمال المنتوج الموجود.

---

[1] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , op cit p202-220.

[2] Jean Arrous ,op cit. , p 205-206.

يسمح التقدم التقني من رفع N(عدد السلع الوسيطة)، وحتى يتسنى لنا دراسة أثر الزيادة لـ N، نفترض أن السلع الوسيطة تقاس عن طريق وحدة قياس موحدة، وأنها مستعملة بكميات متساوية $X_{ij}=X_j$(وهو محقق في حالة التوازن)؛ وعليه تصبح دالة الإنتاج كما يلي :

$$Y_i = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot N \cdot X_i^{\alpha} = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot (NX_i)^{\alpha} \cdot N^{1-\alpha}$$

وعليه من أجل قيم معطاة لـ L_I و NX_I، فإن الحد $N^{1-\alpha}$ يبين أن Y_I يزداد مع N؛ وكذلك من أجل قيم معطاة لـ L_I فإن الزيادة للسلع الوسيطة NX_I على شكل زيادة في N و X_I معطاة، لا يؤدي إلى تناقص المردودية؛ وبفضل هذه الخاصية يظهر مصدر النمو الداخلي في دالة الإنتاج.

يتم تحديد معدل النمو عن طريق اختيارات العائلات و مستوى التكنولوجية؛ بالإضافة إلى تكلفة الاختراع لمنتوج جديد؛ بحيث انخفاض تكلفة الاختراع ترفع من المردودية ومنه زيادة معدل النمو، بالإضافة إلى آثر الحجم، أي أن زيادة كمية العمل ترفع من معدل النمو. (1)

الفرع الثاني : تحسين نوعية المنتجات

يتم في هذا النوع من النماذج إلى اعتبار تنويع المنتجات لنمط معين كبدائل تقترب من المنتجات السابقة؛ حيث إذا قمنا بتحسين تقنية أو منتوج معين، فإن الطريقة الجديدة تؤدي إلى القضاء على التقنية أو المنتوج السابق، أي إيجاد سلع ذات نوعية أحسن، تسمح من استبعاد ريوع المحتكرين السابقين، وعليه فإن هذا النوع من التطور يشبه التطور الذي عرضه "شومبتر" عن طريق التدمير الخلاق. (2)

يستعمل منتجي السلع النهائية N صنف من العوامل الوسيطة، وكل نوع من السلع يسجل في سلم نوعية معين؛ بحيث أن تحسينات ناتجة عن مجهودات الباحثين، وعليه لديهم الحق المطلق في استعمال السلع الوسيطة التي قاموا بتحسينها؛ وبافتراض أنه يوجد أسلوب وحيد لتوليد منتوج ذات نوعية عظمى؛ وعليه بفضل الوضعية الاحتكارية المؤقتة بحوزة المخترع، يختلف النموذج تنويع المنتجات عن النموذج الحالي، غير أنه لديهم نفس العوامل

---

(1) للمزيد من التفصيل أنظر :

-Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , op cit p238-252.

(2) Jean Arrous ,op cit. , p 212-213.

التي تدخل في تحديد معدل النمو، حيث أنه يزداد عن طريق نسبة الادخار ومستوى التكنولوجية، ويتغير بصفة معاكسة بنسبة تكاليف البحث والتطوير، والنموذجين يتنبأن كذلك أثر الحجم؛ الممثلة بكميات ثابتة، كالعمل غير المؤهل و الرأسمال البشري. [1]

خلاصة الفصل:

[1] Idem , p 214.

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أن النمو الاقتصادي مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة و زيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، دون أن ننسى التنويع و التحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو الاقتصادي، وعليه فإن محددات النمو متمثلة في كل من تراكم رأس المال، الرأس المال البشري، والتطوير و الابتكار، دون أن ننسى التنظيم والتسيير؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود ارتباط وثيق بين كل من النمو الاقتصادي و التنمية، غير أنه يجب أن نفرق بين هذين المفهومين.

بعد التطرق إلى مفهوم النمو محدداته ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره، سنتطرق في الفصل الموالي إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية وهذا من خلال مختلف النظريات التي حاولت تفسير مزايا التجارة الخارجية على الاقتصاد، وبإعطاء أهداف القيام بالتجارة الخارجية.

الفصل الثاني

النظريات المفسرة للتجارة الدولية

تمهيد :

سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف النظريات المفسرة لهيكل التبادل الدولي، أي طبيعة المنتجات المستوردة والمصدرة من طرف مختلف البلدان، و القوى التي تدفع كل بلد إلى التخصص، والدافع من إنتاج سلع معينة بنسبة تفوق استهلاكها و إلى تلبية حاجيات بلدان أخرى، وذلك بترك جزئيا أو كليا نشاطات اقتصادية معينة، مع الحصول على إيجابيات التخصص، وبتفسير التقسيم الدولي للعمل الناتج عنها، وكذا تحديد الأسعار على المستوى الدولي، وأثار التجارة الدولية و التخصص على كل من النمو الاقتصادي ، وتطور العائدات(الأجور، الأرباح...)، الاستهلاك و الرفاهية لمختف البلدان و الطبقات الاجتماعية الناتجة عنها، و العلاقة الموجودة بين التجارة الدولية و التطور الاقتصادي بصفة عامة؛ وهذا بالمرور بالنظرية الكلاسيكية(التقليدية) المعتمدة على التفوق الناتج عن مختلف التكاليف، عن طريق سرد كل من المفكر "آدم سميث"،"دافيد ريكاردو" و "جون ستيورات ميل" بالنسبة للرواد الأساسيين لهذه النظرية؛ ثم نتطرق إلى النظرية النيوكلاسيكية التي قامت بإعادة صياغة تفسير"دافيد ريكاردو" باستعمال أدوات الاقتصاد الجزئي باعتمادها على المنفعة في التفسير، وهذا من أجل تجاوز التناقض الموجود بين الأسعار المحددة بقيم حقيقية على المستوى الداخلي و الأسعار المحددة عن طريق العرض و الطلب على المستوى الدولي؛ ثم نتطرق إلى نظرية "هيكشر وأولين" اللذان يرجعان وجود التبادل الدولي إلى إيرادات عوامل الإنتاج؛ بعد التطرق إلى هذه النظريات نتطرق إلى النظرة الحديثة في تفسير التجارة الدولية والمتمثلة في إدخال اقتصاديات الحجم ودورة المنتج والتي وضع أصولها كل من "فيرون" و " بوسنر"، بالإضافة إلى التنوع في المنتوجات المتمثلة في كل من نموذج (Krugman و Lankaster) في تفسير التجارة الدولية وإدخال الشركات المتعددة الجنسيات في تفسير هذه الأخيرة .

المبحث الأول : النظرية الكلاسيكية

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري، والذي يفسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره، حيث برزت النظرية الكلاسيكية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر[1]من أجل الدفاع على حرية التبادل الدولي عكس الفكر التجاري والذي يعتمد على الحصول على فائض في ميزانها التجاري وبتدخل الدولة في تحقيق ذلك.

المطلب الأول: نظرية النفقات المطلقة

الفرع الأول : عرض للنظرية

من رواد هذه النظرية نجد المفكر الاقتصادي" آدم سميث؛ يعتمد هذا الأخير في تفسيره على وجوب وجود التبادل الدولي من أجل عدم إعاقة تقسيم العمل، حيث أن هذا الأخير ناتج عن اتساع نطاق السوق وبالتالي يسمح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها وبالتالي تقوم بتبادل فائضها الإنتاجي الناتج عن استهلاكها مع فائض إنتاج دولة أخرى لها ميزة مطلقة؛ بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة إنتاجية العمل يسمح بزيادة وزن نمو رأس المال؛ و العامل الوحيد الذي يدخل في تحديد نفقة الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة هو العمل، وأن الربح لكل دولة متبادلة غير مرتبط بالحصول على الفائض في الإنتاج [2].

الفرع الثاني : حجج سميث في التجارة الدولية

من أجل تبيان الآثار الإيجابية للتبادل الحر ما بين الدول، قام"أدام سميث" بإعطاء عدة حجج من بينها أن التجارة تحفز النمو، بالرفع من الناتج الوطني و بخفض تكاليف و أسعار السلع المستهلكة، ويمكنها كذلك أن ترفع من مستوى النشاط أعلى من إشباع

---

[1] سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1995، ص9.

[2] أنظر كل من:

-زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الاسكندارية،دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص47.

-Alain Samuelson, Economie international contemporaine(Aspects réels et monétaires),Alger,opu,1993,p66

الاحتياجات الاستهلاكية للرأس المال، والذي بدوره، يعجل بالنمو الاقتصادي؛[1] بالإضافة إلى ذلك فقد شبه " آدم سميث" البلدان بالعائلات وذلك من أجل تدعيم التبادل الحر، حيث أنه بنفس الطريقة التي تتبعها العائلة في إنتاج جزء من السلع الضرورية لها، و بشراء السلع الأخرى عن طريق السلع التي يستطيع أن يبيعها؛ فعلى كل رب عائلة عدم إنتاج السلع التي تكلفه أقل إذا قام بشرائها بدلاً من إنتاجها، وبالتالي البلد الخارجي الذي يمكنه تزويدنا بسلع ذات أحسن سعر من تلك التي نستطيع إنتاجها، من الأحسن شراء هذه السلعة عن طريق جزء من السلع التي لنا ميزة مطلقة فيها.[2]

الفرع الثالث: حدود نظرية النفقات المطلقة

لم يعرّف "آدم سميث" ثروة الأمة بقدرتها على تراكم الأرصدة الدولية و المعادن النفيسة كما عرفها التجاريين بل عرفها بقدرتها على إنتاج السلع و الخدمات، وبالتالي يجب عليها أن تبحث عن السبل التي تمكنها من زيادة القدرة الإنتاجية، وهذا لايتم إلا عن طريق الحرية الاقتصادية؛ وأن دور الدولة محدود يتمثل في الحفاظ على كفاءة عمل الأسواق بصورة تنافسية دون قيود إحتكارية، وأن تقسيم العمل يحقق أعلى إنتاجية في ظل المنافسة الكاملة.[3]

تفسر عموما نظرية النفقات المطلقة التجارة الدولية للسلع أو المواد الأولية وبصفة خاصة تجارة الدول النامية؛ والمتمثلة عموما في السلع ذات السهولة في الإنتاج و المستلقة عن النظام الاقتصادي أي المرتبطة في إنتاجها على العوامل الطبيعية.[4]

لنظرية النفقات المطلقة حدود، من أبرزها أنها تعطي أهمية إلا لشروط العرض، حيث أنها لا تفسر محددات الربح عند كل بلد؛ بالإضافة إلى ذلك لم يفرق " آدم سميث" بين التجارة الداخلية و الخارجية، حيث المفكر الاقتصادي الذي قام بالتفريق بينهما هو "دافيد ريكاردو"[5]؛

---

[1] René Sandretto, Le commerce international, Paris, Armond collin éditeur,1995,p57

Peter H.Ludert et Thomas A.Pugel,Economie internationale,10é Edition ,Paris,ED Economica,1997,p37-38.[2]

[3] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص 29.

[4] Jean-Louis Mucchielli, Principes d'économie international,Volume 1,Paris, Ed Economica,1987,p6.

[5]زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص48.

بالاضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تفسر وتركز على الميزة التي نتلقاها عند التبادل مقارنة بعدم التبادل، وأن التخصص ممكن في حالة التفوق المطلق، وفي الحالة المعاكسة لم تتمكن هذه النظرية في التأكيد على ضرورة وجود التبادل، والنظرية التي قامت بتفسير هذه الحالة هي نظرية النفقات النسبية.

المطلب الثاني: نظرية النفقات النسبية

الفرع الأول: تفسير "دافيد ريكاردو"للنظرية

تعود نظرية النفقات النسبية إلى المفكر الاقتصادي " دافيد ريكاردو"، حيث حسب هذا الأخير كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية؛ ويعتمد في ذلك على العمل كعامل في قياس النفقة، ولا يعتمد على النفقة التي يتم تقييمها بالنقود بل على كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة؛ وهذا لا يعني أن العامل الوحيد في الإنتاج هو العمل بل توجد عوامل أخرى كرأس المال، غير أن هذه الأخيرة تعتبر كعمل كامن؛ وأن دوال الإنتاج لكل سلعة من دول العالم متشابهة أو متجانسة؛ أي أن إنتاج سلعة معينة يتطلب نسبة محددة وأنه لا يوجد إحلال ما بين العوامل، وأنه لا توجد حواجز لتنقل السلع وعوامل الإنتاج داخل كل بلد، بينما هذه الأخيرة (أي عوامل الإنتاج) لا يمكن أن تتنقل من بلد إلى آخر وتتنافس فيما ما بين الدول، والسلع الناتجة عنها خاضعة للمنافسة التامة؛ وأن الإنتاج بكميات معتبرة أو ضئيلة ليس له أي أثر، وبالتالي فإن الإنتاج خاضع إلى قانون ثبات الغلة؛ ومن اجل تبسيط هذه النظرية أخذ "دافيد ريكاردو" حالة بلدين وسلعتين، فيتحصل على البلد الذي لديه ميزة نسبية في سلعة معينة يقوم بتصديرها بينما يقوم بالاستيراد من البلد الآخر السلع التي لديه فيها ميزة نسبية أقل. (1)

الفرع الثاني : النتائج الأساسية لهذه النظرية

تؤدي هذه النظرية إلى ثلاث نتائج أساسية، متمثلة في أن البلد يتخصص كليا في المنتوج الذي لديه فيه ميزة نسبية، وهذا الأخير ناتج عن الأسعار قبل التبادل، والتي بدورها محددة بالإنتاجية النسبية للعمل في مختلف الصناعات، كذلك نموذج "ريكاردو" يبين أن

(1) للمزيد من التفصيل أنظر: سامي عفيف حاتم، مرجع سابق، ص14-15

سياسة أحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية؛ إن نتيجة التخصص الكلي عادة ما يؤدي إلى وجود رد فعل سلبي للتبادل الدولي، حيث اختفاء كل الصناعات لبلد معين ماعدا الصناعة التي يجب أن يتخصص فيها البلد، قد يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد وإلى إضعاف تطورها. (1)

الفرع الثالث : الانتقادات الموجه للنظرية

لقد حاول "دافيد ريكاردو" الاقتراب من الواقع، ولكن رغم ذلك فإنه انتقدا كثيرا، ومن بين الانتقادات التي وجهت له هي بساطته في عرض النظرية؛ حيث فيما يخص عدم انتقال عوامل الإنتاج خاصة رأس المال غير محققة في الواقع، بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض نفقة الإنتاج الناتجة عن الإنتاج الكبير لم يؤخذ بعين الاعتبار، بدون أن ننسى الدور الذي تلعبه نفقة النقل في تحيد التبادل الدولي والتي أهملت؛ أما فيما يخص الفكرة الجوهرية المتعلقة بنفقة الإنتاج، فإنها انتقدت حيث أنها أهملت أثمان السلع والتي لها دور في تحديد التبادل؛ بالإضافة إلى إهمال الطلب على هذه السلع.(2)

الفرع الرابع : التحولات الحديثة لنظرية النفقات النسبية

تزول المخاوف المتعلقة بزوال الصناعات الأخرى، إذا قمنا بتفسير نظرية النفقات النسبية في حالة القيام بالتجارة الدولية بعدة سلع، وبإدخال دوال إنتاج غير خطية وهذا بدون أن نتخلى على أساس هذه النظرية المتعلقة بالنفقات النسبية وعليه لا نتحصل على التخصص الكلي؛ ولكن رغم ذلك فإن هذه النظرية تبقى صالحة في حالة الدول التي تصدر إلا عدد قليل من السلع ولنذكر على سبيل المثال دول الخليج والتي لا يمكن أن تكون أكثر ثراءاً بدون وجود التجارة الدولية. (3)

المطلب الثالث : نظرية القيم الدولية

(1) Patrick .A.Messerlin, Commerce international, Paris,Presses Universitaires de France,1998,p42-p47.

(2) عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدى محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، بدون ناشر، 1998،ص81.

(3) Patrick .A.Messerlin, op cit, p47

الفرع الأول:عرض للنظرية

تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية "ريكاردو- ميل" [*]، وهذا راجع لكون نظرية القيم الدولية، عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـ" دفيد ريكاردو"، حيث قام "جون ستيوارت ميل" بالاضافة إلى هذه الأخيرة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل؛ حيث اكتفى "دفيد ريكاردو" في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للأخرى، ولم يحدد العوامل التي تسمح من إقتراب هذا المعدل من الحد الأدنى أو الأقصى؛ وقد أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية.[1]

الفرع الثاني : محددات معدل التبادل

يتحدد معدل التبادل في هذه النظرية على قوة طلب الدولتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب، حيث يتحدد الطلب بمعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى، و معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية؛ وبالتالي تعود المكاسب أكبر من التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر، ويؤول بالمكاسب الأقل إلى صاحب أكبر طلب؛ ويميل التبادل في صالح الدولة ذات أقل مرونة أي التي طلبها يتغير بكمية قليلة مقارنة بالسعر، والعكس صحيح؛ وبالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسبً أكبر من الدولة الكبيرة وهذا لكون طلبها أقل؛ لقد دعت هذه النظرية للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي.[2]

الفرع الثالث: حدود النظرية

---

[*] جون ستيوارت ميل (1806-1873) : إقتصادي إنجليزي من مؤلفاته (Principes d'économie politiques,1848)

[1] محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، الإسكندارية، دار الجامعة المصرية، 2000،ص 23-24.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص51.

لم تتمكن هذه النظرية الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن ألا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة، يمكن أن يكون غير محقق ، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب البلد الصغير؛ بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع؛ وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة.(1)

المبحث الثاني : النظرية النيوكلاسيكية "Néoclassique "

(1) أنظر كل من :

- Alain Samuelson, op cit, p75

-زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص51.

استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية، إلى غاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية ما هي إلا إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، و التخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل؛ أما المرحلة الثانية تتمثل في إعطاء أسباب وجود التجارة، عن طريق عوامل الإنتاج و أسباب وجود الاختلاف في الأسعار النسبية، والأجور.

المطلب الأول: نظرية نفقة الاختيار

الفرع الأول: إطار تحليل نفقة الإختيار

يقوم التحليل في التجارة الدولية في إطار التوازن العام، من مقارنة العرض والطلب في كل بلد؛ وفي هذا الإطار تتغير الأسعار النسبية للسلع، وتصبح الأساس في تعريف التفوق النسبي وشروط التبادل؛ و كلما كان مستوى الإنتاج لسلعة ما مرتفع، وجب أن نتخلص من كميات معتبرة من السلعة الأخرى، إذا أردنا أن نرفع من الكميات المنتجة من السلعة الأولى؛ وبالتالي فإن حدود إمكانيات الإنتاج هي دالة مقعرة، عكس دالة الإنتاج في النظرية التقليدية التي تأخذ خط مستقيم.[1]

الفرع الثاني : وصف لنظرية نفقة الإختيار

تعود نظرية نفقة الاختيار إلى الاقتصادي "هابلر Habler (1936)"، حيث انتقد الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة بالاعتماد على نفقة الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة، بدلاً من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي؛ حيث أن تكلفة الفرصة البديلة هي عبارة عن مقدار ما نضحي به من أحد السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى، دون الحاجة إلى افتراض افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل

---

[1] Christian Aubin, Philippe Norel, Economie internationale, Faits, théories et politiques, Paris, édition, du seuil, 2000,p25-26.

والذي يستخدم كأي عنصر إنتاجي آخر، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرص البديلة لأحد السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.(1)

حسب "هابلر" فإن نفقة الاختيار تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة مقارنة بالمزايا التي يتحصل عليها عند إنتاج سلعة أخرى، في هذه الحالة يمكن أن نقارن نفقة استبدال جميع السلع بالنسبة للسلعة النموذجية التي نستخدمها؛ تتناسب أثمان السلع داخل كل دولة مع نفقات استبدال هذه السلع، وبالتالي فإن البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج أحد السلع التي ينتجها يمكن له أن يحقق الكسب من التجارة الدولية، وقد استخدم "هابلر" لتفسير هذه الأخيرة ما يسمى منحنيات السواء(*). إن اختلاف الأثمان النسبية في دولتين يؤدي إلى قيام التجارة الدولية، ويتحدد معدل التبادل الخارجي للسلعتين بواسطة تقاطع قوى العرض والطلب في البلدين معاً، وهذا ما يسمى بالطلب المتبادل.(2)

الفرع الثالث: إسهامات نظرية نفقة الاختيار

يمكن تلخيص الإسهامات التي أتت بها النظرية فيمايلي:(3)

- اتجاه التبادل محدد عن طريق شروط العرض و الطلب للسلع في آن واحد.
- الفكرة المتمثلة في التخصص الكلي لكل بلد، غير ضرورية لقيام التبادل الدولي.
- إذا كانت نسبة أسعار التوازن في السوق العالمي مساوية لنسبة الأسعار لبلد ما بدون تبادل، لا يستطيع ذلك البلد أن يدخل في التبادل الدولي.

هذا فيما يخص الإسهامات، إلا أن هذه النظرية لم تحدد سبب اختلاف النفقات النسبية بين الدول؛ إضافة إلى ذلك لم تحدد هذه النظرية سبب استقرار الثمن والأسعار في نقطة معينة.

---

(1) محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص 62.

(*) منحنى السواء : هو منحنى يظهر كل التوليفات الفنية بين عنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) للحصول على مستوى معين أو حجم معين من الناتج، حيث حجم هذا الناتج ثابت.

(2) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق،ص 53-54.

(3) Christian Aubin, Philippe Norel , op cit., p35

المطلب الثاني: نظرية الميزة النسبية لعوامل الانتاج

الفرع الأول: سبب اختلاف تكاليف الفرصة البديلة

يعتبر كل من "هيكشر و أولين" (*)، من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج؛ حيث يندرج عملهم في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، أي أن عوامل الإنتاج لا تتنقل من بلد إلى آخر؛ تعود فكرة الاختلاف في الندرة النسبية لعوامل الإنتاج إلا "هيكشر"، حيث أنه يرى بأن ندرة عوامل الإنتاج شرط ضروري لاختلاف التكاليف النسبية بما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي؛ ويشير "هيكشر" أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج تكون نفسها في دولتين، ولا يمكن احلال عامل بعامل آخر في دولة دون القيام بنفس العملية في الدولة الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن التوفيق الإنتاجي هو نفسه بالنسبة للسلعة في كلا الدولتين في حين أن الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج تكون نفسها في نفس الوقت، وبالتالي فإن التكاليف النسبية لا يمكن أن تتغير في الدولتين. يقوم "أولين" بتطوير أفكار "هيكشر" بتأكيد دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج؛ وتعتبر مساهمة كل واحد منهما صياغة لما يسمى بنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج.(1)

الفرع الثاني : مفهوم نظرية الميزة النسبية لعوامل الانتاج

تفسر هذه النظرية سبب استيراد أو تصدير سلعة معينة من طرف بلد ما، باستخدام الندرة أو الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج(الأرض، العمل، رأس المال) المستعملة في إنتاج السلعة الداخلة في التبادل؛ أي أن كل بلد يقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا، وبالتالي يكون سعرها أرخص نسبيا. ويستورد السلعة التي تحتاج في إنتاجها إلى عامل الإنتاج النادر نسبيا والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي، وبالتالي البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عامل العمل يقوم بتصدير

---

* إيل هيكشر(1919): إقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي ومن مؤلفاته " The effect of foreign trade on the distribution of income
برتلن أولين (1933): اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة "نوبل" ومن مؤلفاته " Iterregional trade ".
(1) محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 1999،ص20-21.

السلعة كثيفة العمل؛ وباستيراد السلعة كثيفة رأس المال، وعليه يقوم بالتخصص جزئيا في إنتاج وتصدير تلك السلعة؛ أما البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عامل رأس المال يقوم بتصدير السلعة كثيفة رأس المال واستيراد السلعة كثيفة العمل، ويتم التخصص الجزئي بالنسبة لهذا الأخير في السلعة كثيفة رأس المال وتصديرها والتخصص فيها جزئيا.[(1)]

الفرع الثالث : الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

من الانتقادات الموجهة إلى نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج، أنها تتركز على عدم وجود اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا؛ حيث وجود مثل هذه الاختلافات قد يؤدي إلى عدم تحديد العلاقة بين عوامل الإنتاج وأسعار السلع.[(2)]

بالإضافة إلى ذلك فإن تبادل وإنتاج السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة، وهذا ما يؤدي بهذه النظرية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع في ظل الأسواق الاحتكارية.[(3)]

المطلب الثالث: التوسعات في نظرية الميزة النسبية لعوامل الانتاج

الفرع الأول: التجارة الدولية للسلع و التجارة الدولية لعوامل الإنتاج

تعتمد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج على عدم تنقل هذه الأخيرة، وأن ما يفسر التبادل الدولي هو الفارق بين الوضعية الداخلية للسوق قبل التبادل في سوق عوامل الإنتاج -أي أن التبادل الدولي لعوامل الإنتاج يتم بصفة غير مباشرة-، وبالتالي تبادل السلع هو إحلال لتبادل عوامل الإنتاج؛ وفي هذا الصدد نجد نظرية "ستوبلر و سامولسون"[(*)] التي

---

(1) محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص140.

(2) رشاد العصار، وآخرون، التجارة الخارجية، الأردن،دار المسيرة، 2000، ص30.

(3) للمزيد من التفصيل فيما يخص الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنظر :

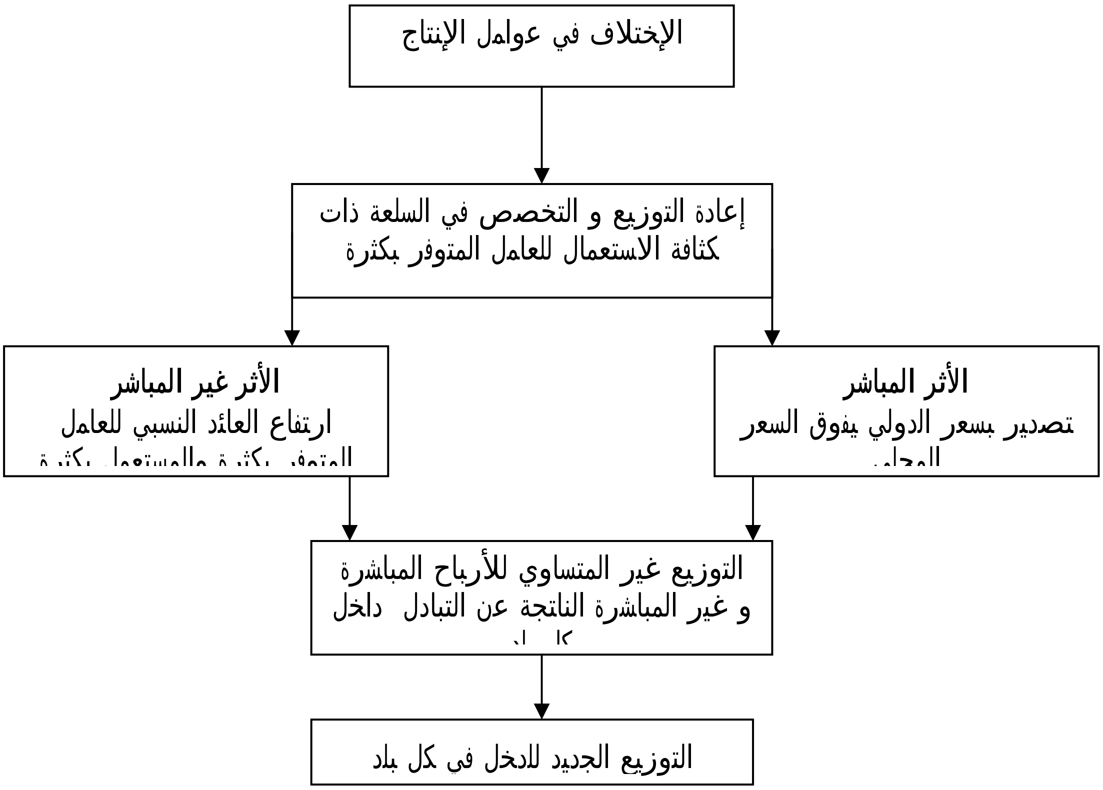
- سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص68 إلى ص 73.

(*)بول سامولسون(1915-): اقتصادي أمريكي، يقوم بالتحليل العلمي للنظريات الاقتصادية تحصل على جائزة "نوبل" سنة 1970.

تربط بين سعر السلع وسعر عوامل الإنتاج؛ حيث بالنسبة لهذه الأخيرة فإن التبادل الدولي يؤدي إلى تعادل الأسعار النسبية، حيث أن المرور من حالة عدم التبادل إلى التبادل الدولي، يرفع من الأسعار النسبية للسلعة المصدرة ذات التفوق النسبي وذات الاستعمال الكثيف للعامل المتوفر بكثرة، وبالتالي فإن التبادل الدولي يؤدي إلى الزيادة في عوائد العامل المتوفر بكثرة؛ أي كلما كان عامل ما كثيف في إنتاج السلع المصدرة، كلما كان له الحظ في الربح من التجارة الدولية، أما عامل الإنتاج الداخل في السلعة الخاضع للمنافسة من طرف الواردات سيكون معرض للخسارة من التجارة الدولية؛ وبالتالي فإن التجارة الدولية تعيد توزيع الدخل ما بين عوامل الإنتاج.[1]

ويمكن أن نبين إعادة توزيع الدخل في الشكل التالي :

الشكل رقم 1 : إعادة توزيع الدخل عند نظرية Stopler-Samulson



المصدر: Alain Samuelson, opcit,p87

---

[1] أنظر في هذا الموضوع:

- Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, op cit, p82-86

إن النظرة المتعلقة بالعلاقة ما بين التجارة الدولية للسلع و التجارة الدولية لعوامل الإنتاج تتمثل في نظرية "هيكشر أولين ساموولسون"؛ متمثلة في تساوي الأسعار النسبية للسلع الداخلة في التجارة الدولية الذي يؤدي بدوره إلى تقارب الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ولا يؤدي بالضرورة إلى تساويها؛ أي أن العلاقة المحصل عليها ما بين السعرين النسبيين صالح إلا في حالة عدم وجود التخصص الكامل؛ إذ يجب إضافة فرضية إضافية تتمثل في تنويع الإنتاج من أجل الحصول على تساوي أسعار عوامل الإنتاج؛ وقد دعمت هذه النظرية بنظرية "مندل"، والذي بين أن التبادل الدولي لعوامل الإنتاج يؤدي إلى تساوي الأسعار النسبية للسلع، وهذا باستعمال فرضية الانتقال الكامل لعوامل الإنتاج، وعدم تنقل السلع. [1]

الفرع الثاني : نمو أحد عوامل الإنتاج

قامت النظريات السابقة بدراسة أثار التبادل على البلدان قبل وبعد الدخول في التجارة الدولية، ولكن ما هو أثر نمو عامل إنتاج معين على تبادل بلد ما خلال التبادل الدولي، أي الحالة التي تصبح فيها عوامل الإنتاج غير ساكنة. أول من قام بدراسة هذه الحالة هو "ريبسزينسكي Reybezynski" في سنة 1955، حيث أنه يرى في حالة دولتين وسلعتين وعاملين للإنتاج؛ فإن الزيادة في عامل إنتاج بشكل تلقائي، سيؤدي إلى الزيادة المطلقة في إنتاج السلعة التي تستخدم كمية كبيرة من هذا العامل وإلى الانخفاض في إنتاج السلعة الأخرى؛ وهذا بالاعتماد على أن دوال الإنتاج خطية ومتجانسة، وأن معادلات الإحلال لا تتغير في مجال الإنتاج مع نفس معدلات التبادل؛ ويشير كذلك هذا الأخير أن الزيادة في تخصيص عامل إنتاج واحد سيؤدي إلى تدهور معدلات التبادل الدولي أو إلى انخفاض السعر النسبي الذي يستخدم نسبيا كمية أكبر من عامل الإنتاج الذي يأخذ في التزايد.[2]

قام " جاكديش بقواتي Jagdish Bhaguwati " بالتوسع في التحليل السابق، حيث تمكن من التوصل إلى ما يسمى بالنمو المفقر (Croissance appauvrissante)؛ حيث قام بدراسة آثار نمو

---

[1] Christian Aubain, Philippe Norel, op cit , p40-41

[2] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 32-33.

عامل إنتاج على الرفاهية في حالة التبادل الدولي، حيث بإزالة الفرضية المتمثلة في أن تأثير البلد على التوازن الدولي مهملة، فإن الزيادة في التبادل الدولي يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل؛ وبالتالي نتحصل على تدهور في السعر الابتدائي، أما فيما يخص السوق العالمي للسلعة المصدرة يقع فائض في العرض؛ ناتج عن الزيادة في صادرات البلد ذات النمو في العامل الإنتاجي. أما بالنسبة للسوق العالمي للسلعة المستوردة من طرف هذا البلد فإننا نلاحظ فائض في الطلب، ناتج عن ارتفاع في الواردات؛ وعليه فإن استمرار التدهور في معدل التبادل سيؤدي إلى انخفاض في مستوى الرفاهية وبالتالي الحصول على ما يسمى بالنمو المفقر.[1]

غير أنه من الشروط الضرورية كي يحصل هذا النمو المفقر في بلد معين، يجب أن يكون النمو في هذا البلد في اتجاه توسع عرض الصادرات لهذا الأخير وازدياد الرغبة في التجارة مع الخارج، وأن تكون الزيادة في عرض الصادرات لها أثر معتبر على الأسعار العالمية؛وأن الطلب الخارجي غير مرن بالنسبة للسعر، وأخيرا يجب على البلد المصدر أن يكون أكثر ارتباطًا بالتجارة الخارجية، بحيث يجب أن يكون لمعدل التبادل أثر معتبر على الرفاهية حتى يقوم بإلغاء الربح الناتج عن الزيادة في قدرات العرض، وعليه فإن البلدان التي لديها تنوع في السلع التي يصدرها لا تكون معنية كثيرا مقارنة بالبلدان التي تصدر سلعة واحدة أو عدد قليل من المواد الأولية.[2]

[1]Christian Aubain, Philippe Norel, op cit , p43

[2] للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر كل من :

- Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, op cit, p118-121

- محمد سيد عابد مرجع سابق، ص200-205.

الفرع الثالث :اختبار ليونتياف(*) لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

لقد قام "ليونتياف" باختبار صحة نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج ، وذلك بأخذ الولايات المتحدة وبقية العالم، حيث أنه يعتبر أن الولايات المتحدة تتوفر أو تنعم برأس المال مقارنة بدول العالم الأخرى، و أراد أن يبين أن الصادرات الأمريكية من المفروض أن تحتوي على عامل رأس المال يفوق وارداتها؛ ولكنه تحصل في اختبار على عكس ذلك؛ حيث لاحظ أن الصادرات الأمريكية تحتوي على عامل العمل يفوق رأس المال، وهذا ما يناقض نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج؛ وهذا ما دفع "ليونتياف" إلى تفسير هذا التناقض عن طريق عكس الفرضية الابتدائية المتمثلة في أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على رأس المال، حيث حسب هذا الأخير فإن هذا الاختبار يبين أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على عامل العمل أكثر من عامل رأس المال؛ وبالتالي فإن النظرية محققة.(1)

أثار التناقض الذي تحصل عليه " ليونتياف" عدة دراسات نظرية وتطبيقية، مما سمح من إعادة النظر في تفسير التجارة الدولية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي.

---

* ليونتياف"Leontief Wassily" (1906-1980): اقتصادي أمريكي من أصل روسي، أعمله متعلقة بالتبادل الاقتصادي ما بين القطاعات، حائز على جائزة نوبل سنة 1973.

(1) Bernard Guillochon, Economie international, 2édition, Paris, dunod,1998,p61-62

المبحث الثالث : الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية

تتمثل الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية في إدخال ما يسمى بالابتكار، في تفسير التجارة الدولية، أي بإدخال الديناميكية في تفسير التجارة الدولية والتي أهملت من طرف نظرية النفقات النسبية لـ" دافيد ريكاردو"،وهذا هو موضوع المطلب الأول والثاني؛ بالإضافة إلى الاتجاهات السابقة لدينا التحليل الجديد لعوامل الإنتاج، المبني على الاختبار الذي قام به " ليونتياف" و هو موضوع المطلب الثالث.

المطلب الأول: الفارق التكنولوجي

ارتكز التحليل الريكاردي على أنه لا توجد ديناميكية في التكنولوجيا بالإضافة إلى أن كل البلدان يمكن أن تنتج نفس السلع، غير أن هذا التحليل لا يمكن الاعتماد عليه في الوقت الحاضر، نظرا لكون وجود تطور تكنولوجي و ظهور سلع جديدة؛ وبالتالي لقد طور هذا العنصر في النظرة المسماة بالتحليل التكنولوجي الجديد.

الفرع الأول: تحليل "بوسنر" 1960

يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى "بوسنر"؛ حيث يعرف التغيير في دالة الإنتاج إلى الابتكار، وبالتالي فإن هذا الأخير له دور أساسي في نظرة التحليل التكنولوجي الجديد، وبإدخال عامل الابتكار فإننا نضطر إلى التخلي عن فرضية تشابه دوال الإنتاج.[1]

وقد لاحظ " بوسنر" أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج، تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية "هيكشر و أولين"؛ حيث بابتكار طرق جديدة في الإنتاج وسلع جديدة، يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة، بغض النظر عن

[1] Christian Aubin, Philippe Noel, op cit, p56

تفوقها في عوامل إنتاجها، بحيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لديها احتكار التصدير في سلع ذلك القطاع.[(1)]

وبالنسبة لـ"بوسنر" فإن درجة تأثير الفارق التكنولوجي مرتبط بالتأخر في التقليد من طرف البلد التابع؛ بالإضافة إلى أن هذا التأخر يتركب من التأخر في طلب السلع الجديدة من طرف البلد التابع وإلى التأخر في إنتاج هذه السلع والذي بدوره مرتبط بالزمن الذي تستغرقه البلدان الأخرى في الشعور بالخطر وإلى إنتاج سلع بديلة.[(2)]

الفرع الثاني : تحليل بوسنر ونظرية ريكاردو

إن البلد الذي تظهر فيه هذه الابتكارات يتحصل على تفوق مطلق في فترة زمنية معينة في هذه السلع مقارنة مع الدول المتبادل معها، حيث يقوم بتصدير تلك السلع إلى هذه الأخيرة، وبعد ذلك يتم تقليد هذه السلع بعد انتشار هذه التكنولوجيا، ولكن التطور يستمر بسبب ظهور ابتكارات جديدة؛ وعليه فإن محددات التجارة الدولية تتمثل في الفارق التكنولوجي ما بين البلدان، وهذا ما يسمح للبلدان ذات التقدم التكنولوجي من إنتاج السلع كثيفة التكنولوجيا، بينما الدول الأخرى تنتج سلع نمطية؛ وبالتالي يمكن اعتبار تحليل "بوسنر" كتعميم للنموذج الريكاردي، وكنموذج ديناميكي لهذا الأخير.[(3)]

الفرع الثالث: نمذجة تحليل بوسنر

قام "Krugman " بنمذجة تحليل " بوسنر"، حيث قام بأخذ منطقتين، بلدان الشمال و بلدان الجنوب؛ حيث أن الجنوب لا يقوم بالابتكار، بينما الشمال يقوم بالابتكار بحيث أن هذا الابتكار يتحول إلى سلع جديدة منتجة في الشمال، بينما لاتنتج هذه السلع في الجنوب إلا بعد فترة زمنية معينة، ولكن هذه السلع أو الصناعات الجديدة تختفي بعد فترة زمنية نظرا

[(1)] Bernard Guillochon, op cit , p92

[(2)] Jean Luis Muccheilli, op cit, p 71

[(3)] Jean Luis Muiccheielli, Economie Internationale, 2é édition, Paris,Dalloz,1997,p68

لانخفاض الأجور في الجنوب؛ وحسب " Krugman " فإن الاحتكار التكنولوجي في الشمال يتآكل باستمرار بالتحول التكنولوجي، ولا يمكن إبقائه إلا عن طريق ابتكارات ثابتة لسلع جديدة.(1)

المطلب الثاني : نظرية دور حياة المنتوج

تعتبر نظرية دورة حياة المنتوج كنظرية مكملة لتحليل " بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، فهي تؤكد على دور المنتوج الجديد و دورة حياته مع تطور التجارة الدولية.

الفرع الأول: تحليل فرنون"Vernon "

طورت نظرية دورة حياة المنتوج من طرف عدة اقتصاديين، ولكن تحليل هذه الدورة ينسب عادة إلى "Vernon 1966"؛ حيث يفترض هذا الأخير بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة مما يسمح له أن يكون رياديا في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها، ثم تنتقل هذه المنتجات في المراحل الموالية إلى دول أخرى خارج الولايات المتحدة، وذلك بعد تحقيقها النجاح والرواج؛ ونظرا لتوسع الطلب الأجنبي على هذه السلع، فإن المنشآت الأجنبية تحفز على محاولة إنتاجها لصالحها، وبحصولها على هذه التكنولوجيا ستنطلق في الإنتاج و البيع في السوق المحلي في المرحلة الأولى، ثم التصدير إلى أسواق أخرى ماعدا سوق الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى انخفاض صادرات هذه الأخيرة، وباكتسابها الخبرة والمهارة في إنتاج هذه السلع ستباشر في التصدير إلى الولايات المتحدة.(2)

---

(1) Idem, p68

(2)رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص36.

الفرع الثاني: مراحل تطور المنتوج و التجارة الدولية

يمر المنتوج بثلاث أو أربع مراحل و هي : مرحلة الظهور، مرحلة النمو، ومرحلة النضج ومرحلة التناقص:[1]

المرحلة الأولى(مرحلة الظهور):

تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجيا، وبالتالي فإن نمو المنتوج و إنتاجه بصفة معتبرة يتطلب كثافة في رأس المال أي الاستثمار، وإنتاج هذه السلع يقع في دول مصدر الابتكار (أي الدول الصناعية)، وفي سوق محدود جدا، وعادة ما يكون الإنتاج من طرف مؤسسة واحدة أي نكون في حالة الاحتكار، و يتم استهلاك هذه السلع من طرف البلدان المنتجة لهذه السلعة فقط نظرا لقدرتها على شرائها.

المرحلة الثانية(مرحلة النمو):

في هذه المرحلة ترتفع مبيعات المنتوج بسرعة، ويبدأ ظهور منافسين في السوق، ويبدأ في تصدير المنتوج إلى أسواق أخرى، وهذا نظرا للبحث من طرف البلد المنتج الأصلي على توسيع سوقه، بالإضافة إلى ذلك فإن الإنتاج يبدأ في الظهور في عدة مناطق، وخلال هذه المرحلة فإن الميزان التجاري بالنسبة للمنتوج الجديد يتحسن أكثر فأكثر في الدولة الأصلية، بينما في الدول الأخرى المتطورة يكون فيه عجز؛ أما في الدول السائرة في طريق النمو يظهر في منتصف هذه المرحلة استيراد هذا المنتوج من طرف جزء ضئيل من السكان.

المرحلة الثالثة(مرحلة النضج):

في هذه المرحلة فإن المنافسة تكون عن طريق الأسعار، وهذا نظرا لكون المنتوج نمطي، وبالتالي فإن الإنتاج يتمركز في الدول ذات الأجور المنخفضة من أجل خفض تكاليف الإنتاج؛ فتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المتطورة مصدرة.

---

[1] استعنا في هذا الموضوع بـ:

-Jean-Paul Rodrigue,L'espace economique mondiale , Québec, presses de l'Université du Québec,2000,218.
- Jean-Luis Mucchieilli, Principes d'économie internationale, op cit , p80-84.

المرحلة الرابعة(مرحلة الانخفاض):

تتميز هذه المرحلة بالإنتاج في الدول السائرة في طريق النمو، بينما الدول الأخرى تصبح مستوردة؛ وهذا نظرا لانخفاض الإنتاج في الدول المقلدة؛ وإلى كون الدول المتطورة تقوم بالإنتاج في الدول السائرة في طريق النمو، كون اليد العاملة الأقل مهارة رخيصة، وبالتالي يتم التصدير من هذه الأخيرة نحو الدول المتطورة.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتوج

رغم إمكانية هذه النظرية من تفسير توزيع الإنتاج الدولي للسلع الاستهلاكية، كالسلع الاصطناعية و الإلكترونية، إلا أنها لا تمكننا من تفسير توزيع العديد من السلع الأخرى؛ وهذا نظرا لكون بعض السلع لديها دورة حياة ضئيلة، وكذا بالنسبة للسلع الكمالية والتي سعرها ليس له دور أساسي، بالإضافة إلى أن السلع التي لديها تكاليف إنتاج كبيرة كالمشروبات، والسلع التي تتطلب درجة عالية من التخصص كالسلع الصيدلانية؛ لا يمكن أن تنطبق عليها نظرية دورة حياة المنتوج.[1]

بالإضافة إلى أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات لا تعتمد في إنتاجها على المراحل التي تعتمد عليها نظرية دورة حياة المنتوج بل تنتج سلع نموذجية مباشرة على الصعيد العالمي، حيث الإنتاج مقسم ما بين العديد من الدول و البيع يتم مباشرة في كل الأسواق.[2]

المطلب الثالث : التحليل الجديد لعوامل الإنتاج

يعتبر التحليل الجديد لعوامل الإنتاج كجواب للدراسة التي قام بها " ليونتياف" ، وذلك بأخذ العمل المؤهل في تفسير التجارة الدولية، وبالتالي يعتبر كتوسع لنظرية هيكشر وأولين؛ وبفضل هذا التحليل ظهر مايسمى بتحليل العوامل النوعية، والتي تتمثل في عدم إمكانية استبدال بعض العوامل، أي أن بعض العوامل خاصة بكل قطاع ولا يمكن أن نقوم باستبدالها.

---

(1) Jean-Paul Rodrigue, op cit, p219

(2) Bernard Guillochon, op cit, p95

الفرع الأول: نظرية نسب عوامل الإنتاج الجديدة

تعتمد هذه النظرية في تحليلها للتجارة الدولية على مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعامل العمل البشري، وللاختلافات بين الصناعات في احتياجاتها لهذا العامل؛ وتتمثل الفرضية الأساسية لهذه النظرية في تباين هذا العامل، وبالتالي فهي تفرق بين العامل ذو مهارة والذي يعتبر نوعاً من الاستثمارات المتنوعة في ميدان التعليم والتدريب والذي يجب إضافتها إلى عامل رأس المال، والنوع الثاني هو العامل غير الماهر؛ وبالتالي فإن هذه النظرية تقسم كل من السلع والدول حسب ندرة أو وفرة العمل البشري في السلعة إلى دول كثيفة الأيدي العاملة الماهرة، وسلع ودول نادرة الأيدي العاملة من جانب آخر، وعليه فإن الدول ذات ندرة نسبية في الأيدي العاملة الماهرة و ذات وفرة نسبية في الأيدي العاملة غير الماهرة تلجأ إلى استيراد تلك السلع كثيفة رأسمال البشري الماهر، وبتصدير السلع كثيفة العامل البشري غير الماهر. (1)

الفرع الثاني: نموذج عوامل الإنتاج الخاصة

يعتبر نموذج عوامل الإنتاج النوعية كتفسير أخر للنموذج النيوكلاسيكي، حيث يعتمد على نفس المبدأ الذي يعتمد عليه هذا الأخير؛ أي أن الإنتاج هو دالة لمتخلف العوامل القابلة للإحلال ، إلا أنه يوجد تمييز بين هذه العوامل، أي أن البعض منها نوعية يمكن أن تنتقل من صناعة إلى أخرى، وعوامل خاصة لا يمكن أن تنتقل من قطاع إلى أخر، وبالتالي فإن هذا التمييز يسمح لنا بالأخذ بعين الاعتبار الموارد الطبيعية؛ وعليه ففي المدى القصير يمكن اعتبار كعامل خاص كل من عامل الرأس مال و عامل العمل المتخصص؛ مع العلم أن العوامل قابلة للإحلال في المدى الطويل، وغير قابلة للإحلال في المدى القصير؛ إذن نموذج عوامل الإنتاج الخاصة تصلح لتفسير المدى القصير للتبادل الدولي، بينما نظرية هيكشر وأولين صالحة في المدى الطويل.(2)

(1) سامي عفيف حاتم، مرجع سبق ذكره، ص47.

(2) Christian Aubin, Philippe Norel, op cit, p54

لقد سمي نموذج عوامل الإنتاج الخاصة بنموذج ريكاردو -فينر[1]، و يعتبر تحليل نموذج العوامل الإنتاج الخاصة مشابه للنموذج النيوكلاسيكي؛ حيث أن تناقص المردودية للعامل الخاص يسمح بنمو التكاليف، وكما هو ملاحظ في نموذج للعوامل النسبية، بإبطال أثر شروط الطلب الكامنة، فإن الاختلاف في العوامل النسبية للبلد تصبح المحدد الأساسي للتفوق النسبي وبالتالي هي العامل المحدد في تحديد اتجاه التبادل الدولي.[2]

الفرع الثالث : حدود التحليل الجديد لعوامل الإنتاج

لقد قام التحليل الجديد لعوامل الإنتاج بالإجابة على العديد من التساؤلات التي لم تأخذ بعين الاعتبار في التحاليل السابقة، غير أن هذا التحليل يبقى محدوداً وهذا نظرا لعدم أخذه بعين الاعتبار لعدة مظاهر للتجارة الدولية الحالية و المتمثلة في دور اقتصاديات الحجم حيث أنها تعتبر وفورات الإنتاج ثابتة رغم التطرق إلى هذا العامل في نهاية القرن التاسع عشر من طرف العديد من الاقتصاديين بدءاً بـ " أفرد مارشال(1842-1924)"[3] ؛ بالإضافة إلى أن هذا التحليل الجديد لعوامل الإنتاج لم يأخذ بعين الاعتبار تجانس المنتجات المتبادلة ما بين الدول، حيث أنه لا يسمح من تفسير التبادل المتزايد بين الدول المتشابهة كالدول الصناعية، بالإضافة إلى أنها لم تأخذ بعين الاعتبار الشركات المتعددة الجنسيات في تفسير التبادل الدولي، والتي تطرقت إليها النظرية الحديثة للتجارة الدولية.

المبحث الرابع : النظريات الحديثة للتبادل الدولي

يذهب التوجه الجديد في تفسير التجارة الدولية خلال نهاية السبعينات، وبداية الثمانينات إلى إدخال اقتصاديات الحجم أي وفورات الإنتاج المتزايدة نظرا لإهمال هذه الأخيرة من

---

(1) للمزيد من التفصيل في نموذج ريكاردو-فينر أنظر:
-Antoine Bouet, Le protectionnisme , Analyse économique, Paris,Librairie Vuibert, 1998,p182

(2) Christian Aubin, Philippe Norel, op cit, p55

(3) Michel Rainelli , La nouvelle théorie du commerce international, Alger, Casbah Edition,1999,p16

طرف النظريات السابقة والتي تفترضها ثابتة، بالإضافة إلى ذلك فإن النظرية الحديثة تأخذ بعين الاعتبار المنافسة غير التامة. إن ظهور النظرية الحديثة راجع إلى الضعف الذي عرفته النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي، والمتمثل في أن التبادل الدولي يزداد خاصة في الدول ذات عوامل إنتاج أقل إختلافا، وبالتالي فإن التبادل الدولي يتم بين الدول المتشابهة، وبالإضافة إلى ذلك فإن تصدير واستيراد نفس المنتوج في نفس الوقت هو الأكثر ديناميكية، ويرجع كذلك سبب ظهور النظريات الحديثة إلى إهمال النظريات السابقة للشركات المتعددة الجنسيات و التبادل الداخلي بين الشركات.

المطلب الأول: التبادل الدولي و اقتصاديات الحجم

إن خفض تكاليف الإنتاج ناتج عن وفورات الإنتاج المتزايدة، وعليه فإن زيادة عوامل الإنتاج سيرفع من قيمة الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في هذه عوامل؛ ولكن ما يجب معرفته هو التفرقة بين وفورات الإنتاج الداخلية الناتجة عن توسع المؤسسة والذي يؤدي إلى خفض التكلفة المتوسطة، و وفورات الإنتاج الخارجية لكل مؤسسة، الناتجة عن الحجم الكلي لمجموع صناعة معينة في منطقة معينة، حيث أن التكلفة المتوسطة للمؤسسة تنخفض كلما زاد حجم إنتاج القطاع لتلك المنطقة.(1)

الفرع الأول : نظرية تشابه الأذواق

أول من قام بتحليل التبادل الدولي للسلع المتشابهة ما بين دول ذات تطور متشابه هو الاقتصادي ستفان ليندرLinder (1961)، حيث يشترط أن يكون الإنتاج مـــرتبط بالطلـــب

وبالتالي يكون الإنتاج أكثر فعالية كلما كان الطلب كبير، وأن الإنتاج الداخلي متأثر أساسًا بالطلب الداخلي؛ وعليه تقوم الدولة بتصدير السلع التي لديها سوق واسعة، وهذا راجع إلى

(1) Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel , op cit , p 139.

الإنتاج الكبير الحجم من أجل تمكين الشركات المحلية من تحقيق وفورات حجم و تخفيض كلفتها ومن ثم أسعارها والتي تسمح لها من الحصول على أسواق أجنبية؛ ومع افتراض أن الدول المتشابهة في الدخل ستكون متشابهة الذوق، واستنتج "ليندر" أن فرص التصدير لكل دولة ستكون نفسها.(1)

يتم التبادل الدولي ما بين دولتين متشابهتين على تنوع سلع تنتمي إلى نفس الصنف، وبالتالي التجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات، بالإضافة إلى ذلك فإن فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخل المتوسط.(2)

الفرع الثاني : وفورات الإنتاج الخارجية والتبادل الدولي

يسمح تحليل التبادل عن طريق وفورات الإنتاج الخارجية من تفسير إمكانية وجود تبادل دولي ما بين دولتين متشابهتين وذات نفس خصائص الإنتاج، ومستهلكتين للسلعتين؛ بحيث في حالة عدم وجود التبادل الدولي، فإن التوليفات المنتجة والمستهلكة متساوية، بالإضافة إلى نسبة الأسعار؛ حيث لا يوجد تفوق نسبي، ولكن يوجد نفس وفورات الانتاج في كل من المنتوجين، وبالتالي يمكن للبلدين تحقيق ربح، و رفاهية بتخصص كل واحد منهما في نشاط عند القيام بتبادل السلعتين؛ غير أنه يجب على هذين البلدين الاتفاق حتى يتفادا تخصص البلدين في نفس السلعة؛ ولكن ما يمكن أن نلاحظه هو إمكانية عدم تساوي الربح الناتج عن التبادل الدولي في كل بلد، وهذا راجع إلى نوع السلعة المتخصص فيها كل بلد.(3)

إن التبادل الدولي في حالة وفورات إنتاج خارجية، قد يؤدي إلى تدهور الرفاهية، وهذه النتيجة لم تصل إليها النظريات السابقة، حيث كلها لم تظهر إمكانية تدهور الرفاهية،

(1) رشاد العصار، وآخرون، مرجع سابق، ص44.

(2) Christian Aubin ,Philippe Norel, op cit, p66.

(3) Idem, p62.

حيث تبين أن الانتقال من عدم التبادل إلى التبادل الدولي يؤدي إلى رفع الرفاهية؛ غير أن الحالة المعاكسة ممكنة في حالة وفورات الإنتاج الخارجية.(1)

إن التبادل الدولي الناتج عن وفورات الإنتاج الخارجية هو موافق للتبادل الدولي في حالة المنافسة التامة، أما التبادل الدولي في حالة المنافسة غير التامة فهو موافق للتبادل الدولي في حالة وفورات الإنتاج الداخلية. (2)

الفرع الثالث : وفورات الإنتاج الداخلية و التبادل الدولي

تسمح وجود وفورات الإنتاج الداخلية لكل مؤسسة أو شركة من القضاء على المنافسة الحرة التامة، مما يؤدي إلى الحصول على سوق احتكار الأقلية لتلك السلعة؛ وجود حجم محدد من الشركات تنتج في السوق، يسمح من تفسير التبادل المتقاطع لنفس السلعة؛ ونظراً للوجود المحدود للمؤسسات الموجودة في السوق فإنه لا يمكن لكل مؤسسة أن تعتبر تأثيرها ممهل، وبالتالي يمكن أن يظهر سلوك إستراتيجي من طرفها؛ يتمثل في استعمال السلع أو الأسعار كسلوك إستراتيجي، أو غير ذلك من الإستراتيجيات المتمثلة في التفاهم أو عدم التفاهم مابين الشركات؛ وبالتالي كل شكل من الاستراتيجيات يؤدي إلى لعبة معينة وبالتالي إلى حل معين. (3)

أ-الحالة الأولى: الاحتكار و السوق المتنازع فيه

نفترض في هذه الحالة دولتين تنتجان نفس السلعة في حالة عدم وجود تبادل دولي مع وفورات إنتاج داخلية، كل الأسواق في كلتا دولتين متنازع فيها(أي أن وجود ربح يؤدي إلى دخول منافسين في السوق،ولا يوجد تفوق على المنافسين الداخليين في السوق، أي أنه لا

(1) للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر:

-Michel Rainelli, op cit,p 31-32 -

(2) Patrick A.Messrlin, op cit , p236.

(3) Christian Aubin ,Philippe Norel, op cit, p67.

توجد تكاليف غير قابلة للاسترجاع أي التكاليف المخصص للدخول في السوق يمكن استرجاعها من طرف الداخليين في السوق) و في حالة التوازن تبقى إلا شركة وحيدة تنتج بدون ربح؛ مع وجود نفس دوال الطلب و نفس الإيرادات الحدية للمحتكرين، و بافتراض أن المحتكر في أحد البلدين يتحمل تكاليف تفوق البلد الآخر، أي أن منحنى تكاليفه المتوسطة يقع فوق منحنى البلد الأخر من أجل كل كمية منتجة، وبالتالي فإن سعره يفوق البلد الأخر وكميته تقل عن البلد الأخر؛ إذن بافتراض أن كلا البلدين يمارسان التبادل الدولي، فإن كلا السوقين يشكلان سوق واحدة، وعليه فإن الشركة الأكثر تنافس هي الوحيدة التي تعرض سلعتها، وذلك لكون سعر سلعتها أقل من البلد الآخر عند فتح الحدود، ومادام أن السوق متنازع فيه فإن هذه الدولة تنتج كميات بحيث لا تتحصل على أي ربح؛ وهذا نظرا لوجود وفورات الإنتاج والتي تتمثل في تخفيض المستمر في التكاليف المتوسطة، وبالتالي فإن سعرها أقل من حالة عدم فتح الحدود. ما يمكن أن نستخلصه من هذه الحالة هو ظهور محتكر على المستوى العالمي، مع رفع الكميات المنتجة والتي تؤدي إلى خفض السعر وعليه فإن المستفيد الوحيد هو المستهلك، بيد أن الشركة الأخرى مجبرة على إيقاف نشاطها.[1]

ب- الحالة الثانية: احتكار الأقلية

يتمحور التحليل حول سوق سلعة واحدة في نموذج لدولتين متشابهتين، حيث في حالة عدم وجود التبادل الدولي فإن كل شركة تزود سوقها مع تعظيم ربحها الاحتكاري، ونظرا للتشابه التام لدولتين فإن ذلك يؤدي إلى تساوي الأسعار والكميات المنتجة، وفتح الحدود يؤدي إلى ظهور سوق عالمي للاحتكار الثنائي؛ بافتراض أن كل شركة تختار إنتاجها كمتغيرة إستراتيجية تسمح لها من تعظيم ربحها، ومع افتراض أن الكمية المنتجة من طرف الأخرى معطاة، وبإدخال فرضية تجزئة الأسواق فإن تجزئة سوق التوازن الإحتكار الثنائي تقع ما بين الشركتين، أي أن المنتجين ينظرون إلى الدولتن التي يبيعون فيها كسوقين

---

[1] من أجل المزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر :

-Bernard Guillochon, op cit, p100-104.
- Michel Rainelli, op cit ,p32-p36.

مستقلين؛ وبالتالي فإن كل شركة تمنح نصف سوقها الأصلي و نصف سوق الخارجي، وعليه فإنه يوجد تبادل متقاطع للسلعة.(1)

المطلب الثاني:التبادل الدولي و تنوع المنتوجات

يعود أصل تحليل التبادل الدولي و تنوع المنتوجات إلى كل من الإقتصادي " ادوارد شمبرلان(Edward Chamberlin(1933" و الإقتصادي " هارولد هوتلنيقHarold(1929) Hoteling ، لدراستهم لتنوع المنتوجات؛ غير أن التحليل الأول يتعلق بالتنوع العمودي أي اختلاف نوعية المنتوج، أما التحليل الثاني يتعلق بالتنوع الأفقي الراجع إلى ميزة المنتوج، و انطلاقا من هذين التحليلين ظهر التحليل" الشمبرلان الجديد" (Néo-chamberlin) وعلاقته بالتبادل الدولي، والتحليل هوتلينق الجديد (Néo-hotling) والتبادل الدولي.(2)

الفرع الأول: التبادل الدولي و التنوع العمودي للمنتوجات

قام الإقتصادي كريقمان (Krugman) ببناء نموذج رياضي يربط بين التنوع العمودي والتبادل الدولي، حيث يفترض في نموذجه أن الأفراد لديهم نفس الأفضلية للمنتوجات ولكن لديهم ذوق لتنوع المنتوجات، أي أن المستهلك يفضل الحصول على وحدة من كل "n" نوع متوفر في السوق بدلا من الحصول على "n" وحدة من نفس النوع، وأن كل الأنواع المنتجة لديها تكلفة حدية لا تتغير و تكلفة ثابتة موجبة تماما، أي أن التكلفة المتوسطة تتناقص مع الزيادة في حجم الكمية المنتجة، وأن كل منتج له منتوج وحيد ذات نوعية وحيدة، وأن القطاع الذي ينتمي إليه المنتوج هو في حالة منافسة احتكارية، وبالتالي يتمثل سلوك المنتج في القدرة الاحتكارية في المدى القصير والمنافسة في المدى الطويل؛ وبالتالي يؤدي التبادل الدولي في هذا النموذج إلى توسع حجم السوق وعليه فإن الثمار الناتجة عن هذا التبادل متمثلة في: (3)

---

(1) Christian Aubin, Philippe Norel, op cit p66-68.

(2) للمزيد من التفصيل في المراحل التي مرت بها التحليلين أنظر:

-Michel Rainelli, op cit, p45-46 et p51-p53.

(3) Antoine Bouet, op cit,p142-143

- انخفاض سعر كل نوع من المنتوجات ، وهذا راجع إلى الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف كل مؤسسة، أي الاستفادة من وفورات الحجم.
- الزيادة في عدد أنواع المنتوجات في السوق، نظرا لارتباط عدد الأنواع بارتفاع حجم السوق.

الفرع الثاني: التبادل الدولي و التنوع الأفقي للمنتوجات

قام الإقتصادي "كلفين لانكاستر(1980)Kalven Lancaster " [*] بربط التحليل " هوتلينق الجديد" بتبادل الدولي، حيث يرتكز تحليله على أن الاختلاف بين المستهلكين يتمثل في الذوق، الممثل في خصائص كل منتوج بالإضافة إلى وجود نوعية مثلى للمنتوج؛ تسمح من الحصول على أحس توليفة ممكنة، أي أن اختلاف النوعية غير قابلة للإحلال من جانب الطلب. يأخذ "لانكاستر" دولتين متشابهتين في الحجم، والسلع المنتجة قبل وجود تبادل دولي؛ وعليه بعد فتح الحدود فإن المستهلك يمكن أن يتحصل على المنتوج إما من طرف المورد الخارجي أو الداخلي، وعليه فإن حجم السوق يزداد مما يؤدي إلى عدم التوازن المؤقت للسوق و إلى اختفاء بعض الشركات؛ غير أن انخفاض عدد الشركات لا يسمح من إعادة التوازن لباقي الشركات. إن تضاعف الطلب يؤدي إلى تضاعف الإنتاج(نظرا إلى وفورات الحجم) وإلى ظهور فائض في الربح، مما يؤدي إلى دخول منافسين جدد وظهور أنواع جديدة من المنتوجات، حتى ينعدم الربح؛ وعليه ينتج عن هذا التبادل الدولي مايلي:[1]

- الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف الشركات يؤدي إلى انخفاض التكاليف المتوسطة والأسعار.
- توسع حجم المنتجات المعروضة، مما يسمح للمستهلكين من الحصول على منتجات تسمح من تلبية الخصوصيات المقتربة من ذوقهم إلى أقصى حد.

---

[*] كالفين لانكاستر (Kalven Lankaster)(1924-1999): أستاذ بجامعة كولومبيا، متخصص في دالة الإنتاج والنمذجة.

[1] Michel Rainelli, op cit, p54-55.

الفرع الثالث: تقييم لنموذج المنافسة الإحتكارية(تنوع المنتوجات)

يؤدي كل من نموذج " كرقمان و لانكاستر" إلى نفس النتائج، والمتمثلة في خفض سعر المنتجات و زيادة حجم أنواع السلع المستهلكة، و على إمكانية التبادل الدولي في حالة دول متشابهة، وأنه مربح للمستهلك؛ بالإضافة إلى كون نموذج المنافسة الاحتكارية يشكل تحليل أساسي في تفسير التبادل الدولي للسلع المتقاطعة؛ بالإضافة إلى ذلك يمكن أن نوسع هذا التحليل مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في العوامل النسبية ما بين الدول من أجل تفسير في آن واحد التبادل الدولي للسلعة ذات نفس النوع أي السلع المتقاطعة و تبادل السلع المختلفة.(1)

المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات و التحليل الحمائي في التبادل الدولي

تهتم كذلك نظرية التجارة الدولية الحديثة بالبحث عن تفسير التدفقات التجارية ما بين الدول بالاستعانة بدور الشركات المتعددة الجنسيات،وذلك بأخذ بعين الاعتبار السلوك الاستراتيجي من أجل تحديد الأفضلية في الإنتاج خارج أو داخل البلد الأصلي؛ بالإضافة إلى ذلك فإن النظرية الحديثة للتبادل الدولي تقوم بتحليل دور السياسة التجارية في التبادل الدولي وأثرها على الاقتصاد.

الفرع الأول: الشركات المتعدد الجنسيات و التبادل الدولي

تتمثل هذه النظرية في إدخال الشركات المتعددة الجنسيات(*)في نماذج تسمح لها أن تقوم بالاختيار بين التصدير إلى السوق الخارجي أو الإنتاج في السوق الخارجي؛ حيث تعتمد هذه النماذج على التنافس غير العادل، وبصفة عامة الحالة التي تعتمد عليها هذه النماذج هي الحالة التي تكون فيها الشركة في بلد ما في حالة احتكار بينما في البلد الآخر يوجد منافس

---

(1) Christian Aubin, Philippe Norel, op cit, p71.

(*) شركة متعددة الجنسيات: تعرف شركة ما أنها شركة متعددة الجنسيات إذا قامت بإنتاج كل أو جزء من إنتاجها خارج قطرها الوطني.للمزيد من التفصيل أنظر : -Jean-Louis Mucchielli, Multinationales et mondialisation, France, Edition du Seuil,1998,p18-28

كامن؛ أي أن الشركة المحلية لها النية في الدخول في إنتاج ذلك المنتوج، وأن نمذجة الإنتاج تتم بافتراض أنه يوجد تكاليف غير قابلة للاستعادة؛ والتي تتمثل في تكاليف الدخول في القطاع أي يمكن إرجاعها إلى نفقات البحث والتطوير في المنتوج، وتكاليف أخرى ناتجة عن بناء المصنع، والتي تتمثل في الآلات و المعدات، وتكوين اليد العاملة اللازمة في تحقيق الإنتاج؛ وتعتمد كذلك هذه النماذج على السلوك الإستراتيجي للشركة(*)، المتمثل في معالجة التوقعات الشركة الأخرى أي السلوك هذه الأخيرة في حالة الدخول إلى السوق.(1)

يتمثل خيار الشركة في أن تصبح شركة متعددة الجنسيات في حالة احتكارها للإنتاج؛ لما تكون الكميات التي تعظم الربح في حالة الإنتاج في الخارج أكبر من كمية الربح التي تتحصل عليها عند التصدير، أي أن الشركة تستثمر في الخارج إذا كانت تكاليف التصدير تفوق التكاليف غير القابلة للإرجاع؛ أما الحالة الثانية المتمثلة في حالة الاحتكار الثنائي، متمثلة في إدخال السلوك المتبع عند دخول شركة ما إلى السوق المحلي، ففي هذه الحالة لدينا عدة إمكانيات مع معرفة التوازن النهائي، حيث أن الحل يتم بالتراجع؛ وبالتالي فإن قرار الإنتاج أو التصدير راجع إلى الربح الناتج عن الإستراتيجيات المركبة والتي عددها أربعة (أولا: عدم دخول في الإنتاج"الشركة المحلية" و تصدير"الشركة الأجنبية" لهذه السوق؛ ثانيا: عدم الدخول في الإنتاج "الشركة المحلية" و إنتاج في الخارج"للشركة الأجنبية" أي إنتاج في السوق الشركة المحلية؛ ثالثا: الدخول في الإنتاج"الشركة المحلية" و تصدير"الشركة الأجنبية" لسوق الشركة المحلية؛ رابعاً: الدخول في الإنتاج"الشركة المحلية "و الإنتاج في الخارج " للشركة الأجنبية" أي الانتاح في السوق الشركة المحلية)؛ وبالتالي ففي حالة الاستثمار في الخارج فإن هذا الاستثمار يمكن أن نعتبره إستراتيجي.(2)

الفرع الثاني: التحليل الحمائي

(*) للمزيد من التفصيل حول استراتيجيات الشركات أنظر :

-Jean Pierre Angelier, Economie industrielle,Alger, opu,1993, p99-106

(1) Michel Rainelli, op cit , p64-66

(2) للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر :

-Idem, p68-73

يعتمد التحليل الحمائي في النظرية الحديثة للتجارة الدولية على الحجة المتمثلة في أن السياسة التجارية إرادية، حيث أن تدخل الدولة قادر على تغيير أثار تنافس احتكار الأقلية، بحيث تسمح هذه السياسة التجارية الإرادية للشركات الوطنية من أن تتمتع بالأرباح الفائضة، بدلا من أن تتمتع بها الشركات الأجنبية؛ أي أنه يمكن لبلد ما أن يرفع من دخله الوطني على حساب دول أخرى، إذا تمكنت من منح الشركة الوطنية هذه الأرباح الفائضة.(1)

بني التحليل الحمائي لأول مرة من طرف كل من "جامس برندر James Brander و: باربار سبنسر Barbara Spencer "، حيث يتثمل في أن دعم الصادرات و تقليل الواردات، يمكن من منع الشركات الأجنبية منافسة الشركة المحلية في الأسواق المربحة؛ حيث يعتمد هذا التحليل ككل التحاليل التي أتت بعده؛ على وسائل تحليل الاحتكار الثنائي بحيث تختار الشركات مستوى للبحث والتطوير(R&D) والإنتاج؛ بالاستعانة باختيار الشركات الأخرى، ويتحقق التوازن عن طريق نقطة التوازن بين دوال رد الفعل لكل واحدة منهما.(2)

إن هدف تدخل دولة هو تغيير شروط المنافسة، بحيث عدم وجود تدخل الدولة فإن التوازن المحصل عليه هو توازن كورنو" Equilibre de Cournot "(*) أي أن الإستراتيجية المتبعة هي التغيير في الكمية المنتجة للتأثير في الأثمان، وأن كل شركة تختار إستراتيجية بالنسبة للشركة الثانية، وتحاول التأثير فيها ولكن بدون أن ينتظر من رد فعل؛ أما تدخل الدولة عن طريق السياسة التجارية سيغير من دالة رد فعل الشركة الوطنية، وبالتالي يسمح لها من تحقيق توازن ستاكلبرق" Equilibre de stackelberg" أي أن ربحها يفوق ربح الشركة الأجنبية مما يمنحها مكانة القائد. (3)

---

(1) Paul R.Krugman, La Mondialisation n'est pas coupable, Alger, Casbah édition, 1999,p201

(2)Idem, p202

(*) للمزيد من التفصيل عن توازن كورنو أنظر:
- مصطفى رشدى شيحه، علم الإقتصاد، من خلال تحليل جزئي، الاسكندارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999،ص521-522.

(3) للمزيد من التفصيل أنظر:

-Michel Rainelli, op cit, p87-89

الفرع الثالث: تقييم كل من نموذج الشركات المتعددة الجنسيات و التحليل الحمائي

سمحت نظرية التبادل الدولي عند استخدامها للشركات المتعددة الجنسيات من عدم فصّل بين التصدير والشركات المتعددة الجنسيات في تفسير التبادل الدولي، بالإضافة إلى ذلك سمح هذا التحليل في بإدخال هيكل السوق كعامل داخلي، وإستراتيجية الشركات كعامل أساسي؛ الذي أهمل من طرف النظريات السابقة؛ غير نتائج التطبيقات التجريبية لهذه النظرية تبتعد تمامًا عن الواقع النظري للنموذج.[1]

فيما يخص التحليل الحمائي للتبادل الدولي، فإنه صعب التطبيق في الواقع نظرا لعدم إمكانية معرفة درجة تأثير السياسة التجارية على التنافس في سوق احتكار الأقلية، وحتى إن أمكن معرفة درجة تأثير هذه السياسة التجارية، فإن الثمار الناتجة في الدخل الوطني تذهب بدخول شركات جديدة في السوق؛ بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة التجارية تهدد التوازن العام للاقتصاد، حيث ستقوم السياسة التجارية بتشجيع قطاعات استراتيجية دون الأخرى، وبالتالي فإنها تحرم قطاعات أخرى، مما يجبر السلطات من الاستعلام عن التدخل الأقل ضررا، وحتى وإن كانت هذه السياسة فعالة فإنها ستؤثر على توزيع الدخل وفي دخل الدولة، هذا ما يؤدي إلا رد فعل من طرف هذه الأخيرة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى حرب تجارية.[2]

خلاصة الفصل:

من خلال مختلف النظريات التي قمنا بسردها في هذا الفصل، نستخلص أن النظرة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية تسمح بتفسير جزء من التبدل الدولي الحالي، حيث أنها تفسر التبادل الواقع ما بين دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه؛ بينما تهمل التبادل ما بين دول الشمال فيما بينها،غير أنها تسمح من إعطاء نظرة إيجابية للتجارة الدولية على الاقتصاديات التي تقوم بالتجارة الدولية، وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، غير أنه نمو أحد العوامل الداخلة في التبادل في بلد يمكن أن يؤدي إلى ما يسمى بالنمو المفقر؛ أما الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية فإنها تفسر الجزء الثاني من التبادل أو العلاقة

---

(1) Ibid,p82-p84.

(2) Paul R.Krugman, op cit, p207-214

بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية، أما النظريات الحديثة فإنها تفسر الجزء الثالث من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل ما بين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم وإلى تشابه الأذواق وإلى تنوع المنتوجات؛ إذا قارنا النظريات التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي و النظريات المفسرة للتبادل الدولي، أنها تقريبا متشابهة فيما يخص دور تنوع المنتجات، حيث نظريات التبادل الدولي تعطي الأهمية لتنوع المنتجات في التأثير على قيام التبادل الدولي، أما نظريات النمو فإنها تعطي لهذه الأخيرة أي تنوع المنتجات دور في الرفع من النمو الاقتصادي.

تعطي أغلب النظريات المذكورة دور إيجابي للانفتاح، ماعدا النظرية الحمائية للتبادل الدولي، حيث نلاحظ من خلال هذه الأخيرة عودة التفكير القائم على أن التجارة الدولية غير مربحة لكل الأطراف القائمة بالتبادل أي عودة الفكر أو نظرة التجاريين.

بعد القيام بعرض مختلف النظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الدولية، سنتطرق في الفصل الموالي إلى التطرق إلى الدول النامية والعولمة وأثارها على اقتصاد هذه الدول ، من خلال إعطاء تعريف الدول النامية ومكانتها في الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث

الدول النامية والتجارة الدولية

تمهيد :

سنتطرق في هذا الفصل إلى تعريف الدول النامية أو السائرة في طريق النمو، وإعطاء نشأة هذه التسمية ونوع الدول التابعة لها، مع إعطاء مختلف التسميات التي أخذتها هذه الدول منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ بالإضافة إلى ذلك سنتطرق إلى المراحل التي مرت بها التجارة الدولية، مع إعطاء مكانة الدول النامية في الاقتصاد العالمي، ثم نتطرق إلى أثر التجارة الدولية على عدم المساواة في توزيع الدخل.

لهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث في المبحث الأول نتطرق إلى تقسيم الدول حسب التقدم الاقتصادي، بينما في المبحث الثاني نتطرق إلى التجارة الخارجية والدول النامية، وفي المبحث الثالث إلى عدم المساواة في توزيع الدخل.

المبحث الأول : تقسيم الدول حسب التقدم الاقتصادي

نربط عادة تسمية الدول النامية بدول العالم الثالث، وهذا نظرا لتقسيم العالم بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ثلاث أقسام، دول العالم الأول وهي تضم الدول ذات اقتصاد السوق ، ودول العالم الثاني ويضم الدول الإشتراكية، أما دول العالم الثالث فهي تضم الدول الأخرى؛ وهذا التقسيم كان صالح حتى نهاية الثمانينات، وذلك حسب التقسيم السياسي للعالم، ولكن بعد إنتهاء الحرب الباردة، أعيد تقسيم هذه الدول. [1]

---

[1] John Rapley, Understanding Development, Theory and Practice in the Third World, Boulder, Lyenne Rienner Publishers,2002.

المطلب الأول: تقسيم العالم بعد الحرب العالمية الثانية

الفرع الأول : دول العالم الأول

وهي متمثلة في دول ذات ناتج فردي وطني خام مرتفع، وهي غالبا متكونة من الدول الديمقراطية الرأسمالية، وهي ممثلة بالولايات المتحدة، دول غرب أوروبا و اليابان.[1]

الفرع الثاني : دول العالم الثاني

وهي متمثلة في الدول ذات اقتصاد مركز (مخطط)، بدءا بالدول الاشتراكية والشيوعية، والتي ناتجها الوطني الفردي الخام متوسط، والتي نسيجها الصناعي هو نسبيا مرتفع، وهي تضم دول الاتحاد السوفياتي، دول أروبا الشرقية، والصين.[2]

الفرع الثالث: دول العالم الثالث

وتعود تسمية دول العالم الثالث إلى ألفرد سوفي Alfred Sauvy [*] الذي أطلق بعد الحرب العالمية الثانية هذه التسمية على الدول الفقيرة[3]؛ وتتمثل هذه الدول في الدول ذات سياسات مختلفة، و لكنها على العموم لها ناتجها الوطني الفردي الخام ضعيف، وهيكل

---

(1) Jean –Paul Rodrigue, op cit, p 35

(2) Idem, p35

(*) Alfred Sauvy (1898-1990) : إقتصادي و إجتماعي فرنسي، مثّل فرنسا في لجنة منظمة الأمم المتحدة سنة 1947؛ وهو أول من استعمل تسمية دول العالم الثالث في مقال نشره في مجلة "L'observateur".

(3) Bernard Bret , op cit, p36.

صناعي حديث النشأة أو في المرحلة الأولى من حياته و في غالب الأحيان غير موجود أصلاً؛ وهي تضم الدول الإفريقية، دول أمريكا الجنوبية، و أسيا الجنوبية ، وجنوب شرق أسيا. (1)

المطلب الثاني: تقسيم العالم في الثمانينات

سنتطرق في هذا المطلب إلى التقسيم الذي قامت به الأمم المتحدة و البنك العالمي ويتمثل تصنيف الدول حسب هذه الأخيرة حسب متوسط الدخل الحقيقي الفردي.

الفرع الأول: تصنيف البنك العالمي

يصنف البنك العالمي هذه الدول إلى دول ذات دخل منخفض حيث أن دخلها الفردي يقل عن 735 دولار(بأسعار 1995)؛ أما المجموعة الثانية فهي تضم الدول ذات الدخل المتوسط، حيث أن دخلها يفوق 735 دولار وأقل من 9075 دولار؛ والتي بدورها تنقسم إلى مجموعة متوسطة الدخل الأدنى والتي يقل دخلها عن 2935 دولار، ومجموعة متوسطة الدخل الأعلى والتي يفوق دخلها 2935 دولار.(2)

تصنف كذلك الدول النامية حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة **و** التنمية CNUCED (*)، في سنة 1972 إلى دول أقل تقدماً PMA التي تتوفر فيها الشروط التالية : (3)

- دخل السنوي للفرد أقل من 300 دولار.
- أقل من 10 % من القوة العاملة تعمل في القطاع الصناعي .
- أكثر من 80 % من السكان أمي.
- أغلب هذه الفئة متواجدة في إفريقيا جنوب الصحراء

أما الدول الصناعية الجديدة وهي غالبا ما تكون دول جنوب شرق أسيا و هي الدول التي نجحت في الانطلاق الاقتصادي، وذلك حسب مراحل النمـو الاقتصـادي التي قام

بسردها W.Rostow والمتمثلة في : (1)

(1) Jean –Paul Rodrigue, op cit, p 35

(2) أنظر موقع الإنترنت للبنك العالمي: http://www.worldbanak.org

(*) CNUCED (1964): Conférence des Nations Unies pour le commerce et le développement

(3) Régis Bénichi , Marc Nouchi, op cit , p122

- مرحلة المجتمع التقليدي : ويتسم الاقتصاد في هذه المرحلة بالطابع الزراعي التقليدي، وبمستوى إنتاجية منخفضة.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق:وهي المرحلة التي تمثل فترة المرور من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الانطلاق: وهي تتمثل في إحداث ثورة في أساليب الانتاج والتوزيع، وإنشاء الصناعات الثقيلة، والانطلاق نحو التقدم والنمو الاقتصادي؛ أي هي مرحلة التصنيع.
- مرحلة النضج: ويكون فيها الاقتصاد قد استكمل نمو جميع القطاعات من زراعة وصناعة وخدمات بشكل متوازن.
- مرحلة الاستهلاك الوفير: يبلغ الاقتصاد في هذه المرحلة قدرا عظيما من التقدم الاقتصادي، ومن أهم مظاهره؛ ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الاستهلاكية، وكذا زيادة الإنتاج الفكري.

إن تسمية مجموع الدول التي تنتمي إلى هذه الفئة بالدول النامية لا يعني أنها تحتوي على نفس مستوى التقدم والنمو الاقتصادي.

أما الدول المرتفعة الدخل، فهي تضم مجموعة الدول التي دخلها يفوق 9075 دولار، وهي أغلبها دول ذات اقتصاد السوق، ونجد من بينها الدول البترولية الخليجية كقطر، الامارات العربية، البحرين، المملكة العربية السعودية.

الفرع الثاني : تصنيف الأمم المتحدة

إن تصنيف الأمم المتحدة لا يختلف كثيرًا عن تصنيف البنك العالمي غير أنه يصنف مجموعة دول أوروبا الشرقية و الوسطى في مجموعة وحدها، وبالتالي فإن تصنيفها يكون كالأتي : (2)

الدول المتقدمة ذات اقتصاد السوق، دول أوروبا الوسطى و الشرقية، أما المجموعة الأخيرة تتمثل في الدول النامية والتي تضم كل من إفريقيا ماعدا جنوب إفريقيا، وأمريكا

(1) للمزيد من التفصيل أنظر :
-كمال بكري، مرجع سابق، ص16-21.
-Bernard Bret , op cit ,p49-50

(2) UNICTAD, Hand Book of statistics2003, UN, New York and Geneva,2003,pXXII

ماعدا الولايات المتحدة و كندا، أسيا ماعدا اليابان، ودول المحيط ماعدا أستراليا، و زيلندة الجديدة ؛ و يمكن كذلك تقسيم هذه الدول النامية إلى :

- الدول المصدرة للبترول.
- الدول المصدرة للسلع الصناعية.
- الدول الأخرى.

المبحث الثاني : التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية من المظاهرة الأساسية في تحديد الأسباب التاريخية للتخلف الاقتصادي في الدول النامية، حيث أن الهيكل الحالي للسلع المصدرة من طرف الدول النامية، مرتبط بالتبادلات الاقتصادية التي كان يقوم بها المستعمر. (1)

ونظرا لكون أن مصدر العولمة أو الكوكبة يعود إلى ما قبل انتهاء الحرب البادرة؛ حيث أنها ظهرت في السبعينات، وبصفة أكثر وضوحاً في الثمانينات، حيث أنه في هذه

(1)Paul Bairoch et Bouda Etemad, Structure par produit du Tiers-Monde 1830-1937, genéve, Librairie Droz,1985,p25

السنوات وقع ما يسمى بالقطيعة مع الوضع الماضي، إلا أن ارتفاع التبادل يعود إلى التسعينات. (1)

المطلب الأول: مراحل التجارة الدولية

يمكن تقسيم مراحل تطور التجارة الدولية إلى ما يلي : (2)

الفرع الأول: المرحلة الأولى (1498-1763)

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة و غزو القارات التي قام به التجار الأوروبيين، وهي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولو ميو دياز " Bartholomew Diaz " (1488) و اكتشاف كريستوف كولوكمبس " Christophe Colomb " لأمريكا، وفتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكون دوقاما Vasco de Gama عام 1498؛ منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة مابين القارات. (3)

الفرع الثاني : المرحلة الثانية (1763-1883)

يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي، في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر، والذي كان مركزه " إنجلترا" والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي؛ ويتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات والتي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية؛ وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة مابين الدول الأوروبية

---

(1) للمزيد من التفصيل أنظر:
Sebastien Santander, Globalisation et néolibéralisme dans le tiers monde, sous la direction de Frouzouch Nahavandi, Paris ,L'Harmttan, 2000.p 31.

(2) Jacques B.Gélinas, La globalisation du monde, Laisser faire ou faire ?, Montréal, éd ecosociété , 2000, P22-38.

(3) للمزيد من التفصيل أنظر:

-فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الثالثة،الاسكندارية منشأة المعارف بالاسكندرية، 1997، ص 12-19.

والدول المستعمرة، والتي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافىء "L'échange inégal" والذي يعتبر منبع التخلف الذي وقعت فيه هذه الدول المستعمرة.

الفرع الثالث : المرحلة الثالثة(1883-1980)

تظهر هذه المرحلة مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات " Standard Oil Tust " لـ جون روكفلر "John D.Rockefeler"، وعليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

الفرع الرابع : المرحلة الرابعة (1980-)

تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات والتي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها، المتمثلة في إمكانياتها المالية و التكنولوجية والتي تتعدى حدود البلدان و سلطة الدول؛ بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية و صندوق النقد الدولي، والتي من شروطها سياسة الانفتاح وتبني اقتصاد السوق؛ وفي هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالاضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها. (1)

المطلب الثاني : طبيعة التبادل الدولي في عصر العولمة

الفرع الأول : وزن المناطق الاقتصادية في الاقتصاد العالمي

أولاً: وزن الصادرات لكل منطقة اقتصادية:

ما يمكن استنتاجه من الجدول(1)، أن وزن الدول النامية في الصادرات العالمية لم يتغير كثيرا، وهذا رغم الارتفاع الطفيف الذي ورد خلال سنوات التسعينات، غير أن ما يمكن ملاحظته هو انخفاض وزن الدول النامية المنتجة للبترول في الصادرات العالمية،

(1) شاهد يوسف، تغيرات في مشهد التنمية، مجلة التمويل والتنمية،العدد4، المجلد 36، ديسمبر 1999، ص15.

وارتفاع صادرات الدول النامية الأخرى، وهذا ما يدل على زيادة الصادرات غير البترولية في الدول النامية، ويعود ذلك إلى توسع شبكة الإنتاج الدولي وإلى تحويل جزء من الإنتاج إلى هذه المناطق [1]؛ أما فيما يخص دول أوروبا الوسطى والشرقية فإن ما نلاحظه هو انخفاض وزن صادرات هذه الدول نظرا لانهيار الاتحاد السوفياتي وبالتالي انخفاض التبادل بين الدول الاشتراكية وإلى تغيير السياسة الاقتصادية لهذه الأخيرة؛ بينما الدول المتقدمة فإن نسبة قيمة صادراتها كان مرتفع في التسعينيات بينما بدأ ينخفض ثقلها في سنة ألفين، ولكن على العموم نلاحظ ارتفاع وزن هذه الدول مقارنة بسنوات الثمانينات.

الجدول (1) :وزن صادرات المناطق الاقتصادية من الصادرات العالمية

السنة	1980	1990	2000
العالم	100	100	100
الدول المتقدمة	62.59	70.85	63.77
الدول النامية:	29.43	24.11	32.01
- الدول المنتجة للبترول	* 15.46	* 6.18	* 6.24
- دول ومناطق أخرى نامية	* 13.97	*17.93	*25.77
دول أوروبا الوسطى والشرقية	7.98	5.04	4.22

* تم حساب هذه النسب من طرف الباحث **الوحدة : نسبة مئوية**

المصدر: UNCTAD,Handbook of Statistique, Unted Nation Publication,2003,p14

ثانياً: نسبة الواردات لكل منطقة بالنسبة للواردات العالمية :

ما يمكن ملاحظته بصفة عامة من الجدول(2)، هو انخفاض آثر الدول المنتجة للبترول في الاقتصاد العالمي سواء من حيث الواردات أو الصادرات، حيث أننا نلاحظ بالإضافة إلى انخفاض وزن الصادرات، هناك انخفاض للواردات، على عكس الدول النامية الأخرى، التي نلاحظ فيها ارتفاع لآثر هذه الأخيرة على الاقتصاد العالمي، ولكن ما يجب الإشارة إليه هو

(1) UNCTAD, Economie Development in Africa, Trade performance and commodity Dependence, UN, New York and Geneva, 2003,p8

أن هذا الارتفاع طفيف؛ حيث ما نلاحظه هو بقاء سيطرة الدول المتقدمة على الصادرات والواردات العالمية، وهذا نظرا للحواجز غير التعريفية المفروضة على صادرات الدول النامية رغم تبني دول الشمال الانفتاح. (1)

بالإضافة إلى ذلك فإن سبب بقاء الدول المتقدمة تسيطر على التبادلات هو قيام الشركات الكبرى بتطوير مؤسساتها في الأقطاب الثلاثة التالية : الولايات المتحدة، اليابان، الاتحاد الأوروبي.(2)

الجدول (2) : وزن واردات المناطق الاقتصادية من الواردات العالمية

السنة	1980	1990	2000
العالم	100	100	100
الدول المتقدمة	68.14	72.00	67.20
الدول النامية:	23.90	22.59	28.86
- الدول المنتجة للبترول	* 6.82	*3.71	*2.90
- دول ومناطق أخرى نامية	*17.08	*18.88	*25.96
دول أوروبا الوسطى والشرقية	7.96	5.41	3.94

*تم حساب هذه النسب من طرف الباحث **الوحدة : نسبة مئوية**

المصدر: UNCTAD,Handbook of Statistique, Unted Nation Publication,2003,p15

الفرع الثاني : معدل نمو الصادرات والواردات حسب المناطق الإقتصادية

إن معدل النمو لكل من الصادرات والواردات في العشريتين الماضيتين كان معتبراً في كل مناطق العالم كما هو موضح في الجدول (3)؛ إن انخفاض نمو الصادرات والواردات في الدول المنتجة للبترول في الثمانينات راجع إلى تدهور أسعار البترول الذي وقع في تلك العشرية، يمكن إرجاع النمو المعتبر في الدول النامية إلى الديناميكية التي أخذتها السلع

(1) Ajit Singh, La mondialisation, origines développement et effets, sous la direction de James D.Thwits, Canada, La presse de l'Université Laval, 2000,p 210.

(2) Robert Boyer , La mondialisation au-delà des mythes, sous la direction de Serge Cordellier, Paris, Edition la découvert, 2000,p 18.

الصناعية في هذه الدول، والتي تشكل منبع للنمو الاقتصادي في هذه الدول، و هذا رغم الأزمة الاقتصادية التي وقعت في الثمانينات والتي تعتبر أعمق انكماش اقتصادي منذ الثلاثينات . (1)

الجدول (3) : نمو الصادرات والواردات حسب المناطق الاقتصادية

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	1980-1990		1990-2000	
	نمو الصادرات	نمو الواردات	نمو الصادرات	نمو الواردات
العالم	6.0	6.1	6.7	6.5
الدول المتقدمة	7.6	7.2	5.7	5.8
الدول النامية:	3.1	4.2	9.1	8.2
- الدول المنتجة للبترول	6.2-	3.5-	5.3	2.4
- دول ومناطق أخرى	8.6	6.7	10.1	9.2
- الـدول المنتجـة للـسلع الصناعية :	11.5	9.5	10.7	9.7
- دول أخرى	1.7	1.4	7.2	7.3
- أمريكا	0.1	1.3-	7.9	9.1
- افريقيا	1.9	3.0	3.8	4.3
- أسيا الغربية	1.9	1.3-	4.4	6.4
- دول أخرى من أسيا	7.9	4.6	10.2	8.7
دول أوروبا الوسطى والشرقية	2.2	2.7	2.2	8.4

المصدر: UNCTAD,op cit p16-25

المبحث الثالث : عدم المساواة في توزيع الدخل

تتمثل ظاهرة الكوكبة أو العولمة في عولمة السلع ولكن هناك عملية موازية متمثلة في ازدياد الفقر والثروة، مما يترتب عنه تضاعف الحرمان في مناطق كثيرة من العالم، حيث على المستوى الاجتماعي فإن تأثير العولمة يتمثل في التأثير على تنميط أشكال الثروة،

(1) Juan A de Castro, Réforme du commerce extérieur et politique de développement, sous la direction de Jean-Marc Fontaine, Paris, presses universitaire de France, 1992, p180.

بالإضافة إلى فوارق طبقية متوسطة ومتناهية ليس بين الشعوب فحسب، ولكن داخلها أيضاً. [1]

المطلب الأول: مفهوم عدم المساواة في توزيع الدخل وأهداف الإنصاف

الفرع الأول : مفهوم عدم المساواة في توزيع الدخل

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من عدم المساواة في توزيع الدخل : [2]

أولاً: عدم المساواة بين البلدان: تسمى كذلك بعدم المساواة الدولية، وهي تقاس بالفارق في مؤشرات مستوى المعيشة المتوسطة، غير أن قيمتها تختلف حسب طريقة الحساب المستعلمة، حيث يمكن حسابها عن طريق الناتج الداخلي الخام للفرد(PIB) باستعمال سعر الصرف لتعادل القدرات الشرائية (P.P.A) أو عن طريق سعر الصرف الجاري.

ثانياً: عدم المساواة داخل البلدان: يتم حسابها عن طريق معامل GINI أو عن طريق معامل Theil لتوزيع دخل العائلات أو عن طريق الفارق بين الدخل المتوسط لـ 10% من الأغنياء و 10% من الفقراء في البلد. [3]

ثالثاً: عدم المساواة العالمية: تتمثل عدم المساواة العالمية في أخذ سكان العالم كمجموعة واحدة، وفي هذه الحالة نقوم بحسابها بنفس الطريقة التي يتم فيها حساب عدم المساواة داخل البلد.

الفرع الثاني : أهداف الإنصاف

هناك عدة أسباب تؤدي إلى الاهتمام بالإنصاف كهدف أساسي من بينها: [4]

---

(1) محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة، الأوهام والحقائق، الطبعة الأولى،الاسكندارية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1999، ص78.

(2) Pierre-Noel Giraud, Mondialisation et dynamique des inégalités, CERNA, Ecole Nationale Supérieure, Des Mines de Paris, Octobre 2002, p2-3.

(3) للمزيد من التفصيل انظر :

Pierre-Richard Agénor, The Economics of Adjustment and Growth , Californie, Acadimc Press, 2000, p406.

(4) فريق دائرة الشؤون المالية بصندوق النقد الدولي، هل ينبغي أن يكون الإنصاف هدفا للسياسة الاقتصادية؟، مجلة التمويل والتنمية، العدد3، المجلد 35، سبتمبر 1998، ص32.

- الدلالة الأخلاقية، والارتباط الوثيق بالعدالة والعدل الاجتماعي.
- تخفيض عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- تعزيز المعاملة العادلة في السوق لكل شرائح المجتمع.
- التأثير على رفاهية الأجيال القادمة.
- الحد من الصراعات السياسية، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض السياسات الاقتصادية حتى تكون فعالة تتطلب تحقيق توزيع دخل عادل.

المطلب الثاني : تطور عدم المساواة خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين

الفرع 1: الإتجام العام لعدم المساواة

قام كل من (Bouguignon و Morissen (1999)) بدراسة الاتجاه العام لعدم المساواة خلال القرن التاسع عشر و العشرين، وهذا بتجميع المعطيات للفترة 1820-1992 كما هو موضح في الشكل الموالي.[1]

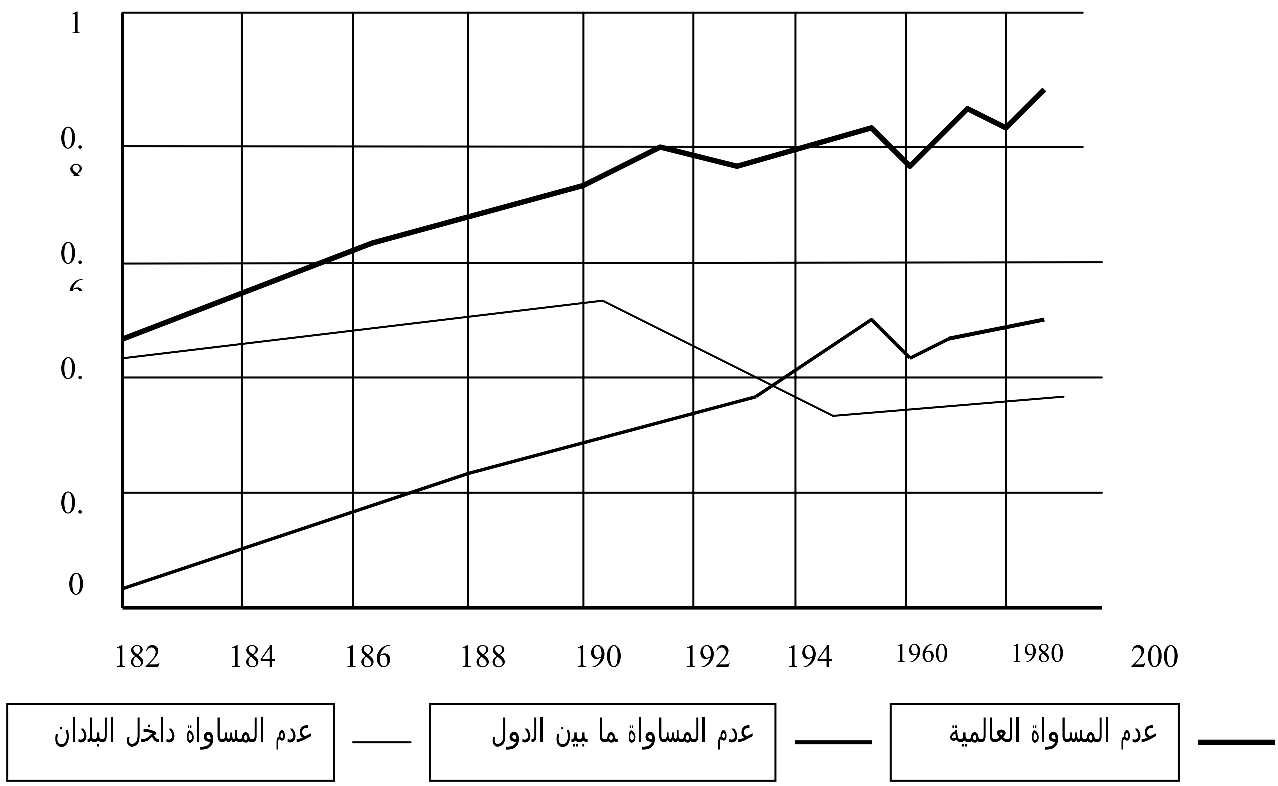
النتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها من الشكل(2)، متمثلة في أن عدم المساواة العالمية محددة تقريباً من طرف عدم المساواة مابين الدول ماعدا الفترة الممتدة بين 1910-1950[2]؛ بالإضافة إلى ذلك فإن عدم المساواة العالمية ازدادت بصفة معتبرة مابين 1820-1910، التي تعتبر فترة ذات نمو سريع، بحيث أن معامل Theil يرتفع من 0.533 إلى 0.799، أي ارتفاع يقدر بـ 0.266 أي 0.030 لكل عشرية.[3]

الشكل رقم 2 : عدم المساواة خلال الفترة 1820-1992

Theil inéquality index

(1) Kevin H. O'Rourke, Globalisation and Inéquality, Historical Trends, Annual World Bank, Conférence on Development Economics, edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern, 2001/2002, p52.
(2) Pierre Noel Giraud, op cit,p 3.

(3) Kevin H. O'Rourke, op cit,p52.



بينما في الفترة ما بين 1910-1950 فإن عدم المساواة العالمية استقرت نظرا للانخفاض المعتبر لعدم المساواة داخل البلدان، غير أنها تستأنف بداية من سنة 1950 ولكن بوزن أقل، نظرا لكون عدم المساواة ما بين البلدان تزداد بقيمة تقل عن الفترة 1820-1910. (1)

فيما يخص عدم المساواة ما بين الدول فإنها ارتفعت بصفة مستمرة منذ 1820 حتى 1950، وانخفضت خلال سنوات الخمسينات و السبعينات؛ غير أنها عرفت ارتفاعاً في الستينات و الثمانينات غير أن ارتفاع عدم المساواة في سنوات الثمانينات يفوق السنوات التي تأتي بعد 1960.

بالنسبة لعدم المساواة داخل الدول فهي تعتبر القوة المسيطرة على عدم المساواة العالمية، غير أن هذه الأهمية النسبية انخفضت خلال الستينات، وهذا بداية من الحرب العالمية الثانية فإن عدم المساواة ما بين الدول هي التي أصبحت تشكل العامل الأساسي في تحديد عدم

(1) Pierre-Noel Giraud, op cit, p3.

المساواة، وعليه فإنه من الضروري الاهتمام بمساعدة الدول الفقيرة في تحقيق التقارب الكلي مع الدول الغنية، بعد ما كان الاهتمام في بداية القرن التاسع عشر بإعادة توزيع الدخل الداخلي. (1)

الفرع الثاني : عدم المساواة في أواخر القرن التاسع عشر

من الخصائص الأساسية في أواخر القرن التاسع عشر هو انخفاض تكاليف النقل، والهجرة المعتبرة من العالم القديم نحو العالم الجديد(*)، والتحويل المكثف لرأس المال من العالم القديم نحو العالم الجديد؛ بالإضافة إلى الدور الحاسم الذي لعبته الزراعة في الاقتصاد، حيث أن التبادل القاري كان مرتكز على تبادل الموارد الطبيعية و المنسوجات الصناعية، وفي الفترة مابين 1870 و 1910 فإن أسعار الأراضي ارتفعت بأكثر من 400% في أستراليا و أكثر من 250% في الولايات المتحدة، وفي الدول الأوروبية كبريطانيا، فرنسا و السويد انخفضت بأكثر من 50%؛ مما أدى إلى تقارب عوائد الأراضي في هذه الفترة، حيث أن الأجر في أوروبا تقارب من الأجر في العالم الجديد، رغم أن التقارب المطلق للأجر كان متواضع مقارنة بحجم الدول الفقيرة التي لم تشارك في التقارب، ومن العوامل التي أدت إلى تقارب الأجور حجم العولمة؛ حيث ساهمت في تقارب الأجور وهذا عن طريق الهجرة التي رفعت من الأجور في أوروبا وخفضتها في العالم الجديد، بينما انتقال رؤوس الأموال كان تأثيره معاكس؛ حيث أنه ساهم في التباعد، و تعود أثار عوامل الإنتاج بصفة موسعة إلى أصحاب الأراضي، وعليه فيما يخص العلاقة بين العولمة وعدم المساواة في الأجور في أواخر القرن التاسع عشر فإنه توجد علاقة سببية بينهما، وفيما يخص عدم المساواة ما بين الدول فهو راجع إلى العولمة السريعة.(2)

الفرع الثالث : عدم المساواة في القرن العشرين

إن طبيعة التبادل في هذه الفترة متمثل في تبادل عوامل الإنتاج المتمثلة في العمال أصحاب المهارة و العمال بدون خبرة، ومنه تحت هذه الظروف للتبادل فإن هذا يعني ارتفاع

---

(1) Kevin H. O'Rourke, op cit,p53.

(*) العالم الجديد والعالم القديم: يتمثل العالم القديم في دول الأوروبية، أما العالم الجديد في القارة الأمريكية وأستراليا.

(2) IBID, p55.

عدم المساواة في الشمال وانخفاضها في الجنوب؛ غير أن انخفاض عدم المساواة هذه وقع في دول شرق أسيا وهذا في الستينات و السبعينات فقط؛ بينما فيما يخص عدم المساواة في دول OCDE فنجد ارتفاع لعدم المساواة ابتداء من السبعينات وبالخصوص في منتصف الثمانينات، ماعدا كل من كندا، الدنمارك وفرنسا؛ وتعود عدم المساواة هذه إلى الفارق في عوائد اليد العاملة، والتي سببها التقليص في ساعات العمل؛ بينما في الدول النامية يوجد اختلافات معتبرة وهذا حسب المناطق، حيث أن عدم المساواة انخفضت في أمريكا اللاتينية، بينما في إفريقيا والدول المتواجدة في المحيط الهادي فإنها تغيرت كثيرا، حيث نجد ارتفاع عدم المساواة في الستينات و السبعينات وانخفاضها في الثمانينات وارتفاعها ما بين الثمانينات و التسعينات. (1)

على العموم من الصعب تحديد الأسباب الأساسية لعدم المساواة، غير أنه يمكن إرجاع عدم المساواة إلى الفارق في الديمغرافيا مابين الدول الغنية والفقيرة، وإلى إنخفاض أسعار المواد الأولية ماعدا البترول، في سنوات الثمانينات و بداية التسعينات، بالإضافة إلى الديون التي تشكل عامل آخر أساسي، بدون أن ننسى التقدم التكنولوجي الذي يدعم النشاطات ذات القيمة المضافة المعتبرة والتي ترتكز في الدول المتقدمة. (2)

المطلب الثالث: الصادرات العالمية، الناتج الداخلي الخام العالمي والإنتاج العالمي

أغلب التنبؤات المتعلقة بالتجارة العالمية في المدى القصير متقاربة، حيث أنها تتنبأ بارتفاع هذه الأخيرة في الدول النامية مقارنة بالدول الغربية، بحيث أن نمو وارداتها يفوق نمو الصادرات سواءً من حيث الحجم أو القيمة. (3)

الفرع الأول: الصادرات العالمية والناتج الداخلي الخام العالمي

إن ارتفاع التجارة العالمية في المدى المتوسط غير محدد فقط من طرف نمو في الدخل العالمي، بل يتحدد من خلال عوامل أخرى مثل التطورات التي تحدث في النظام

---

(1) للمزيد من التفصيل أنظر :
Kevin H. O’Rourke, op cit,p57-59

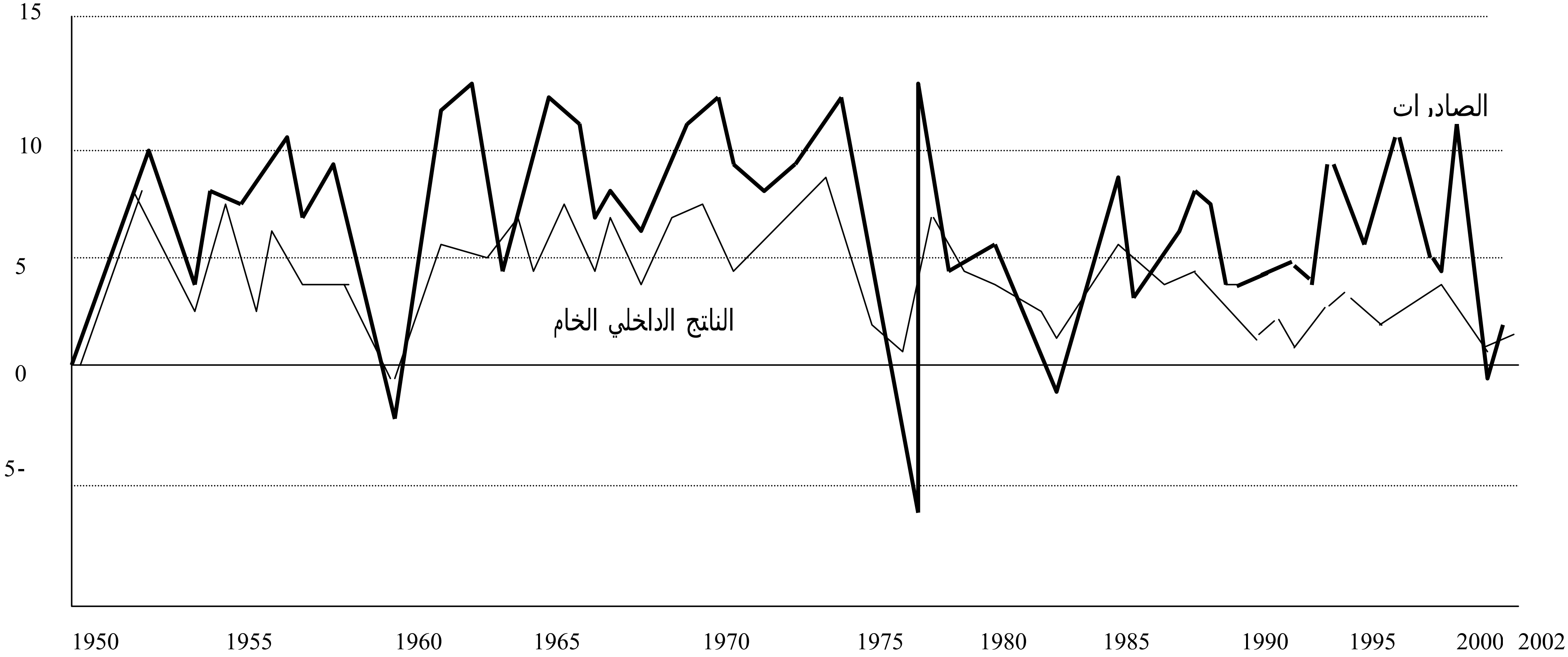
(2) للمزيد من التفصيل أنظر :
Robert Hunter Wade , La monté des inégalités de revenu, Finance et développement, Numéro 4, Volume 38, Décembre 2001,p38-39.

(3) OCDE , Trade and Development Report 2003,p44.

التجاري الدولي، و إلى درجة التكامل العالمي ومستوى تدفق رأس المال إلى الدول النامية؛ من خلال الشكل الموالي نلاحظ ارتفاع الصادرات العالمية عن الناتج الداخلي الخام العالمي وهذا في التسعينات، وهذا ما يؤكد وجود ارتفاع سريع للتجارة العالمية في هذه الفترة؛ نفس الشيء وقع في الستينات و بداية السبعينات، بعد انخفاض في الصادرات العالمية و الناتج الداخلي في العشرية التي سبقت تلك الفترة. [1]

[1] IDEM,p45.

الشكل رقم 3 : التغيرات في حجم الصادرات العالمية للمنتجات و الناتج الداخلي الخام الحقيقي العالمي (نسبة مقاس بالنسبة للسنة الماضية)

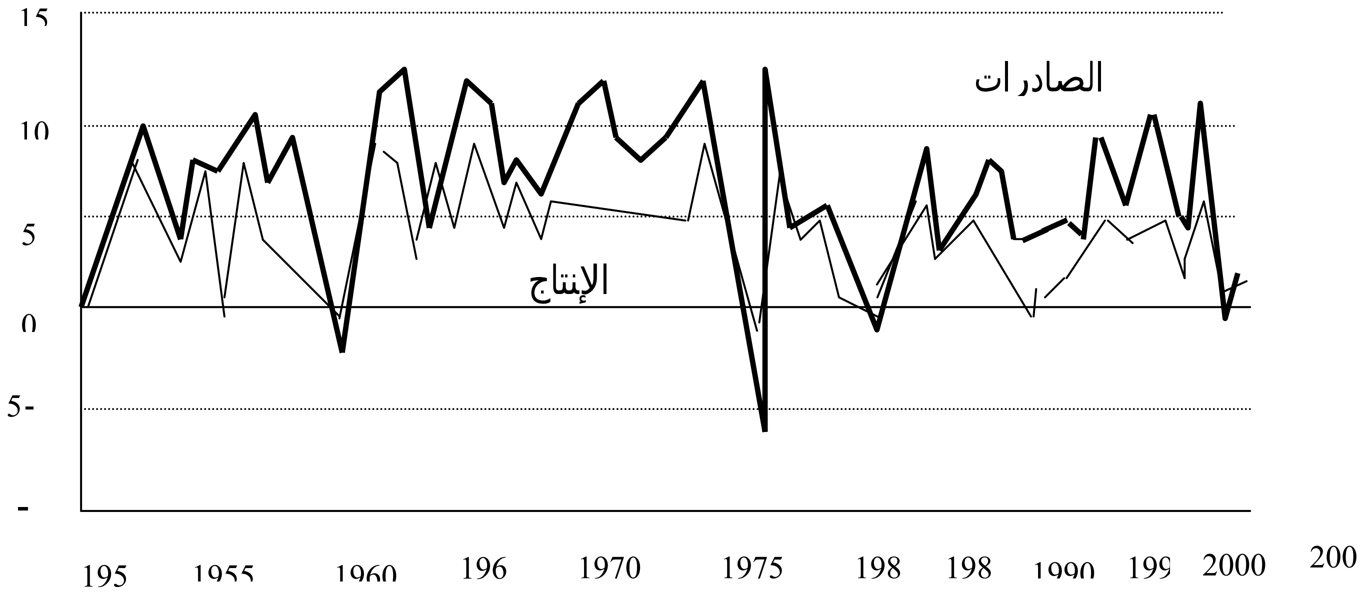


المصدر: OCDE, op cit, p46

الفرع الثاني : الصادرات العالمية والإنتاج العالمي

شهدت السنوات التي أتت بعد الحرب العالمية الثانية، ارتفاعاً معتبراً للاتجاه العام للصادرات مقارنة بالإنتاج العالمي، ولكن هذا الارتفاع أصبح أكثر حجم في الثمانينات كما هو مبين في الشكل أدناه؛ بحيث ما يمكن ملاحظته هو أن طبيعة التبادل قبل السبعينات كان أغلبه يتم ما بين الدول الغنية بالمنتجات الصناعية(دول الشمال) ودول الجنوب الغنية بالمواد الأولية (دول الجنوب)؛ بينما بعد السبعينات تغير هيكل التبادل، وأصبح يضم جزء من الدول النامية، و العديد من الأقطاب الصناعية النابعة من الاقتصاديات الصناعية الجديدة لأسيا و جنوب أمريكا. [155]

الشكل رقم 4 : التغيرات في حجم الصادرات العالمية والإنتاج العالمي (نسبة التغير بالنسبة للسنة السابقة)



المصدر: **OCDE, op cit,p46**

(155) Jean-Paul Rodrigue, op cit, ,p228.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن تسمية الدول النامية ظهرت خلال بداية ما يسمى بالعولمة في هذا القرن، بحيث أن هذه الدول النامية تنقسم إلى صنفين؛ الدول الأقـل تقـدما، ودول متوسطة الدخل؛ بالإضافة إلى ذلك فإن تسمية العولمة هذه ليست حديثة العهد بل تعود إلى القرن الخامس عشر، حيث يمكن أن نصنفها إلى أربع مراحل وهذا حسب اكتشاف القارات و أنظمـة الإنتاج، و إلى نوع الشركات الداخلة في التجارة العالمية .

بالإضافة إلى ذلك ما يمكن استخلاصه خلال ما يسمى بالعولمة في هذا القرن، أن هناك ارتفاع دور الدول النامية في الاقتصاد العالمي سوءا من حيث الصادرات أو الواردات، ولكـن رغم ذلك فإن زيادة مساهمة الدول النامية في التجارة العالمية تبقى نوعاً ما منخفـضة مقارنـة بمساهمة الدول المتقدمة في التجارة العالمية؛ حيث فيما يخـص نـسبة الـدول الناميـة فـي الصادرات العالمية لا تفوق 35 %، بينما وارداتها لا تفوق 30%؛ بيد أن الدول المتقدمـة نـسبة صادرتها تصل تقريباً 64%، أما واردتها تصل تقريباً 68%؛ وهذا ما يبين سيطرة الدول المتقدمة على التجارة العالمية؛ رغم ذلك فإنه خلال العولمة نلاحظ ارتفاع معدل نمو كل من الصاردات و الواردات خلال التسعينات في الدول النامية حيث أنه وصـل إلـى 9.1% و 8.2 % علـى الترتيب، ببنما في الدول المتقدمة انخفض وأصبح يساوي 5.7 % و 5.8% ، ومنه نلاحـظ أنـه بفضل ما يسمى بالكوكبة ازداد نمو الدول النامية في التجارة العالمية.

وما يمكن استخلاصه كذلك من هذا الفصل أن هناك آثار ناتجة عـن التجـارة الدوليـة، خاصة فيما يخص توزيع الدخل بحيث أن عدم الإنصاف في توزيع الدخل سوف يـؤدي إلـى زيادة في عدد الفقراء سواء داخل الدول أو ما بينها؛ وعليه من خلال هذا الفـصل نـستنتج أن الفترة التي يكون فيها نمو سريع للتجارة الدولية تؤدي إلى زيادة عدم المساواة داخـل الـدول، ولهذا الغرض يترتب على الدول التي تدخل في التجارة الدولية أن تتبع سياسة تسمح لهـا مـن الحد من عدم المساواة .

الفصل الرابع

النماذج القياسية المتعلقة بالتجارة الدولية

تمهيد :

بعد تقديم مختلف العوامل المؤثرة على النمو، وعرض مختلف النظريات المفسرة لهذا النمو، والعلاقة التي تربط بين التجارة الدولية والنمو، وإلى الأسباب التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، وذلك حسب مختلف المدارس الاقتصادية، بالإضافة إلى دراسة مكانة الدول النامية في التجارة العالمية؛ سنتطرق في هذا الفصل إلى مجموعة النماذج القياسية التي سوف نطبقها لإيجاد العلاقة بين النمو و التجارة الدولية أو الإنفتاح الاقتصادي(التجاري)، ومن أجل ذلك ارتأينا تطبيق النماذج القياسية المستعملة لمعطيات بانيل(*Panel Data*)، وهذا نظرا للدور الحاسم التي تلعبه هذه النماذج في معطيات طويلة(Longitudinal) والعرضية(Transversal) في نفس الوقت، أي أنها تربط بين السلاسل الزمنية والمقطع العرضي للمعطيات (الأفراد).

ومن أجل التطرق لمختلف النماذج القياسية المستعملة في هذا البحث، ارتأينا في بداية الأمر القيام بإعطاء نظرة تاريخية لكيفية نشأة نماذج بانيل، ومختلف النماذج الشائعة الاستعمال، ثم التطرق إلى مختلف النماذج التي سيتم الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية، وإلى كيفية التعامل مع هذا النوع من النماذج القياسية.

ولهذا الغرض قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يتمثل المبحث الأول في أنواع نماذج بانيل، أما المبحث الثاني يتعلق بنماذج بانيل ذات الأثر الثابت والعشوائي، حيث سنتطرق إلى كيفية تقدير هذا النوع من النماذج وكيفية تحديدها؛ أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى نماذج بانيل و مصفوفة التباين، والتباين المشترك، بحيث سنتطرق إلى كيفية التعامل مع كل من ارتباط الأخطاء و عدم تجانس التباينات وكيفية التخلص منها.

المبحث الأول : نماذج بانيل

عرف القياس الاقتصادي لمعطيات بانيل منذ أربعين سنة من الوجود تطور معتبر سوءا من حيث التطبيقات أو من حيث بناء النماذج الملائمة، ويعود أساس هذه النماذج إلى تحليل التباين والتباين المشترك والتي تسمى كذلك بالنماذج ذات الأثر الثابت؛ أما أول استعمال لنماذج بانيل يعود إلى القرن التاسع عشر وكان ذلك في ميدان علم الفلك و في علم الزراعة وفي هذه الأخيرة استعمل من أجل معرفة المرد ودية الزراعية حسب أنواع الأسمدة.(156)

المطلب الأول: تحليل التباين ونماذج بانيل

سنقوم في هذا المطلب ربط العلاقة بين نموذج تحليل التباين والنموذج القياسي لبانيل، وذلك بإعطاء كيفية المرور من تحليل التباين إلى نموذج بانيل.

الفرع الأول : نموذج تحليل التباين (*Anova /Analyse de variance*)

أولاً: أنواع نماذج تحليل التباين : هناك عدة أنواع من نماذج تحليل التباين، من بينها نموذج ذو عامل واحد والنموذج الثنائي؛ الذي يتكون من عاملين، الأول أساسي و الثاني غير أساسي، أما النموذج الثلاثي وهو يحتوي على عامل أساسي و عاملين غير أساسيين. (157)

ثانياً: تحليل التباين الأحادي : يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج على العموم حسب بعدين؛ البعد الأول يمثل الأثر الفردي والذي يعبر عن الدول في بحثنا، ويرمز لها بـ المؤشر I ، وهو يتغير من $I=1...N$ ، والبعد الثاني هو البعد زمني، أي أنه مرتبط بالزمن التي تم فيه مشاهدة الأفرد؛ وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة N *فرد؛ ومنه نتحصل على ما يسمى (بانيل) لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين* $T\geq 2$*، أي لدينا مقطع لحظي لـ* N *مشاهدة؛ أي* T *مقطع و* NT *مشاهدة كلية.* (158)

وكل فرد مشاهد يعبر عنه بمؤشرين(I,t) ويكتب أبسط نموذج لتحليل التباين كالأتي :

$$y_{it} = \mu + \alpha_i + \varepsilon_{\text{it}} \qquad , i = 1,2...,N; t = 1,2,...,T$$

---

(156) Alain Trognon, L'économétrie des panels en perspective, Revue d'économie politique , 113 (6) Nov/Déc 2003, p728-729.

(157) للمزيد من التفصيل في كل نموذج من نماذج تحليل التباين أنظر :

-Edouard B.Manoukian, Guide de statistique appliquée, Paris, Herman, 1986, p160-180.

-Xavier Guyon , Statistique et économétrie,Paris, Ellipses Edition Marketing, 2001,p27-31.

(158) Alain Trognon, op cit , p130

وبتجزئة التغير الكلي للبيانات إلى مركبتين نتحصل على :

$$\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(y_{it}-\bar{y}_{..})^2 = T\sum_{i=1}^{N}(\bar{y}_{i.}-\bar{y}_{..})^2+\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T}(y_{it}-\bar{y}_{i.})^2$$

حيث : $\bar{y}_{i\cdot}=\frac{\sum_{t=1}^{T} y_{it}}{N}$ ، $\bar{y}_{..}=\frac{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=1}^{T} y_{it}}{NT}$

و بقسمة كل مركبة من المركبات السابقة على درجة حريتها نتحصل على المعادلة التالية :

التباين الكلي = تباين ما بين الأفراد(دائم) + تباين داخل الأفراد(انتقالي)

حيث: أن تباين الأفراد يعبر عن جزء دائم ما بين الأفراد(Between) $y_{i.}$.

أما التباين داخل الأفراد (*Within*) y_{it}-$y_{i.}$ ، يعبر عن الجزء المتغير.

الفرع الثاني :نموذج التباين الأحادي والإنحدار البسيط

إذا قمنا بإدخال متغيرة خارجية(مستقلة) x_{it} على نموذج التباين نتحصل على ما يلي:[159]

$$y_{it}=\mu+\alpha_i+\beta x_{it}+\varepsilon_{\mathrm{it}} \qquad ,i=1,2...,N;t=1,2,...,T$$

بحيث يتم تفكيك حسب طريقة المربعات الصغرى إلى جزء دائم (*Between*):

$$y_{i.}=(\mu+\alpha_i)+\beta x_{i.}+\varepsilon_{\mathrm{i.}} \qquad ,i=1,2...,N$$

وإلى جزء انتقالي (*Within*):

$$y_{it}-y_{i.}=\beta(x_{it}-x_{i.})+(\varepsilon_{it}-\varepsilon), i=1,2...,N, t=1,2,...,T$$

وعليه فان التقديرات السابقة ناتجة عن التغير الكلي والذي بدوره ينقسم إلى تغير دائم (طويل المدى) و العنصر القصير المدى (انتقالي)، وما يمكن ملاحظته أن تقديرات معلمة المتغيرة الخارجية B يتغير حسب النموذج المقدر.

(159) IBID, p 731.

المطلب الثاني: نماذج بانيل الشائعة الاستعمال

عادة عندما نقوم ببناء نموذج بانيل فإن الأثر النوعي α_i هو عامل ثابت في الزمن وخاص بكل فرد، بالإضافة إلى ذلك فانه يلعب دور في تحديد المتغير التابع؛ حيث إذا كان العامل B هو نفسه لكل الأفراد وفي جميع الفترات، فإن الأثر النوعي يقوم بإزالة هذا التجانس؛ وباعتبار هذا العامل الثابت ففي هذه الحالة نتكلم على نموذج ذو أثر ثابت، وفي الحالة المعاكسة نتكلم عن نموذج ذو أثر عشوائي.

الفرع الأول : نموذج بانيل ذو آثر ثابت

يمكن تقسيم هذا النوع من النماذج إلى: [160]

أولاً: نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالأفراد:

يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما المعامل الثابت يتغير من فرد إلى أخر أي من بلد إلى أخر، أي رغم عدم وجود أثر الزمن يوجد أثر أخر يتمثل في الأثر الفردي.

ثانياً: نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن:

يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما تغير المعامل الثابت متعلق بالزمن، أي أنه لا يوجد فرق بين الأفراد (البلدان) ولكن العامل الزمني هو الذي يؤدي إلى التفرقة ما بين هذه البلدان.

ثانياً: نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن وبالأفراد:

يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما يتغير العامل الثابت متعلق بالزمن، وبتغير الأفراد (البلدان).

رابعاً : نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن وبالأفراد وبمعامل المتغير المستقل:

يتمثل هذا النوع من النماذج في تغير كل من معامل المتغيرة المستقل، أو بتغير إما العامل الثابت متعلق بالزمن، أو بتغير الأفراد (البلدان)، أو الاثنان معاً.

---

(160) Robert Yaffee, A primer for panel data analysis, Sociale science, Statistique and mapping, New York http://www.nyu.edu/its/pubs/connect/fall03/yaffee_primer.pdf Université, Novembre 2003,p3-4. Source : (consulter le 04/05/2004).

يسمى النموذج الذي يتم مقارنته مع النماذج السابقة بالنموذج الجماعي للمعطيات (*Pooled Data*)؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية المتعلقة بالخطأ العشوائي في نموذج بانيل تتمثل في كون لها نفس التوزيع ومستقلة فيما بينها.[161]

الفرع الثاني : نموذج بانيل ذو الأثر العشوائي

من أجل التفرقة بين النماذج ذات الأثر الثابت والأثر العشوائي، تتفق العديد من الدراسات في أن تطبيق نموذج الأثر الثابت عندما تكون N مشاهدة تشكل المجتمع ككل، ويمكن تبرير استعمال الأثر العشوائي لما تكون N فرد المشاهدة تشكل عينة من هذا المجتمع.[162]

ويتمثل النموذج ذو الأثر العشوائي في كون أن الثابت يتغير عشوائيا، وإذا تم العثور على الأثر العشوائي في كل من العامل الفردي و الزمني، نسمي هذا النموذج بنموذج ذو الخطأ المركب؛ تتمثل طريقة التقدير الملائمة في هذا النوع من النماذج في طريقة المربعات الصغرى المعممة(*GLS*)، أو عن طريق طريقة تربط بين التقدير "ما بين الأفراد"(*Between*) والتقدير "داخل الأفراد" (*Within*).

بالإضافة إلى ذلك هناك نموذج أخر متمثل في نموذج ذو المعاملات العشوائية ، والمتمثل في وجود تغير العشوائي لكل من معالم المتغير المستقل والثابت.

الفرع الثالث : نموذج بانيل الديناميكي

يتمثل هذا النموذج في تأخير المتغير التابع، وبإدخاله في النموذج؛ وبأخذ النموذج ذو الأثر الثابت، نظرا لاستعمالاته العديد في الاقتصاد الكلي نتحصل على :[163]

$$y_{it} = \gamma y_{i,t-1} + x'_{i,t}\beta + \eta_i + \varepsilon_{\text{it}} \qquad , i = 1,2\ldots, N; t = 1,2,\ldots,T$$

يعود استعمال نموذج الأثر الثابت في الاقتصاد الكلي لسببين:

---

(161) J.Johnston, Méthodes Econométriques, Tome2, Traduit par Bernard Guerrien et Francisco Vergara,Paris, Ed Economica , 1985, p 471.

(162) Alain Trognon, op cit , p733.

(163) Ruth A.Judson, Ann L.Owen, Estimating Dynamic Panel Data Models, A practical Guid for Macroeconomist, Federal Reserve Board of Governors , January 1996, p3, Source : (consulter le 10/06/2003). http://www.nyu.edu/its/pubs/connect/fall03/yaffee_primer.pdf

- **السبب الأول :** يتمثل في كون الأثر الفردي يمثل المتغيرات غير المأخوذة في النموذج، بالإضافة إلى احتمال أن تكون خصوصيات هذه الأفراد (الدول) مرتبطة بالمتغيرات الأخرى.
- **السبب الثاني :** استعمال هذا النوع من النماذج على كل المجتمع وليس عينة عشوائية مستخرجة منه.

ومن أجل تقدير هذا النوع من النماذج نستعمل ما يسمى بطريقة العزوم المعممة (*Generalized Method of Moments "GMM"*)؛ *حيث أن هذه الطريقة تجمع ما بين طريقة المربعات الصغرى شبه المعممة، والطريقة التي تأخذ المتغيرة الأدواتية(Variable instrumentale).* (164)

المطلب الثالث : نماذج بانيل الحديثة

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض النماذج الحديثة لنماذج بانيل، والمتمثلة في النماذج غير الخطية والتي من خصوصياتها أن المتغير التابع غير مستمر، بالإضافة إلى ذلك أن المعطيات المستعملة هي معطيات بانيل؛ وهي تستعمل كل من نماذج بروبيت(*Probit*) و لوجيت(*Logit*). (165)

الفرع الأول : نماذج بروبيت و نماذج لوجيت ذات الأثر الثابت

إن استعمال نموذج ذو الأثر الثابت يعطي تقدير متسق في حالة نموذج خطي، ذات المتغير التابع المستمر؛ بينما هذا غير صحيح في الحالة التي يكون فيها المتغير التابع نوعي؛ في هذه الحالة فان نموذج لوجيت هو أحسن النماذج، حيث أنه يعطي تقدير متسق، عند استعمالنا لطريقة المعقولية العظمى، على عكس نموذج بروبيت الذي يعطى تقدير غير متسق. (166)

---

(164) Brigitte Dormont, Introduction à l'économétrie, Paris, Montchrestien, 1999, p406.

(165) للمزيد من التفصيل في هذا النوع من النماذج وتطبيقاتها أنظر :

- Albain Thomas, Econométrie des variables qualitatives, Paris ,Dunod, 2000, p54-78

(166) Madala, G.S, Limited Dependent Variable Models Using Panel Data , The journal of Human Ressource Vol.22, No.3,Summer,1987,p315.

الفرع الثاني : نماذج بروبيت و نماذج لوجيت ذات الأثر العشوائي

عند استعمال النماذج ذات الأثر العشوائي فإن نموذج بروبيت هو الأكثر ملاءمة، وهذا راجع لكون استعمال نموذج لوجيت، يؤدي بالأخطاء إتباع التوزيع اللوجيستيكي، مما يتطلب استعمال التوزيع اللوجيستيكي المتعدد (*Multivariate logistic distribution*)، بينما في نموذج بروبيت فإنه يتطلب استعمال التوزيع الطبيعي المتعدد؛ ولكن رغم التعميمات الممكنة فإن التوزيع اللوجيستيكي لا يسمح بالكثير من المرونة؛ وهذا نظرا للخصائص الأساسية لنموذج بروبيت ذو الأثر العشوائي و المتمثلة في ما يلي:[167]

- التقديرات المتعلقة بهذا النموذج متسقة على عكس نموذج بروبيت ذو الأثر الثابت.
- تقدير نموذج بروببت باستعمال المعطيات الجماعية(*Pooled Data*)، يعطي تقديرات متسقة.

[167] IBID, p317-318

المبحث الثاني : نماذج بانيل ذات الأثر الثابت والعشوائي

كما ذكرنا من قبل فإن التغيرات التي تنتج في هذا النوع من النماذج نابعة من المعامل الثابت، حيث أنها تسمح من تحديد الأثر الفردي الغير ملاحظ في النموذج، والتي يتم استخراجه من الثابت؛ وعليه من أجل تحديد هذا الأثر سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف الطرق التي تسمح لنا من تقدير كل من نماذج بانيل ذات الأثر الثابت والعشوائي وكيفية التعامل معها، أي إعطاء مختلف الاختبارات التي تسمح من معرفة إن كان هناك فعلا أثر ثابت وأثر عشوائي، وكيفية اختيار أحسن نموذج.

المطلب الأول: نماذج بانيل ذات الأثر الثابت

من أجل تقدير هذا النموذج هناك طريقتين؛ الطريقة الأولى تتمثل في طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية، طريقة التفكيك الناتجة من تقدير "ما بين الأفراد"(*Between*) والتقدير "داخل الأفراد" (*Within*)؛ سنطرق في هذا المطلب إلى الطريقة الأولى، ثم نقوم بتقديم النموذج الذي يتغير فيه كل من الزمن و الأفراد، وكيفية تقديره.

الفرع الأول: تقدير نموذج ذو الأثر الثابت

أولاً : طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية (LSDV)(*)

عادة ما نربط نموذج بانيل ذو الأثر الثابت بهذه الطريقة وهذا نظرا لإدخال المتغيرة الصورية في الثابت، حيث إذا قمنا بوضع α_i المعلمة التي نريد تقديرها؛ *ونضع* Y_I و X_I لمشاهدات T المتعلقة بالفرد I يصبح النموذج كما يلي :(168)

$$Y_i = X_i\beta + i\alpha_i + \varepsilon_i$$

وبتجميع الأفراد نتحصل على :

(*) LSDV : Least Squares Dummy Variable

(168) Wiliam Green , Ecnometric Analysis, 5th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003, p287-288.

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ \vdots \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} i & 0 & \cdots & 0 \\ 0 & i & \cdots & 0 \\ \vdots \\ 0 & 0 & \cdots & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \\ \vdots \\ \alpha_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

وإذا وضعنا d_i المتغيرة الصورية المتعلقة بالفرد i نتحصل على:

$$Y = \left[X\ d_1\ \ d_2 \cdots\ d_n\right]\begin{bmatrix} \beta \\ \alpha \end{bmatrix} + \varepsilon$$

وبتمثيل المتغيرات الصورية عن طريق المصفوفة $D_{nT\times n}$ وبتجميع الأسطر نتحصل على :

$$Y = X\beta + D\alpha + \varepsilon$$

ومنه فإن تقدير معالم β لهذا النموذج يتم عن طريق طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$b = \left[X'M_D X\right]^{-1}\left[X'M_D Y\right]$$

مع: $M_D = I - D(D'D)^{-1}D'$

و التي تمثل المصفوفة القطرية التالية : $$M_D = \begin{bmatrix} M^0 & 0 & 0 & \cdots & 0 \\ 0 & M^0 & 0 & \cdots & 0 \\ & & \cdots & & \\ 0 & 0 & 0 & & M^0 \end{bmatrix}$$

حيث كل مصفوفة من هذه المصفوفة القطرية تكتب كمايلي : $M^0 = I_T - \frac{1}{T}ii'$

نستنتج من العلاقة السابقة أن تطبيق طريقة المربعات الصغرى على المتغير التابع $M_D Y$ و المتغير المستقل $M_D X$؛ يكافئ تطبيق انحدار كل من $[y_{it} - \bar{y}_{i.}]$ على $[x_{it} - \bar{x}_{i.}]$، حيث تمثل $\bar{y}_{i.}$ و $\bar{x}_{i.}$ متوسط المشاهدات لشعاع العمودي ذات K سطر المتعلقة بالفرد i.

وعليه مما سبق يمكن تقدير معالم المتغيرات الصورية عن طريق تجزئة معادلة الانحدار كالأتي : $D'D\hat{\alpha} + D'XD = D'Y$ ؛ منه $\hat{\alpha} = [D'D]^{-1}D'(Y - Xb)$، وهذا يعني لكل فرد لدينا $\hat{\alpha}_i = \bar{y}_{i.} - b'\bar{x}_{i.}$.

ثانيا : مصفوفة التباين والتباين المشترك واختبار الأثر الفردي

أ- مصفوفة التباين والتباين المشترك

تعطى مصفوفة التباين والتباين التقاربية المرافقة *لمعلمة* b هي:

$$Est.Asy.Var[b] = s^2 [X'M_D X]^{-1}$$

حيث :
$$s^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - x'_{it}b - \hat{\alpha}_i)^2}{nT - n - K} = \frac{(y - M_D Xb)(y - M_D Xb)}{(nT - n - K}$$

أما مصفوفة التباين التقاربية للأثر الفردي تعطى كما يلي:

$$Est.Asy.Var[\hat{\alpha}_i] = \frac{\sigma^2}{T} + \bar{x}'_{i.}\{Asy.Var[b]\}\bar{x}_{i.}$$

ب- اختبار الأثر الفردي الجماعي

يسمح اختبار ستودنت من اختبار وجود أو عدم وجود α_i ، وعليه فهي تسمح من معرفة وجود أو عدم وجود الأثر لكل فرد من مجموعة معينة فقط، وهذا غير أساسي في هذا النوع من النماذج الانحدار؛ ولاكن ما هو أساسي هو معرفة إن كان هناك اختلاف ما بين المجموعات، في هذه الحالة فإن الاختبار الملائم هو اختبار فيشر F والذي يعطى بالعلاقة التالية:[169]

$$F(n-1, nT-n-K) = \frac{\left(R^2_{LSDV} - R^2_{Pooled}\right)}{(1 - R^2_{LSDV})/(nT - n - K)}$$

حيث تحت فرضية العدم المتمثلة في تساوي معالم الأثر الفردي، فإن أحسن التقديرات هو تقدير الإجمالي(*Pooled*)، أي أن النموذج يحتوي على ثابت مشترك لجميع مجموعات الأفراد.

الفرع الثاني : تقدير نموذج ذو الأثر الثابت للزمن و الأثر الفردي

[169] IBID, p289.

يمكن توسيع النموذج المتغيرات الصورية بإضافة الأثر الزمني ، ومنه يصبح النموذج كما يلي: $y_{it} = x'_{it}\beta + \alpha_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$

تحت القيد التالي : $\sum_{i=1}^{n}\alpha_i = \sum_{t=1}^{T}\gamma_t = 0$

وعليه من أجل تقدير معالم المتغيرات الخارجية عن طريق طريقة المربعات الصغرى نقوم بتحويل المتغيرات كما يلي : [170]

$$x^*_{it} = x_{it} - \bar{x}_{i.} - \bar{x}_{.t} + \bar{\bar{x}} \quad \text{و} \quad y^*_{it} = y_{it} - \bar{y}_{i.} - \bar{y}_{.t} + \bar{\bar{y}}$$

حيث : $\bar{y}_{.t} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} y_{it}$ ، $\bar{\bar{y}} = \frac{1}{nT}\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T} y_{it}$ ، $\bar{x}_{.t} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} x_{it}$ ، $\bar{\bar{x}} = \frac{1}{nT}\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T} x_{it}$

وبالنسبة للثوابت الأخرى يتم الحصول عليها عن طريق المعادلات التالية :

$$\hat{\gamma}_t = (\bar{y}_{.t} - \bar{\bar{y}}) - (\bar{x}_{.t} - \bar{\bar{x}})'b \ ؛ \ \hat{\alpha}_i = (\bar{y}_{i.} - \bar{\bar{y}}) - (\bar{x}_{i.} - \bar{\bar{x}})'b \ ؛ \ \hat{\mu} = \bar{\bar{y}} - \bar{\bar{x}}'b$$

أما التقدير التقاربي للتباين المشترك لـ b متحصل عليه عن طريق مجموع المربعات المتحصل عليه من تقدير x^*_{it} كما يلي :

$$s^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}(y_{it} - x'_{it}b - \hat{\mu} - \hat{\alpha} - \hat{\gamma})^2}{nT - (n-1) - (T-1) - K - 1}$$

المطلب الثاني : نماذج بانيل ذات الأثر العشوائي

يتم استعمال هذا النوع من النماذج إذا كان التأثير الفردي غير مرتبط تماماً بالمتغيرات المقدرة، ومن أجل تقدير هذا النوع من النماذج هناك طريقتين للتقدير؛ متمثلتين في طريقة المربعات الصغرى المعممة و طريقة التفكيك الناتجة عن التقدير "ما بين الأفراد"(*Between*) والتقدير "داخل الأفراد" (*Within*)؛ سنتطرق في هذا المطلب إلى طريقة المربعات الصغرى المعممة و إلى كيفية اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي. [171]

---

[170] IDEM, p291.

[171] للمزيد من التفصيل عن طريقة التفكيك Within و Between أنظر :

الفرع الأول : طريقة التقدير

أولاً : طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)

ليكن النموذج التالي :[172] $y_{it} = x'_{it}\beta + (\alpha + u_i) + \varepsilon_{it}$

مع افتراض : $E(\varepsilon_{it}) = E(u_i) = 0$ ؛ $E(\varepsilon^2_{it}) = \sigma^2_\varepsilon$ ؛

$E(u^2_{it}) = \sigma^2_u$ ؛ $E(\varepsilon_{it}u_j) = 0, \forall i,t,j$ ؛ $E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{js}) = 0,\ t \neq s, i \neq j$ ؛

$E(u_i u_j) = 0, i \neq j$.

حيث : u_i يمثل العامل العشوائي المتعلق بالمشاهدة I و هو ثابت في الزمن.

ومن أجل المشاهدات T نضع : $\eta_{it} = \varepsilon_{it} + u_i$ والذي يعبر عن الخطأ المركب.

بحيث : $E[\eta^2_{it}] = \sigma^2_\varepsilon + \sigma^2_u$ ، $E[\eta_{it}\eta_{is}] = \sigma^2_u ; t \neq s$ ،

$E[\eta_{it}\eta_{js}] = 0; \forall t \wedge s, i \neq s$

ونضع لكل المشاهدات T المتعلقة بالفرد i : $\Sigma = E[\eta_i \eta'_i]$ إذا :

$$\Sigma = \begin{bmatrix} \sigma^2_\varepsilon + \sigma^2_u & \sigma^2_u & \sigma^2_u & \cdots & \sigma^2_u \\ \sigma^2_u & \sigma^2_u + \sigma^2_\varepsilon & \sigma^2_u & \cdots & \sigma^2_u \\ & \cdots & & & \\ \sigma^2_u & \sigma^2_u & \sigma^2_u & \cdots & \sigma^2_u + \sigma^2_\varepsilon \end{bmatrix} = \sigma^2_u I_T + \sigma^2_\varepsilon i_T i'_T$$

وعليه فإن مصفوفة التباينات لكل أفراد المجتمع المدروس nT هي :

$$\Omega = \begin{bmatrix} \Sigma & 0 & 0 \cdots & 0 \\ 0 & \Sigma & 0 \cdots & 0 \\ & & \vdots & \\ 0 & 0 & 0 \cdots & \Sigma \end{bmatrix} = I_n \otimes \Sigma$$

- Jerry A.Haussman, William E.Taylor, Pannel Data Unobservale Individual Effects, Econometerica, Vol 49, N°6, Novembre 1981,p1379-1382.

[172] Wiliam Green , op cit , p294-295.

إذا تقدير معالم النموذج عن طريق طريقة المربعات الصغرى تعطى بالعلاقة التالية:

$$\hat{\beta} = (X'\Omega^{-1}X)^{-1}X'\Omega^{-1}y = (\sum_{i=1}^{n} X_i'\Omega^{-1}X_i)^{-1}(\sum_{i=1}^{n} X_i'\Omega^{-1}y_i)$$

ومن أجل إيجاد هذه المعالم عن طريق المربعات الصغرى العادية يجب تحويل المعطيات كما جرت العادة في النموذج العادي(*)؛ ولهذا يجب معرفة $\Omega^{-\frac{1}{2}} = [I_n \otimes \Sigma]^{-\frac{1}{2}}$ ، مما يتطلب إيجاد $\Sigma^{-\frac{1}{2}}$ والتي تقدر بـ: $\Sigma^{-\frac{1}{2}} = \frac{1}{\sigma_\varepsilon}\left[I - \frac{\theta}{T} i_T i_T'\right]$ ، حيث : $\theta = 1 - \frac{\sigma_\varepsilon}{\sqrt{\sigma_\varepsilon^2 + T\sigma_u^2}}$

وعليه فإن التحويل اللازم لكلا من y_i و X_i هو كالأتي :

$$\Sigma^{-\frac{1}{2}} y_i = \frac{1}{\sigma_\varepsilon}\begin{bmatrix} y_{i1} - \theta\bar{y}_{i.} \\ y_{i2} - \theta\bar{y}_{i.} \\ \vdots \\ y_{iT} - \theta\bar{y}_{i.} \end{bmatrix} \text{ و } \Sigma^{-\frac{1}{2}} X_i = \frac{1}{\sigma_\varepsilon}\begin{bmatrix} X_{i1} - \theta\bar{X}_{i.} \\ X_{i2} - \theta\bar{X}_{i.} \\ \vdots \\ X_{iT} - \theta\bar{X}_{i.} \end{bmatrix}$$

إلا أن مصفوفة التباينات Σ غير معلومة، وعند القيام بحساب هذه المصفوفة يمكن تطبيق ما يسمى بطريقة المربعات الصغرى الممكنة (Feasible Generalized Linear Regression « FGLS »)

ثانيا: حساب مصفوفة التباينات Σ

لحساب مصفوفة التباينات المركبة نتبع الخطوات التالية :

(*) للمزيد من التفصيل في كيفية تفادي طريقة المربعات الصغرى المعممة والحصول على نفس النتيجـة عـن طريـق المربعات الصغرى بالقيام بالتحويلات على المتغيرات في النموذج العادي أنظر:

- -Régis Bourbonnais,Econométrie, 3 édition, Paris,Dunod,2000,p126-129

أ- حساب النموذج التالي : $y_{it}-\bar{y}_{i.}=[x_{it}-\bar{x}_{i.}]'\beta+[\varepsilon_{it}-\bar{\varepsilon}_{i.}]$ والذي يسمح من إزالة عدم التجانس

مادام : $E\left[\sum_{t=1}^{T}(\varepsilon_{it}-\bar{\varepsilon}_{i.})^2\right]=(T-1)\sigma_{\varepsilon}^2$

فإن التقدير الغير متحيز لـ σ_{ε}^2 للمشاهدات T والمتعلقة بالمجموعة i هو:

$$\sigma_{\varepsilon}^2(i)=\frac{\sum_{t=1}^{T}(\varepsilon_{it}-\bar{\varepsilon}_{i.})^2}{T-1}$$

وعليه فإن تقدير بواقي $LSDV$ عن طريق درجة الحرية المصححة نتحصل على σ_{ε}^2:

$$\hat{\sigma}_{\varepsilon}^2=s_{LSDV}^2=\frac{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}(e_{it}-\bar{e}_{i.})^2}{nT-n-K}$$

ب- تقدير قيمة σ_u^2 تتم كما يلي : نقوم بحساب تباين النموذج الإجمالي، الذي يضم الثابت المشترك ($Pooled$) فنتحصل على : [173]

$$p\lim S_{Pooled}^2=p\lim\frac{e'e}{nT-K-1}=\sigma_{\varepsilon}^2+\sigma_u^2$$

$$\Rightarrow\hat{\sigma}_u^2=S_{Pooled}^2-S_{LSDV}^2$$

الفرع الثاني : اختبار التحديد

[173] للمزيد من التفصيل أنظر :

-Wiliam Green , op cit , p297-298

من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانيل نستعمل ما يسمى باختبار التحديد والذي يتمثل فيما يلي : (174)

أولاً: اختبار الأثر العشوائي(حالة نموذج الأفراد):

من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي لدنيا اختبار "برش و باقن" (*Breusch and Pagan(1980)*)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاقرانج المتعلق بـالأخطاء $\hat{u}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى حيث إختبار فرضية العدم والبديلة كما يلي :

$$H_0: \quad \sigma_u^2 = 0$$
$$H_1: \quad \sigma_u^2 \neq 0$$

والذي يتم اختبارها عن طريق الكمية التالية:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left(\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}^2} - 1\right)^2 \mapsto \chi_1^2$$

كما هو موضح أعلاه فإن هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع ذات درجة حرية واحدة.

ثانياً : اختبار الأثر العشوائي(حالة نموذج الزمن):

من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي نتبع نفس الخطوات السابقة، غير أن اختبار فرضية العدم والبديلة تكونان كالأتي :

$$H_0: \quad \sigma_\lambda^2 = 0$$
$$H_1: \quad \sigma_\lambda^2 \neq 0$$

يتم عن طريق الكمية التالية:

(174) Madala, G.S, op cit , p 311-312.

$$LM = \frac{nT}{2(n-1)}\left(\frac{\sum_{t=1}^{T}\left(\sum_{i=1}^{n}\hat{u}_{it}\right)^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{u}_{it}^2}-1\right)^2 \mapsto \chi_1^2$$

والتي تتبع توزيع كاي تربيع ذات درجة حرية واحدة كما هو موضح أعلاه .

ثالثا: اختبار هوسمان(Haussman)

من أجل تحديد أحسن نموذج عندما نقوم بمقارنة نماذج ذات الأثر الثابت وذات الأثر العشوائي، نستعمل اختبار "هوسمان"، والذي يعطى بالعلاقة التالية : [175]

$$H = \chi^2(K-1) = \left[b - \hat{B}\right]' \hat{\psi}^{-1}\left[b - \hat{B}\right]$$

حيث : $\hat{\psi} = Var\left[b - \hat{B}\right] = Var\left[b\right] - Var\left[\hat{B}\right]$ و تمثل كل من مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعالم الانحدارية b المتحصل عليها من طريقة LSDV ماعدا الثابت، ومصفوفة التباين والتباين المشترك لنموذج الأثر العشوائي $\hat{B}$ بدون الثابت؛ وعليه تحت فرضية العدم فإن أحسن نموذج هو نموذج ذو الأثر العشوائي وهذا يعني أن الأثر الفردي غير مرتبط بالمتغيرات الأخرى، في الحالة المعاكسة فإن أحسن نموذج هو نموذج ذو الأثر الثابت.

---

(175) للمزيد من التفصيل أنظر :

-Jerry A.Haussman, William E.Taylor, op cit ,p1382-1383.

-Wiliam Green , op cit , p300-301

المبحث الثالث : نماذج بانيل ومصفوفة التباين والتباين المشترك

إن فرضيات نموذج بانيل يمكن أن تكون غير محققة؛ حيث غياب تجانس مصفوفة التباين والتباين المشترك يؤدي إلى الحصول على تقدير غير كفؤ؛ نظر لإمكانية الوقوع في هذه الحالة سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية اختبار وجود عدم تجانس مصفوفة التباين والتباين المشترك، وإلى كيفية التخلص من الارتباط الموجود بين الأخطاء؛ حتى نتحصل على أحسن القديرات.

المطلب الأول : اختبار التحديد

من أجل اختبار تساوي تباينات بين الأفراد في النموذج العام لبانيل نستعمل اختبار والد "*Wald Test*" والذي يتبع توزيع كاي تربيع.(176)

الفرع الأول : اختبار" والد" (*Wald Test*)

تتمثل فرضية العدم والفرضية البديلة فيما يلي :

$$H_0 : \quad \sigma_i^2 = \sigma_j^2 , \forall i \neq j$$
$$H_1 : \quad \exists \ \sigma_i^2 \neq \sigma_j^2 , \forall i \neq j$$

ويعطي اختبار *Wald* بالعلاقة التالية :

$$W = \sum_{i=1}^{n} \frac{\left(\hat{\sigma}_i^2 - \sigma^2\right)^2}{Var\left(\hat{\sigma}_i^2\right)}$$

حيث : $W \mapsto \chi^2[n]$

تحت فرضية التالية : $p \lim \hat{\sigma}^2 = \sigma^2$

(176) Wiliam Green , op cit , p323-324

بحيث $\hat{\sigma}^2$ تمثل تقدير التباين الناتج من التقدير عن طريق طريقة المربعات الصغرى للنموذج الإجمالي (*Pooled*)، و $\hat{\sigma}_i^2$ يتم حسباها كما يلي :

$$\hat{\sigma}_i^2 = \frac{1}{T} \sum_{i=1}^{n} e_{it}^2$$

الفرع الثاني : اختبار" والد المعدل " (*The modified Wald Test*)

من أجل تسهيل الحساب نقوم بتعديل اختبار والد وذلك بحساب تباين $\hat{\sigma}_i^2$ ($Var\left[\hat{\sigma}_i^2\right]$) بالاستعانة بالعلاقة التالية :

$$f_{ii} = \frac{1}{T}\frac{1}{T-1}\sum_{t=1}^{T}\left(e_{it}^2 - \hat{\sigma}_i^2\right)^2$$

وعليه نتحصل على اختبار والد المصحح كما يلي:

$$W' = \sum_{i=1}^{n}\frac{\left(\hat{\sigma}_i^2 - \hat{\sigma}^2\right)^2}{f_{ii}}$$

والذي بدوره يتبع توزيع كاي تربيع ذات درجة حرية *(n)*.

من أجل اختبار تجانس أو عدم تجانس التباين، يمكن كذلك استعمال اختبار *White*(177) *والذي يقوم بانحدار مربع الأخطاء الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى مع المتغيرات المستقلة مربع، بالإضافة إلى الثابت؛ حيث أن التوزيع كاي تربيع الناتج هو $(nT)R^2$ ذات درجة حرية تساوي عدد المعالم المقدرة ماعدا الثابت.*

---

(177) أنظر :

-Halbert White, A Hetrokedasticity – Consisitent Covariance Matrix Estimator and A Direct Test for Hetrokedasticity, Econometerica, Vol 48,N°4, May 1980, p821-825.

الفرع الثالث : تقدير النموذج ذو التباين غير المتجانس

من أجل تقدير نموذج ذات التباين الغير متجانس نستعمل طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS التالية: (178)

$$\hat{b} = (X'\Omega^{-1}X)^{-1}\left(X'\Omega^{-1}y\right) = \left[\sum_{i=1}^{n}\frac{1}{\sigma_i^2}X_i'X_i\right]^{-1}\left[\sum_{i=1}^{n}\frac{1}{\sigma_i^2}X_i'y_i\right]$$

بحيث : σ_i^2 يمثل التباين لكل فرد

المطلب الثاني : ارتباط الأخطاء

سنتطرق في هذا المطلب إلى كيفية التعامل مع ارتباط الأخطاء في نموذج بانيل وكيفية التعامل معه حتى نتحصل على أحسن التقديرات.

الفرع الأول: تقدير النموذج

لتكن الأخطاء كما يلي : (179)

$$\varepsilon_{it} = \rho_i \varepsilon_{i,t-1} + u_{it}$$

وهذا يعني أنه هناك ارتباط داخل المقطع العرضي للمعطيات، وبالتعويض المتتالي لهذه المعادلة نتحصل على :

$$\varepsilon_{it} = \rho_i(\rho_i \varepsilon_{i,t-2} + u_{it-1}) + u_{it} = \rho_i^2 \varepsilon_{i,t-2} + \left(\rho_i u_{i,t-1} + u_{it}\right)$$

$$\varepsilon_{it} = u_{it} + \rho_i u_{i,t-1} + \rho_i^2 \varepsilon_{i,t-2} + \rho_i^3 \varepsilon_{i,t-3} + \ldots$$

وبتربيع هذه العلاقة و بإدخال التوقع الرياضي نتحصل على :

---

(178) Wiliam Green , op cit , p323.

(179) IDEM, p325-326

$$Var\left[\varepsilon_{it}\right] = \sigma_i^2 = \frac{\sigma_{ui}^2}{1-\rho_i^2}$$

وباستعمال خصائص u_{it} نتحصل على :

$$E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{it-2}) = \rho_i^2\sigma_i^2 \quad \text{و} \quad E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{it-1}) = \rho_i\sigma_i^2$$

وبصفة عامة لدينا :

$$E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{it-T}) = \rho_i^T\sigma_i^2$$

مصفوفة التباين والتباين المشترك تعطى بـ : [1]

$$\Omega_\varepsilon = \frac{\sigma_i^2}{1-\rho_i^2}\begin{bmatrix} 1 & \rho_i & \rho_i^2 & \cdots & \rho_i^{T-1} \\ \rho_i & 1 & \rho_i & \cdots & \rho_i^{T-2} \\ & & \vdots & & \\ & & \vdots & & \\ \rho_i^{T-1} & \rho_i^{T-2} & \rho_i^{T-3} & & 1 \end{bmatrix}$$

مع : $\rho_i^2 \neq 1$

التقدير عن طريق المربعات الصغرى المعممة يعطينا ما يلي :

$$\hat{b} = (X'\Omega_\varepsilon^{-1}X)^{-1}\left(X'\Omega_\varepsilon^{-1}Y\right)$$

(1) للمزيد من التفصيل أنظر :

Patrick Sevestre, Econométrie des données de panel ,Paris, Dunod, 2002, p35-37.

حيث :

$$\Omega_{\varepsilon}^{-1} = \frac{1}{\sigma_i^2}\begin{bmatrix} 1 & -\rho_i & 0 & 0 & \cdots & \cdots & 0 \\ -\rho_i & 1+\rho_i^2 & -\rho_i & 0 & \cdots & \cdots & 0 \\ 0 & -\rho_i & 1+\rho_i^2 & -\rho_i & \cdots & \cdots & 0 \\ \cdots & & & & & & \\ 0 & \cdots & & & \cdots & 1+\rho_i^2 & -\rho_i \\ 0 & \cdots & & & \cdots & -\rho_i & 1 \end{bmatrix}$$

مع العام أن قيم ρ_i و σ_i^2 غير معلومة سنقوم بالتحويلات على المصفوفة، وهذا بافتراض أن قيمة r_i تمثل التقدير المتسق لقيمة ρ_i نتحصل على قيم X و Y الجديدة كما يلي:

$$Y_i^* = \begin{bmatrix} \sqrt{1-r_i^2}\, y_{i1} \\ y_{i2} - r_i y_{i1} \\ y_{i3} - r_i y_{i2} \\ \vdots \\ y_{iT} - r_i y_{i,T-1} \end{bmatrix}, X_i^* = \begin{bmatrix} \sqrt{1-r_i^2}\, x_{i1} \\ x_{i2} - r_i x_{i1} \\ x_{i3} - r_i x_{i2} \\ \vdots \\ x_{iT} - r_i x_{i,T-1} \end{bmatrix}$$

بعد تحصلنا على القيم الجديدة للمتغيرات سنقوم بتطبيق طريقة المربعات الصغرى عليها، سنتحصل على أحسن التقدير الغير متحيزة (BLUE)، وبنفس الطريقة يمكن الحصول على التقدير ذات تباين للأخطاء متجانس.

الفرع الثاني : تقدير قيمة الارتباط ρ_i

يمكن الحصول على تقدير قيمة ρ_i المتمثل في r_i بطرقتين مختلفتين متمثلتين فيمايلي :

- الطريقة الأولى : تتمثل في حساب الارتباط لكل مجموع من الأفراد إذا كان الارتباط يختلف من فرد إلى آخر، ويتم حسابه عن طريق العلاقة التالية:(180)

$$r_i = \frac{\sum_{t=2}^{T} e_{it} e_{i,t-1}}{\sum_{t=1}^{T} e_{it}^2}$$

- الطريقة الثانية : تتمثل في حساب الارتباط المشترك لكل الأفراد ρ إذا كان الارتباط نفسه، ويتم حسابه عن طريق العلاقة التالية:

$$r_i = \frac{\sum_{i=1}^{n} \sum_{t=2}^{T} e_{it} e_{i,t-1}}{\sum_{i=1}^{n} \sum_{t=1}^{T} e_{it}^2}$$

(180) IBID ,p329

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن طريقة التعامل مع النماذج القياسية لبانيل، تختلف نوعاً ما عن النماذج القياسية الكلاسيكية، بحيث أن لكل نموذج قياسي لبانيل طريقة معينة لتقديره؛ بحيث إذا كان أحسن نموذج للمعطيات مأخوذة هو نموذج ذو الأثر الثابت، فإن أحسن طريقة لتقدير هذه المعطيات تتمثل في طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرة الصورية (LSDV)، أما إذا كان أحسن نموذج هو النموذج ذو الأثر العشوائي فان أحسن طريقة تتمثل في طريقة المربعات الصغرى المعممة أو طريقة التفكيكيك المتمثلة في المقدر ما بين الأفراد Between و المقدر داخل الأفراد Within .

من أجل التفرقة بين أحسن نموذج ما بين النموذج الكلي (Pooled) و النموذج ذو الأثر الثابت، نستعمل اختبار الأثر الجماعي والذي يأخذ بعين الاعتبار معامل التحديد لكلا التقديرين، وهذا من أجل أخذ أحسن نموذج؛ أما من أجل إثبات وجود الأثر العشوائي وقبوله في المرحلة الأولى نستعمل اختبار(Breusch and Pagan) والذي يستعمل مضاعف لاقرانج، بينما لأخذ أحسن نموذج ما بين كل من النموذج ذو الأثر العشوائي والثابت؛ نستعمل اختبار هوسمان(Hausman).

إن المراحل التي ذكرناها صالحة في حالة عدم وجود ارتباط الأخطاء و تجانس تباينات الأفراد، وبالتالي فلا بد من اختبار وجود أو عدم وجود تجانس تباين الأخطاء، ومن أجل ذلك نستعمل اختبار Wald، في حالة وجود عدم تجانس يم التخاص منه بتحويل المتغيرات عن طريق قسمتها على تبايناها؛ ثم نقوم بإعادة تقدير النموذج، أما في حالة ارتباط الأخطاء من الدرجة(1)، نتخاص منه باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة .

الفصل الخامس

دراسة ميدانية للبيانات

تمهيد :

سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة العينة المأخوذة من أجل تحديد أثار الإنفتاح على كل من النمو والدخل، وعليه سنقوم بتحليلها عن طريق مؤشر التنمية البشرية والذي كما ذكرناه يقوم بقياس درجة التنمية، والذي بفضله سنقوم بترتيب الدول، وبإعطاء درجة نمو هذا المؤشر خلال العشريتين الماضيتين؛ وهذا بالأخذ بعين الاعتبار تصنيف منظمة الأمم المتحدة؛ بالإضافة إلى ذلك سنقوم بتحليل العينة باستعمال طريقة تحليل المعطيات بالمركبات الرئيسيةACP وبتصنيف الدول التابعة لهذه العينة، وهذا بأخذ مجموعة من المتغيرات الاقتصادية؛ سنتطرق كذلك إلى دراسة علاقة النمو بشروط الدخل الابتدائية، وإلى تقارب وتباعد الدخل الفردي ما بين الدول التابعة لهذه العينة، مع دراسة تطور الانفتاح في هذه الدول.

من أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتمثل في التحليل الوصفي للمعطيات بينما المبحث الثاني يختص بتحليل المعطيات عن طريق ACP؛ أما المبحث الثالث يختص بدراسة كل من نمو تباين الدخل والانفتاح .

المبحث الأول : دراسة وصفية للمعطيات

من أجل دراسة العلاقة بين النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أخذنا مجموعة من الدول النامية عددها 26 دولة، من خصوصيات هذه الدول اختلافها من حيث البنية الاقتـصادية رغم انتمائها إلى مجموع الدول النامية وبالتالي لا يوجد تقارب اقتصادياتها، ولهـذا الغـرض سنقوم بتجميعها حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة؛ تصنف العينة المأخوذة حسب المنـاطق إلى ثلاث مناطق، الدول الإفريقية وفي هذه المجموع تنقسم بدورها إلى دول شـمال إفريقيـا، ودول جنوب الصحراء،أما الدول الأسيوية فهي تنقسم إلى دول غـرب أسـيا، ودول أسـيوية أخرى.

المطلب الأول : الدول الإفريقية

الفرع الأول: ترتيب الدول الإفريقية حسب مؤشر التنمية البشرية(*):

عدد الدول الإفريقية التي قمنا بدراستها 14 دولة، و كما ذكرنا أن هذه المجموعة تنقسم بدورها إلى مجموعتين، مرتبة حسب مؤشر التنمية البشرية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 4 : ترتيب الدول الإفريقية حسب مؤشر التنمية البشرية

البلد	تونس *	الجزائر *	مصر *	المغرب *	الكاميرون	أوغندا	نيجيريا	السنغال	بنين	التشاد	المالي	بوركينافاسو	النيجر	سيراليون
الترتيـــب العالمي حسب IDH 2002 وقيمة (IDH)	(0.745)92	(0.704)108	(0.653)120	(0.620)125	(0.501)141	(0.493)146	(0.466)151	(0.437)157	(0.421)161	(0.379)167	(0.326)174	(0.302)175	(0.292)176	(0.273)177
PIB(PPA) دولار	6760	5760	3810	3810	2000	1390	860	1580	1070	1020	930	1100	520	520

(*) دول شمال افريقيا.

المصدر : Rapport Mondiale Sur Le Développement Humain 2004, p140-142

(*) يشمل مؤشر التنمية البشرية كل من المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، المستوى التعليمي، و المستوى المعيشي المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل.

نلاحظ حسب مؤشر التنمية البشرية لـ 2002 بأن الدول الأكثر تطورا في هذه المجموعة متمثلة في تونس، وهذا سواءًا من حيث مؤشر التنمية أو من حيث الدخل الفردي، وأن أحسن الدول المتطورة اقتصاديا متواجدة في شمال إفريقيا، بالإضافة إلى ذلك فإن ترتيب الدولة غير مرتبط بدخلها الفردي، حيث هناك دول ذات دخل فردي منخفض ولكن مرتبتها أحسن من الدول الأخرى ذات الدخل الفردي المرتفع، وعلى سبيل المثال نيجريا؛ وما يمكن ملاحظته كذلك أن كل دول شمال إفريقيا لها مؤشر تنمية متوسط، بينما الدول إفريقيا جنوب الصحراء كلها لها مؤشر تنمية بشرية ضعيف ماعدا الكامرون والتي لها مؤشر تنمية متوسط ولكنه يقترب كثيرا من الدول إفريقيا جنوب الصحراء الأخرى.

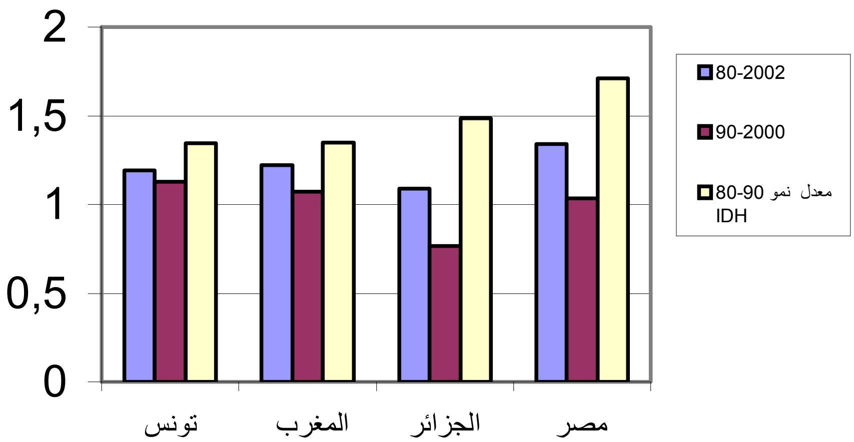
الفرع الثاني : **تطور نمو مؤشر التنمية البشرية للدول الإفريقية**

أولاً : تطور نمو مؤشر التنمية البشرية لدول شمال إفريقيا:

كما هو ملاحظ في الشكل رقم 5، تعتبر الجزائر من الدول التي عرفت أقل معدل نمو للتنميـة البشرية في الفترة مابين 1980 -2002، ويمكن إرجاعه إلى العشرية السوداء التـي عرفتهـا خلال الفترة ما بين 1990-2000 (*•)، كما هو ملاحظ فإن معدل نموها البشري في هذه الفترة هو الأقل مقارنة بكل دول شمال إفريقيا المدروسة؛ أما الدول التي عرفت أكبر معدل نمو فـي هذه الفترة هي تونس والذي يقدر بـ 1.29 % ، إلا أنه في الفترة ما بـين الفتـرة 80-1990 صنفت الجزائر في المرتبة الثانية بعد مصر؛ ثم تليها تونس و المغرب بنفس معدل نمو.

(*.)نظرا لعدم توفر قيمة مؤشر التنمية البشرية لسنة 2000 لـ مصر قمنا بتعويضه بسنة 2002

الشكل رقم 5 : تطور معدل التنمية البشرية في شمال إفريقيا



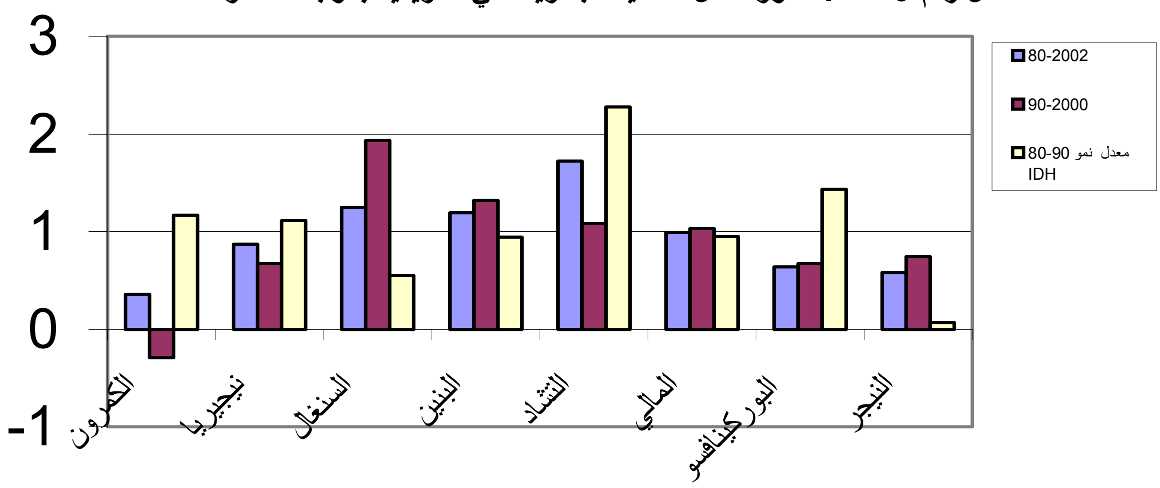
المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالتقرير العالمي للتنمية البشرية 2004

ثانيا: تطور معدل نمو مؤشر التنمية البشرية لدول إفريقيا جنوب الصحراء :

إن الدولة التي عرفت أقل معدل نمو لمؤشر التنمية البشرية هي الكامرون، أما الدولة التي عرفت أكبر معدل نمو لمؤشر التنمية البشرية هي التشاد؛ وهذا يعني أن هناك مجهودات جبارة تبذل من طرف هذه الدولة حتى ترفع من نموها وتنميتها غير أنه يبقى هذا المؤشـر مـنخفض مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى؛ تعرف السنغال أكبر نمو لمعدل تنميتها في العشرية الماضية(90-2000) [•]؛ على غرار الكامرون التي عرفت تقهقر وتلاشي لمعدل تنميتها حتـى أصـبح سلبيا، وهذا دون أن ننسى معدل النمو المنخفض الذي عرفته النيجر خلال الفترة 80-90؛ وإذا قارنا معدل نمو مؤشر التنمية البشرية لدول إفريقيا جنوب الصحراء مع دول شمال إفريقيا فإنه على العموم منخفض مقارنة بهذه الأخيرة.

[•] نظرا لعدم توفر قيمة مؤشر التنمية البشرية لسنة 2000 لكل من الكامرون، المالي ونيجريا قمنا بتعويـضه بـسنة 2002؛ أما فيما يخص عدم وجود السيراليون و أوغندة في الشكل راجع إلى عدم وجود الإحصائية المتعلقـة بمؤشـر التنمية في السنوات المدروسة .

الشكل رقم 6 : تطور معدل التنمية البشرية في افريقيا جنوب الصحراء



المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالتقرير العالمي للتنمية البشرية 2004

المطلب الثاني : الدول الأسيوية

الفرع الأول : ترتيب الدول الأسيوية حسب مؤشر التنمية البشرية:

تقدر عدد الدول الأسيوية التي قمنا بدراستها 12 دولة، وهي تنقسم إلى دول غرب أسيا(وهي متملثة في الدول العربية) و دول أسيوية أخرى، وترتب هذه الدول حسب مؤشر التنميـة البشرية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 5 : ترتيب الدول الأسيوية حسب مؤشر التنمية البشرية

البلد	الترتيب العالمي حسب IDH 2002 وقيمـــة (IDH)	PIB(PPA)
البحرين*	(0.843)40	17170
الكويت *	(0.838)44	16240
قطر *	(0.833)47	19844
الامارات العربية*	(0.824)49	22420
ماليزيا	(0.793)59	9120
المملكة العربية السعودية	(0.768)77	12650
عمان*	(0.77)74	13340
ماديف(Maldives)	(0.752)84	4798
الأردن*	(0.750)90	4220
أندونيسيا	0.692)111	3230
بنغلاديش	(0.60)138	1700
باكستان	(0.49)142	1940

(*) دول غرب أسيا (تمثل الدول العربية) .

المصدر : Rapport Mondiale Su r Le Développement Humain 2004, p140 - 142

من خلال مؤشر التنمية البشرية لـ 2002 نلاحظ أن الدول ذات أحسن تنمية بشرية متمثلة في الدول العربية المصدرة للبترول، ثم تليها الدول الأسيوية المصدرة للمنتوجات المصنعة، وما يمكن ملاحظته أنه رغم وجود دخل فردي معتبر لبعض البلدان فإن تنميتها البشرية ضعيفة؛ مقارنة بدول أخرى ذات دخول أقل، وهذا راجع إلى السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة؛ حيث توجود ثلاث بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة وهي ممثلة بكل من البحرين، الإمارات العربية المتحدة، و قطر؛ وتوجد دولة واحدة ذات تنمية بشرية منخفضة وهي باكستان، وعليه فإن أغلب الدول الأسيوية المدروسة هي ذات تنمية بشرية متوسطة.

الفرع الثاني : تطور معدل نمو مؤشر التنمية البشرية للدول الأسيوية

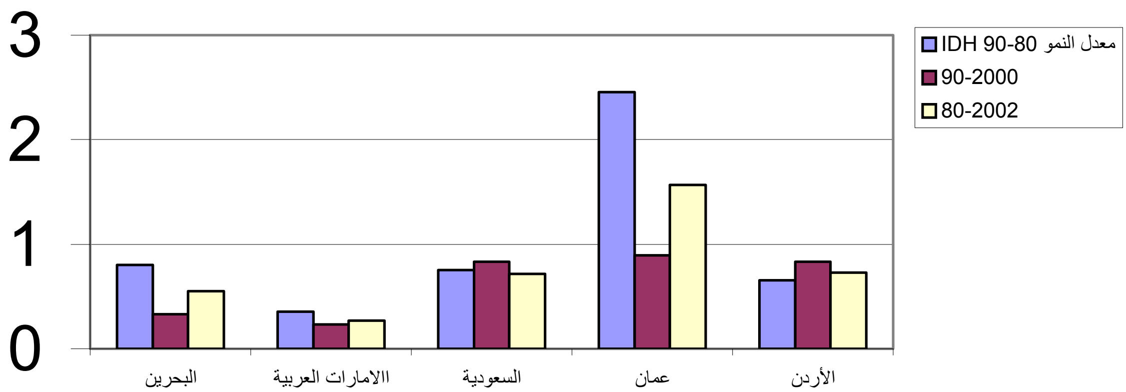
أولا: تطور معدل نمو مؤشر التنمية البشرية لدول غرب أسيا (الدول العربية)

كما هو ملاحظ في الشكل رقم 7، تعتبر البحرين و الإمارات من الدول التي عرفـت أقل معدل نمو لتنمية البشرية في الفترة مابين 1990 -2000[•]، وهذا رغم انتمائها إلـى دول

[•]نظرا لعدم توفر قيمة مؤشر التنمية البشرية لسنة 1990 لـكل من قطر و الكويت، لم ندخل هذه الدول في الشكل البياني.

ذات التنمية البشرية المرتفعة؛ أما فيما يخص عمان فهي الدولة الوحيـدة التـي تمكنـت مـن الاقتراب من الدول الأخرى وهذا رغم نموها المنخفض في بداية الثمانينات، أمـا الأردن فقـد عرفت تقريبا نفس النمو الذي عرفته المملكة العربية السعودية.

الشكل رقم 7: تطور معدل نمو التنمية البشرية في غرب أسيا (الدول العربية)

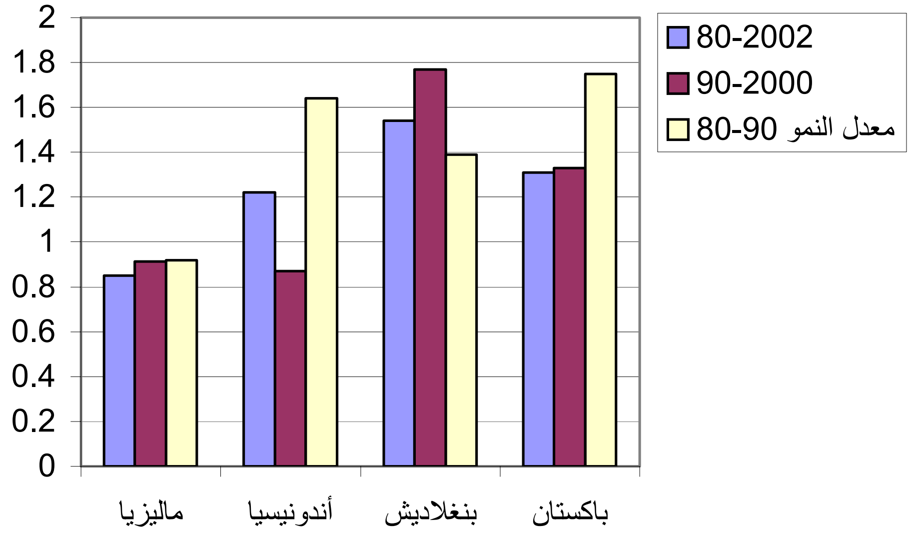


المصدر : من إعداد الباحث بالإستعانة بالتقرير العالمي لتنمية البشرية 2004

ثانيا: تطور معدل نمو مؤشر التنمية البشرية للدول الأسيوية ماعدا الدول العربية :

كما هو مبين في الشكل الموالي؛ فإن الدولة التي عرفت أقل زيادة فـي نمـو مؤشـرها البشري هي ماليزيا، وهذا في كل الفترات المدروسة، إلا أن نمو هذا المؤشر سـمح لهـا مـن الاقتراب من الدول ذات مؤشر التنمية المرتفع بعدما كانت تقترب من الدول ذات التنمية البشرية المنخفض، كذلك ما يمكن استنتاجه هو أن أكبر نمو لمؤشر التنمية البشرية متواجد في الـدول الأقل تطورا، حيث بعدما كانت تنتمي دولة البنغلاديش إلى فئة الدول ذات مؤشر التنمية البشرية الضعيف أصبحت في الألفية الثالثة تنتمي إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، نفـس الملاحظة فيما يخص الباكستان إلى أنها اقتربت من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ولكنها لا تنتمي بعد إليها.

الشكل رقم 8 : معدل نمو التنمية البشرية للدول الأسيوية ماعدا الدول العربية



المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بالتقرير العالمي لتنمية البشرية 2004

المبحث الثاني : تحليل العينة باستعمال طريقة ACP

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض العينة المدروسة عن طريق تحليل المعطيات بالمركبات الرئيسية(Analyse en composantes principales) [181]، والتي تسمح لنا بإسقاط مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ومجموعة من الأفراد (الدول) المتعلقة بالعينة؛ حيث المتغيرات المأخوذة ممثلة بكل من الميزان التجاري(*bpbc*)، نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخام (*pepib*)، نسبة الواردات من الناتج الداخلي الخام (*pipib*)، معدل النمو السنوي لواردات (*tim*)، معدل تغير العملة الوطنية بالنسبة للدولار(*tmd*)، معدل النمو السنوي للسكان (*tcp*)، معدل النمو السنوي للصادرات(*tex*)، الناتج الداخلي الخام الفردي(*PIBh*)؛ سيتم تحليل هذه العينة خلال ثلاث عشريات (1981-1991-2001)، بالإضافة إلى هذا سنقوم بتصنيف هذه الدول حسب المتغيرات.

المطلب الأول: مقارنة وتحليل الدول الإفريقية

من أجل تحليل هذه العينة سنقوم بإسقاط المتغيرات المدروسة، ثم إسقاط الدول، وبعد ذلك نقوم بتصنيفها إلى مجموعات.

الفرع الأول : إسقاط المتغيرات

أولاً: تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات

كما هو ملاحظ في الشكل رقم 9، فإن هناك علاقة طردية بين نسبة الـصادرات مـن الناتج الداخلي الخام (*pepib*)،و الناتج الداخلي الخام الفردي(*PIBH*)[182]، وهذا مهما كانت السنة المدروسة وعليه فإن بالنسبة للدول الإفريقية فإن الصادرات تلعب دوراً أساسيا في تحديد الدخل الفردي، بينما فيما يخص العلاقة بين نسبة الواردات من الناتج الـداخلي الخـام (*pipib*)

---

(181) للمزيد من التفصيل في كيفية الإسقاط أنظر :
- Michel Jambu , Méthodes de base de l'analyse des données , Paris, éditions Eyrolles , 1999, p155-177.
-Ludovic Lebart, Alain Morineau, Marie Piron, Statistique exploratoire multidimensionnelle, 3édition,Paris,Dunod,2000,p32-66

(182) فيما يخص القيم الخاصة بمصفوفة الارتباطات ونسبة المعنوية لكل ارتباط والنتائج الحسابية لطريقة ACP على الدول الإفريقية أنظر الملحق رقم 1 .

ونسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخام (*pepib*) فإنه توجد علاقة إيجابية أي طردية فيما بينها وذلك خلال سنة 1981 و 1991، ولكن هذا غير صالح في 2001 حيث أن العلاقة غير موجودة أصلا، غير أنه ما نلاحظه هو التأثير الإيجابي لهذه الأخيرة على الميزان التجاري(BPBC) في سنة 2001؛ غير أننا ما نلاحظه هو وجود العلاقة العكسية ما بين الناتج الداخلي الخام الفردي(*PIBH*) و معدل نمو السنوي للسكان (*tcp*)، حيث كلما ارتفع عدد السكان كلما انخفض الدخل الفردي، وهذا صالح لكل السنوات المدروسة، بالاضافة إلى ذلك نلاحظ التأثير السلبي لمعدل نمو السكان على نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخام (*pepib*) وهذا في سنة 2001 فقط؛ وما يمكن ملاحظته كذلك أن معدل النمو السنوي للواردات (*tim*) له أثر على كل من الميزان التجاري(BPBC) و معدل نمو السنوي لصادرات(*tex*)) إلا في سنة 1981 فقط، بيد أنه لا يؤثر على هذه الأخيرة في السنوات الأخرى، حيث أنه يتأثر إيجاباً بالتغير في المعدل السنوي للصادرات، أي أن ارتفاع الواردات يؤدي إلى ارتفاع الصادرات، بينما الارتفاع معدل السنوي للواردات يؤدي إلى انخفاض الميزان التجاري.

إن معدل تغير العملة الوطنية بالنسبة للدولار(*tmd*) له أثر إيجابي على كل من (نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخام (*pepib*)، معدل النمو السنوي للصادرات(*tex*)، ومعدل النمو السنوي للواردات (*tim*))، أي أن انخفاض العملة الوطنية له أثار على هذه الأخيرة وهذا خلال سنة 1981؛ غير أن هذا التأثير الإيجابي موجود إلا في معدل النمو السنوي للواردات (*tim*)) وهذا في سنة 1991، وفي معدل نمو السنوي لصادرات(*tex*) سنة 2001.

ثانياً: نسبة التمثيل لكل محور و المتغيرات المحددة له

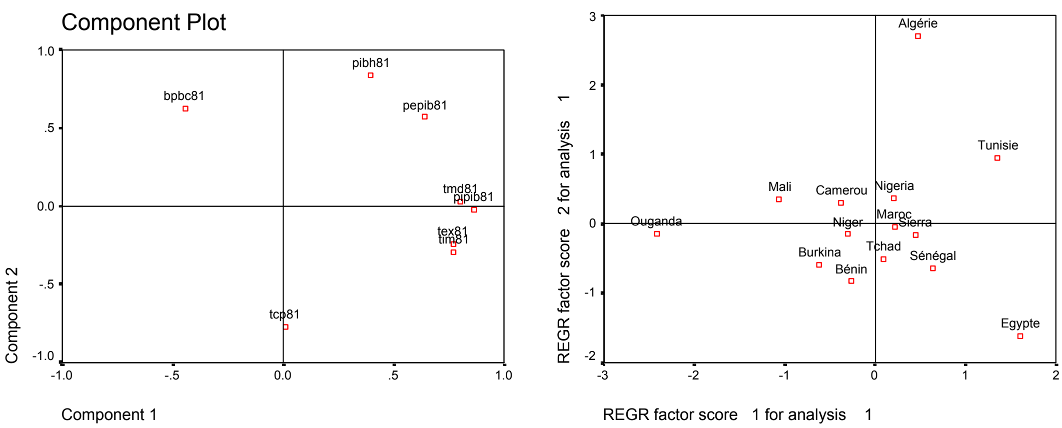
أ- **نسبة التمثيل في سنة (1981) :** تقدر نسبة التمثيل للمتغيرات في المستوي للمتغيرات بـ 68.82 %، بحيث نسبة تمثيل المحور الأفقي تقدر بـ 41.86% والمتغيرات المحددة لهذا الأخير هي (معدل تغير العملة الوطنية بالنسبة للدولار(*tmd*)، نسبة الواردات من الناتج الداخلي الخام (*pipib*)، معدل النمو السنوي للصادرات(*tex*)، ومعدل النمو السنوي للواردات (*tim*))؛ أما نسبة تمثيل المحور العمودي 26.96% وأما المتغيرات المحددة لهذا الأخير(الناتج الداخلي الخام الفردي(*PIBH*) ومعدل النمو السنوي للسكان (*tcp*)).

ب- **نسبة التمثيل في سنة (1991):** تقدر نسبة التمثيل للمتغيرات في المستوي للمتغيرات بـ ـ 51.58%، بحيث نسبة تمثيل المحور الأفقي تقدر بـ 30.77% والمتغيرات المحددة لهذا الأخير هي (معدل تغير العملة الوطنية بالنسبة للدولار(*tmd*)، نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخـام (*pepib*)، نسبة الواردات من الناتج الداخلي الخام (*pipib*)، معدل النمو السنوي للـسكان (*tcp*)، الناتج الداخلي الخام الفردي(*PIBH*)) ؛ أما نسبة تمثيل محور العينـات 20.81% والمتغـرات المحددة لهذا الأخير(معدل النمو السنوي للواردات (*tim*) الميزان التجاري (BPBC)).

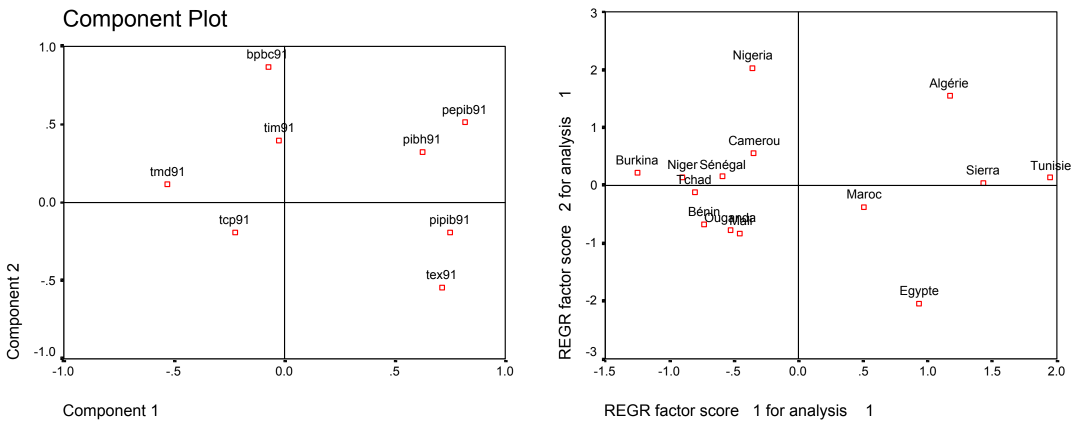
ج- **نسبة التمثيل في سنة (2001):** تقدر نسبة التمثيل للمتغيرات في المستوي للمتغيرات بـ ـ 56.74%، بحيث نسبة تمثيل المحور الأفقي تقدر بـ 34.89% وتمثل المتغيـرات المحـددة لهـذا الأخير نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخام (*pepib*)، ومعـدل النمـو الـسنوي للـسكان (*tcp*)). أما نسبة تمثيل محور العمودي 21.85% والمتغيرات المحددة لهذا الأخير(معـدل النمـو السنوي للواردات (*tim*)،و نسبة الواردات من الناتج الداخلي الخام (*pipib*)).

الشكل رقم 9: مقارنة بين الدول الإفريقية خلال ثلاث عشريات

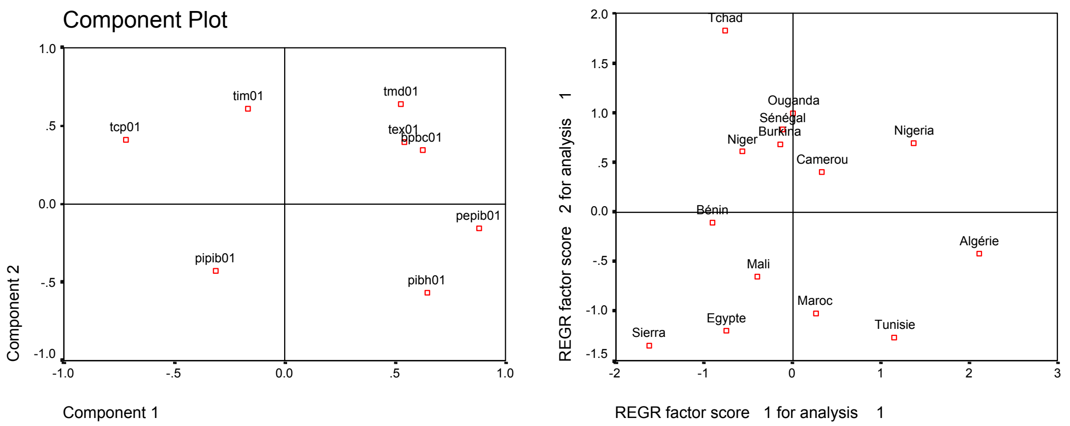
أ-إسقاط الدول باستعمال معطيات سنة 1981.



ب- إسقاط الدول باستعمال معطيات سنة 1991.



ج- إسقاط الدول باستعمال معطيات سنة 2001



المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بمعطيات المركز الإحصائي والبحث الاقتصادي والاجتماعي للدول الإسلامية(SESRTCIC)، باستعمال برنامج SPSS Version 8

الفرع الثاني : إسقاط الأفراد

كما هو ملاحظ في الشكل رقم 9 أعلاه، وبالمقارنة مع إسقاط المتغيرات نلاحظ أن كـل من الجزائر و تونس تبقى من البلدان ذات الناتج الداخلي الخام الفردي(*PIBH*) المرتفـع مهمـا كانت السنة المدروسة، وبالإضافة إلى قيمة نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخام)

(*pepib*) والتي تبقى مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى، وما يلفت الانتباه هو اقتراب نيجيريا من هاتين الدولتين وبالأخص بالجزائر، وهذا ربما راجع إلى طبيعة المنتوج التي تعتمد عليه هاتين الدولتين في التصدير و المتمثل في البترول[*]؛ أما الدول المتمثلة في دول إفريقيا جنوب الصحراء المدروسة و المتمثلة في(الكامرون، السنغال،المالي، النيجر، تشاد، و البوركينافاسو، البنين، أوغندة، سيراليون) والتي تتقارب فيما بينها من حيث بنية تجارتها الخارجية وذلك مهما كانت السنة المدروسة، بالإضافة إلى أن هذه البلدان تتميز بتغير العملة الوطنية بالنسبة للدولار(*tmd*) بقيمة تفوق العينة المدروسة وبالأخص في الثمانينات؛ أما بالنسبة لمصر فإنها تبقى منعزلة نوعا ما عن الدول الأخرى، وإذا قمنا بتصنيفها فهي تنتمي إلى البلدان ذات النسبة المرتفعة للواردات من الناتج الداخلي الخام،وعلى العموم فهي تقترب من تونس وعليه فإنها تنتمي جغرافيا واقتصاديا إلى دول شمال إفريقيا؛ نفس الشيء بالنسبة للمغرب إلا انه بالنسبة لهذه الأخيرة فإنها في بداية الثمانينات كانت تقترب أكثر من الدول إفريقيا جنوب الصحراء.

الفرع الثالث : تصنيف الدول الإفريقية

من أجل تصنيف هذه الدول إلى مجموعة متجانسة، حسب المتغيرات المذكورة، سنقوم بتطبيق طريقة WARD للتصنيف والتي تتمثل في اختيار المجموعات بحيث يكون التباين فيما بينها أصغري[183]؛ بعد تطبيق هذه الطريقة على الدول الإفريقية باستعمال المتغيرات المذكورة أعلاه تحصلنا على الشكل التالي :

---

[*] الجزائر و نيجيريا هما عضوان في المنظمة الدول المنتجة للبترول (OPEP).

[183] للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر :

-Brigitte Escofier, Jérome Pagès, Analyses factorielles simple et multiples, 3éditon ,Paris, Dunod, 1998, p35-54

- Edwin Diday, Jacques Lemaire, Jean Pouget ,Fraçoise Testu, éléments d'analyse de données,Paris, Bordas, 1982, p73-135.

الشكل رقم10: يبين تصنيف البلدان الإفريقية(سنة 2001) حسب طريقة WARD (*)

(Dendrogram using Ward Method)

```
                         Rescaled Distance Cluster Combine

    C A S E      0         5        10        15        20        25
  Label    Num  +---------+---------+---------+---------+---------+

  Burkina    3   -+
  Sierra    12   -+
  Tchad     13   -+
  Niger      8   -+
  Ouganda   10   -+
  Camerou    4   -+---+
  Mali       6   -+   I
  Sénégal   11   -+   +-------+
  Bénin      2   -+   I       I
  Maroc      7   -+---+       +-----------------------------------+
  Tunisie   14   -+           I                                   I
  Egypte     5   -------------+                                   I
  Algérie    1   -+-----------------------------------------------+
  Nigeria    9   -+
```

المصدر : من إعداد الباحث (باستخدام برنامج SPSS Version 8)

حسب الشكل أعلاه يمكن تقسيم مجموعة الدول الإفريقية إلى ما يلي :

المجموعة الأولى : تتمثل في المجموعة المتكونة من (البوركينافاسو، السيراليون، أوغندة، الكامرون، المالي، التشاد ، النيجر، السنغال، البنين) والتي تمثل مجموعة الدول إفريقيا جنوب الصحراء.

المجموعة الثانية: متمثلة في المغرب و تونس والتي يمكن أن نضيف لها مصر والتي تمثل شمال إفريقيا.

و المجموعة الثالثة: متمثلة في الجزائر و نيجيريا والتي كليهما بلدان تعتمد على البترول، بالإضافة لانتمائهما إلى منظمة الدول المنتجة للبترول(OPEP).

(*) أنظر في الملحق رقم 1، من أجل الحصول على نتائج الشكل.

المطلب الثاني : مقارنة و تحليل الدول الأسيوية

سنقوم في هذا المطلب بنفس المراحل التي قمنا بها في مجموعة الدول الإفريقية من أجل دراسة أو تحليل هذه الدول وتصنيفها إلى مجموعات.

الفرع الأول : إسقاط المتغيرات

أولاً: تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات

من خلال الشكل 11 نلاحظ أن العلاقة بين نسبة الصادرات من الناتج الـداخلي الخـام (*pepib*) والناتج الداخلي الخام الفردي(*PIBH*)[184] طر دية وذلك مهما كانت السنة المدروسـة، غير أنها أقل قيمة من الارتباط الذي وجدناها في الدول الإفريقية؛ أما فيما يخص العلاقة بـين نسبة الواردات من الناتج الداخلي الخام (*pipib*) ونسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخـام (*pepib*) فإن العلاقة إيجابية أي طردية فيما بينها وذلك خلال التسعينات وخلال سنة2001، على عكس الدول الإفريقية التي لم نجد فيها علاقة في سنة 2001؛ وما يمكن ملاحظته كـذلك هـو وجود علاقة إيجابية بين معدل تغير العملة الوطنية بالنسبة للدولار(*tmd*) و الناتج الداخلي الخام الفردي(*PIBH*)، وهذا خلال نفس السنوات التي وجدناها في المتغيـرات المـذكورة أعـلاه((*pepib*)،(*pipib*))، وهذا على غرار الدول الإفريقية التي لم نجد فيها هذه العلاقة؛ وفيما يخص معدل النمو السنوي للسكان (*tcp*)، ليس لها نفس الأثر الذي وجدناه في الدول الإفريقية، حيـث أنها تؤثر سلباً على الناتج الداخلي الخام الفردي(*PIBH*) و بين نسبة الواردات من الناتج الداخلي الخام (*pipib*) وهذه العلاقة موجودة إلا في الثمانينات، على غرار الدول الإفريقية التي وجـدنا فيها العلاقة المتمثلة في انخفاض الدخل الفردي كلما ارتفع عدد السكان؛ بالإضافة إلـى ذلـك وجدنا علاقة سلبية بين هذه المتغيرة (TCP) و نسبة الواردات من الناتج الداخلي الخـام (*pipib*) وهذا في الثمانينات فقط؛ وبالنسبة للميزان التجاري(BPBC) فإننا نلاحظ أنه يتأثر إيجاباً بمعـدل النمو السنوي للسكان (*tcp*) وهذا خلال سنوات التسعينات فقط؛ وما يمكن ملاحظته كـذلك أن معدل النمو السنوي للصادرات(*tex*) له اثر إيجابي على معدل النمو السنوي للـواردات (*tim*)

---

[184] فيما يخص القيم الخاصة بمصفوفة الارتباطات ونسبة المعنوية لكل ارتباط ونتائج الحسابية لطريقة ACP على الدول الأسيوية أنظر الملحق رقم 2 .

في التسعينات و سنة 2000، غير أن هذه العلاقة نجدها إلا في الثمانينات فيما يخص الدول الإفريقية؛ وما يمكن ملاحظته كذلك أن تغير العلاقة بين معدل النمو السنوي للواردات (*tim*) و نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخام (*pepib*)، حيث نجدها عكسية في الثمانينات و طردية في التسعينات، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ وجود علاقة إيجابية بين كل من معدل النمو السنوي للواردات (*tim*) و نسبة الواردات من الناتج الداخلي الخام (*pipib*) وهذا خلال الثمانينات و التسعينات؛ وما يلفت الانتباه كذلك هو وجود علاقة إيجابية بين كل من معدل تغير العملة الوطنية بالنسبة للدولار (*tmd*) و نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخام (*pepib*) خلال الثمانينات وسنة 2000؛ بالإضافة إلى ذلك وجود علاقة عكسية بين معدل تغير العملة الوطنية بالنسبة للدولار(*tmd*) و معدل النمو السنوي للواردات (*tim*) وهذا في الثمانينات فقط، على الدول الإفريقية التي وجدناه علاقة عكسية.

ثانياً: نسبة التمثيل لكل محور و المتغيرات المحددة له

أ- نسبة التمثيل في الثمانينات: تقدر نسبة التمثيل للمتغيرات في المستوي للمتغيرات بـ 61.99 %، بحيث نسبة تمثيل المحور الأفقي تقدر بـ 33.77% والمتغيرات المحددة لهذا الأخير هي (معدل تغير العملة الوطنية بالنسبة للدولار(*tmd*)، معدل النمو السنوي لصادرات(*tex*)، نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخام (*pepib*) ومعدل النمو السنوي للواردات (*tim*)؛ أما نسبة تمثيل المحور العمودي 28.22%، بحيث المتغيرات المحددة لهذا الأخير(كل من نسبة الواردات من لناتج الداخلي الخام (*pipib*)، والميزان التجاري(BPBC)).

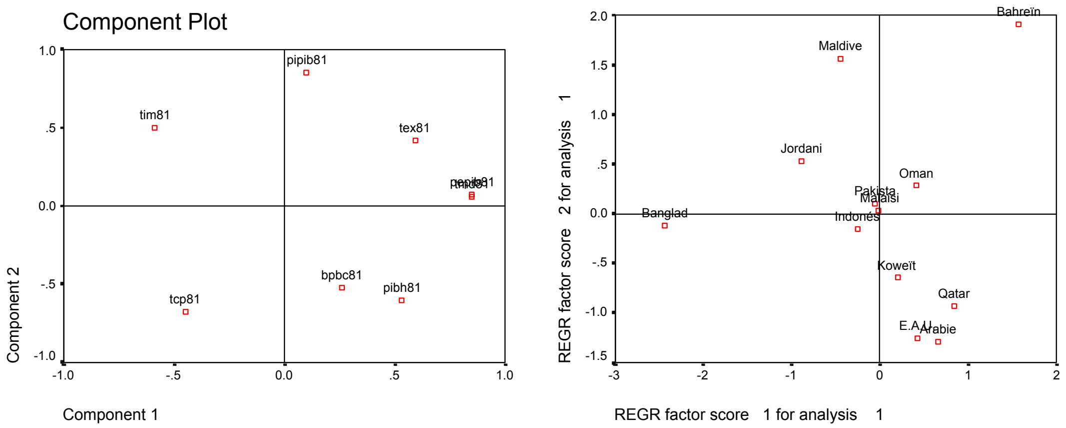
ب- نسبة التمثيل في التسعينات : تقدر نسبة التمثيل للمتغيرات في المستوي للمتغيرات بـ 61.54%، بحيث نسبة تمثيل المحور الأفقي تقدر بـ 34.78% ، حيث من المتغيرات المحددة لهذا الأخير لدينا (نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخام (*pepib*)؛ أما بالنسبة لتمثيل المحور العمودي 26.76% بحيث نجد معدل تغير العملة الوطنية بالنسبة للدولار(*tmd*)، هو الأكثر تمثيل .

ج- نسبة التمثيل (سنة 2001): تقدر نسبة التمثيل للمتغيرات في المستوي للمتغيرات بـ 50.55%، بحيث نسبة تمثيل المحور الأفقي تقدر بـ 27.52% والمتغيرات الممثلة لهذا الأخير لدينا، الناتج الداخلي الخام الفردي(*PIBH*)، الميزان التجاري(BPBC)، معدل النمو السنوي للصادرات(*tex*)، ومعدل النمو السنوي للسكان (*tcp*)؛ أما فيما يخص نسبة تمثيل المحور العمودي فهي تقدر بـ26.03%، أما المتغيرات المحددة لهذا الأخير متمثلة في كل من نسبة

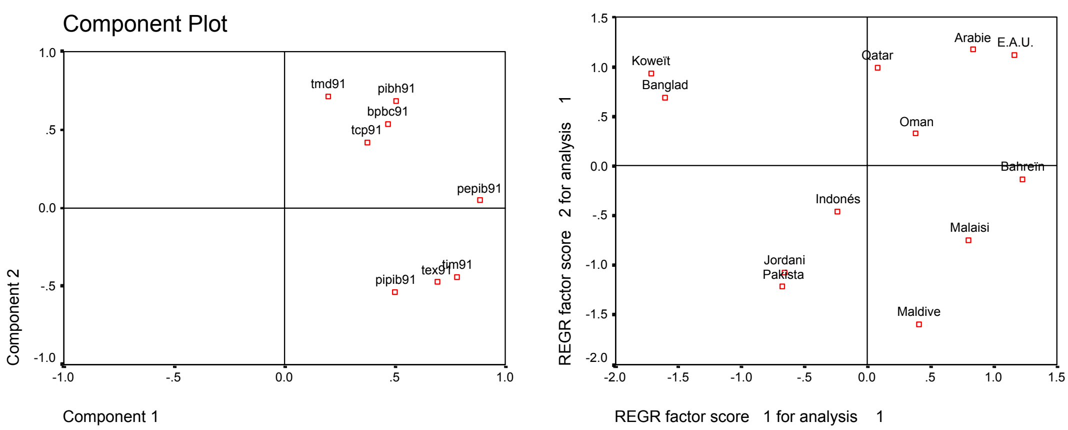
الصادرات من الناتج الداخلي الخام (*pepib*) ومعدل نمـو الـسنوي للـسكان (*tcp*)، ونـسبة الواردات من لناتج الداخلي الخام (*pipib*)).

الشكل رقم 11 : مقارنة بين الدول الأسيوية خلال ثلاث عشريات

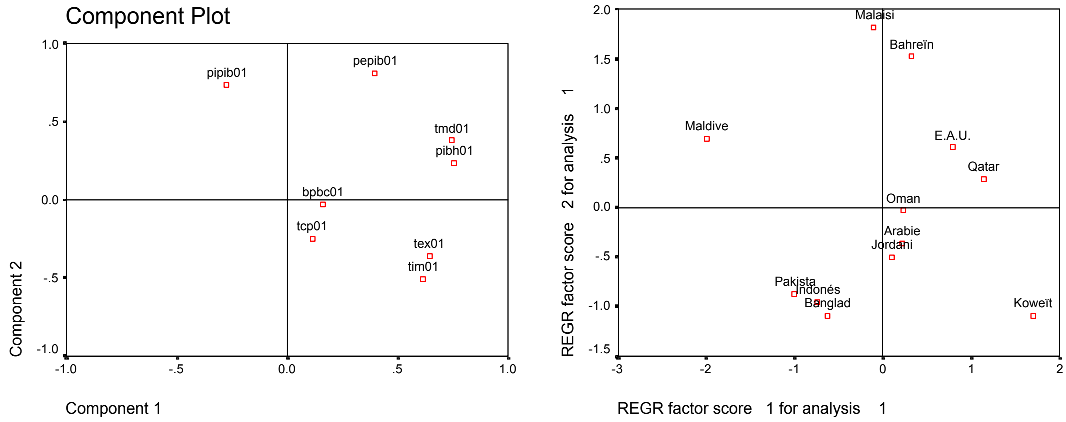
أ- إسقاط الدول باستعمال معطيات سنة 1981.



ب- إسقاط الدول باستعمال معطيات سنة 1991.



ج- إسقاط الدول باستعمال معطيات سنة 2001



المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بمعطيات المركز الإحصائي والبحث الاقتصادي والاجتماعي للدول الإسلامية(SESRTCIC)(باستعمال برنامج SPSS Version 8**).**

الفرع الثاني : إسقاط الأفراد

كما هو ملاحظ في الشكل رقم 11 أعلاه، وبالمقارنة مع إسقاط المتغيرات نلاحظ، أنـه تبقى الدول الخليج المنتجة للبترول المتمثلة في كل من (المملكة السعودية، قطـر، الإمـارات العربية المتحدة، و عمان، الكويـت، والبحـرين) مـن الـدول ذات النـاتج الـداخلي الخـام الفردي(*PIBH*) المرتفع في جميع سنوات الدراسة، وما يمكن ملاحظته هو ابتعاد الكويت عـن هذه المجموعة نوعاً ما، بالإضافة إلى اقتراب أندونيسيا من هذه المجموعة(*)؛ تعتبر كـل مـن البحرين و ماليزيا متقاربتين من حيث نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخام (*pepib*) والناتج الداخلي الخام الفردي(*PIBH*) وذلك في كل من سنة 1991 و 2001، وهذا رغم انتماء ماليزيـا إلى الدول النامية المصدرة للمواد المصنعة؛ بالإضافة إلى ذلك فإنه تبقى دولة المالديف منعزلـة على الدول الأخرى مهما كانت السنة؛ أما الأردن فهي تبتعد قليل من دول شرق أسيا وتقـرب أكثر من الدول الأسيوية الأخرى؛ ويرجع التقارب بين البـنغلاديش و الكويـت فـي التسعينات إلى انخفاض نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخـام (*pepib*) للكويـت وبتـالي أصبحت تقترب من البنغلاديش، حيث من خصوصيات هذه الأخيـرة أنهـا ذات أقـل نـسبة

(*) أندونيسيا، الإمارات، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية هم أعضاء في المنظمة الدولة المنتجة للبترول (OPEP).

الصادرات من الناتج الداخلي الخام (*pepib*) وهذا مهاما كانت السنة المدروسـة؛ ومـا يمكـن ملاحظته هو اقتراب الباكستان من الأردن.

الفرع الثالث : تصنيف الدول الأسيوية

من أجل تصنيف هذه الدول إلى مجموعة متجانسة، حسب المتغيرات المذكورة، سـنقوم بتطبيق نفس الطريقة التي طبقناها بالنسبة للدول الإفريقية والمتمثلة في طريق WARD للتصنيف؛ والتي تتمثل في استعمال خوار زم على كل من الدول و المتغيرات؛ وكما هو ملاحظ في الشكل رقم 12، الناتج عن طريق معطيات سنة 2001 فإنه يمكن تصنيف الدول الأسيوية إلى ما يلي : (185)

المجموعة الأولى : تتكون هذه المجموعة من البنغلاديش، الباكستان، المالديف، الأردن.

المجموع الثانية: متمثلة في كل من الدول المنتجة للبترول والتي بدوراها تنقسم إلى مجموعـة البحرين و عمان و إلى مجموعة الإمارات العربية المتحدة والكويت.

المجموعة الثالثة: تضم المجموعة الثانية بالإضافة إلى قطر.

المجموعة الرابعة: متمثلة في أندونيسيا وماليزيا .

المجموعة الخامسة: تتمثل في المجموعة الرابعة بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية.

---

(185) فيما يخص القيم الخاصة بالمسافات بين البلدان أنظر الملحق رقم 2 .

الشكل رقم 12: يبين تصنيف البلدان الأسيوية حسب طريقة WARD

```
(Dendrogram using Ward Method)

                 Rescaled Distance Cluster Combine

  C A S E      0         5        10        15        20        25
Label     Num  +---------+---------+---------+---------+---------+

Banglad    3   -+
Pakista   11   -+
Maldive    9   -+---------------------------+
Jordani    6   -+                           I
Bahreïn    2   -+-+                         +-------------------+
Oman      10   -+ +-----+                   I                   I
E.A.U.     4   -+-+     +-------------------+                   I
Koweït     7   -+       I                                       I
Qatar     12   ---------+                                       I
Indonés    5   ---+-----+                                       I
Malaisi    8   ---+     +---------------------------------------+
Arabie     1   ---------+
```

المصدر : من إعداد الباحث (باستخدام برنامج SPSS Version 8)

المبحث الثالث : النمو، تباين الدخل ما بين الدول و الانفتاح

سنتطرق في هذا المبحث إلى الفارق في الدخل ما بين دول العينة المـأخوذة، ومـدى تغيره خلال الزمن، حيث نتطرق إلى العلاقة الموجودة بين قيمة الـدخل الابتدائيـة و النمـو الاقتصادي للعينة المدروسة، مع العلم أنه حسب نموذج النمو النيوكلاسيكي فإن الدول الغنيـة تنمو بمقدار أقل من الدول الفقيرة، وهذا رغم غياب هذا التقارب في دول OCDE[186]؛ ثم نتطرق إلى الانفتاح الاقتصادي وإعطاء التطوره خلال السنوات الماضية.

المطلب الأول: النمو و تباين الدخل ما بين الدول

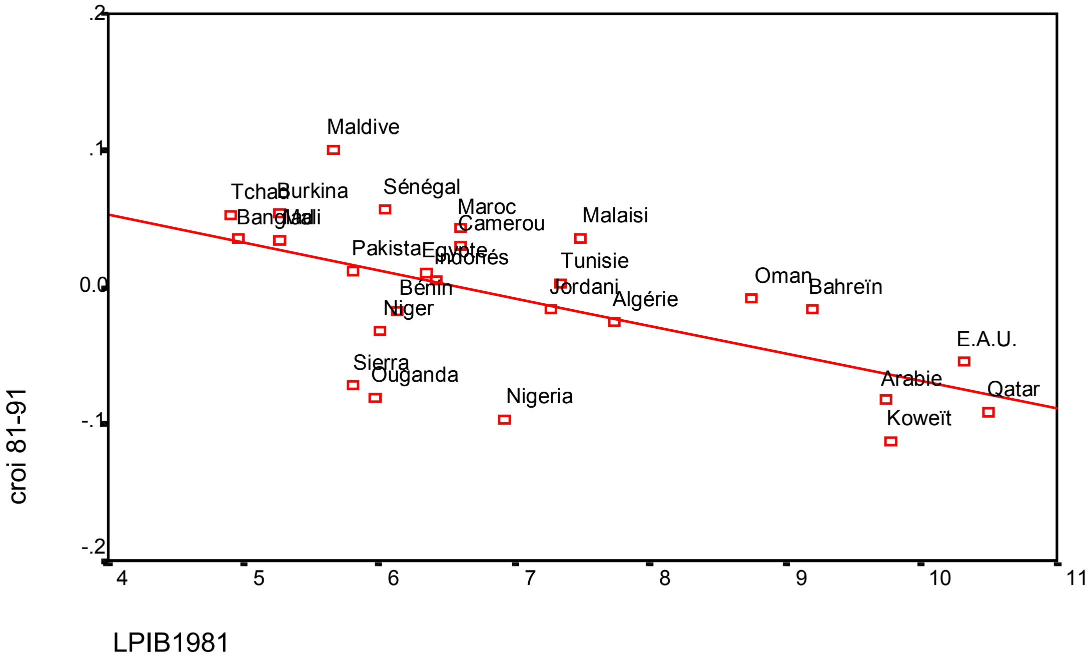
من أجل دراسة تباين الدخل والنمو، سنقوم أولاً بدراسة العلاقة بين الدخل الابتدائي و النمو في الثمانينات والتسعينات وهذا لكل العينة المدروسة ثم نقوم بدراسة كل مجموعة من الدول وحدها .

الفرع الأول : مقارنة نمو الدخل الفردي بالشروط الابتدائية

كما هو ملاحظ في الشكل رقم13 أن الظروف الابتدائية المتمثلة في الدخل الفردي الخام لها دور أساسي في تحديد نمو الاقتصادي في الثمانينات؛ حيث تقدر العلاقة بين الدخل الابتدائي و النمو الاقتصادي بين سنة 1981 و 1991 بـ -0.611، أي أنه كلما كانـت قيمـة الـدخل الابتدائية مرتفعة كلما كان النمو منخفض، كما هو ملاحظ في الشكل فإن الدول التي تعرف أقل نمو اقتصادي هي الدول المنتجة للبترول وهذا بالمقارنة مع الدول الأخـرى؛ غيـر أن هـذا التحليل ليس صالح بالنسبة للعشرية (1991-2001)، حيث نلاحظ علاقة إيجابية بين الشروط الابتدائية والنمو الاقتصادي والتي تقدر بـ 0.362، وعليه ما كان صالحاً في الثمانينات أصبح غير صالح في السنوات الأخيرة.

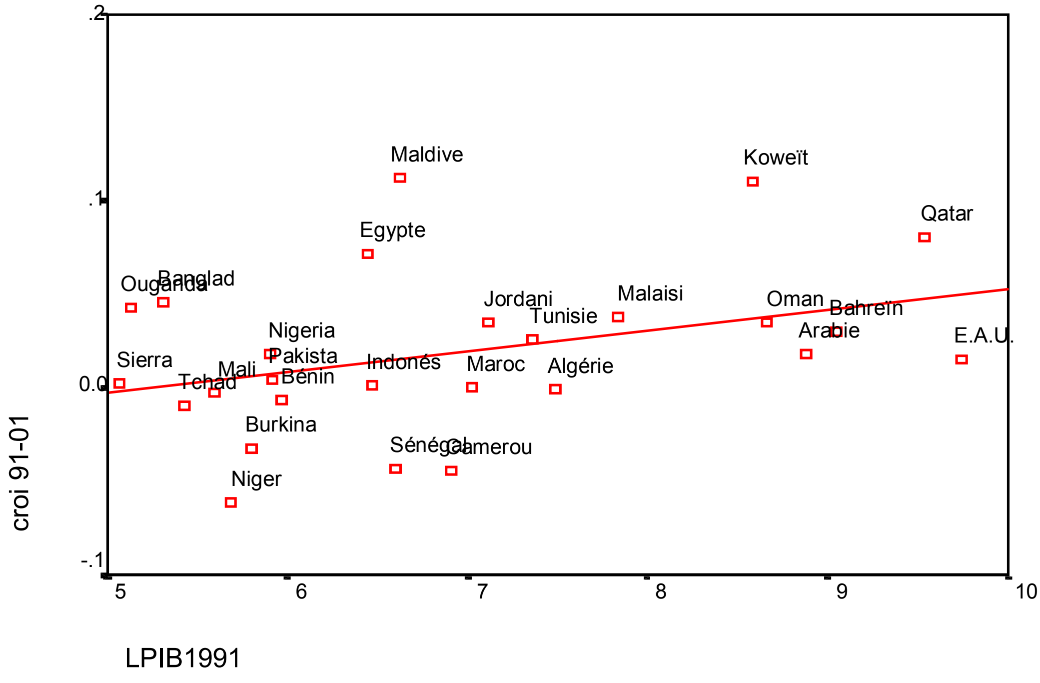
الشكل رقم 13: مقارنة نمو الدخل الفردي و الشروط الابتدائية خلال عشريتين

(186) Andrea Bassanini, Stefano Scarpeta, Les moteurs de la croissance dans les pays de L'OCDE : Analyse Empirique sur des données de Panel, Revue économique de L'OCDE, n°33, 2001/II, p9



معا

مل الارتباط(R) : 0.611- (بمستوى معنوي 1%)



معامل الارتباط(R) : 0.362(بمستوى معنوي 6.9%)

المصدر : من إعداد الباحث، باستخدام معطيات SESRTCIC

الفرع الثاني : تقدير التقارب وتباعد الدخل الفردي

أولاً: طريقة التقدير

من أجل تقدير معدل كمية التقارب ما بين الدول يمكن استعمال المعادلة التالية: [187]

$$(y_{it} - \bar{y}_t) = \phi(y_{i,t-1} - \bar{y}_{t-1}) + \varepsilon_{it}$$

بحيث:

y_{it} : يمثل لوغاريتم الدخل الفردي الخام في السنة t

$\bar{y}_t$: متوسط الدخل الفردي في السنة t

ε_{it} : العامل العشوائي .

ϕ : تقدير معامل التقارب أو التباعد.

وعليه فإن هذا الانحدار هو عبارة عن انحدار الفارق بين الدولة i و متوسط مجموعة الدول في الزمن t مع الفارق بين الدولة i و متوسط مجموعة الدول في الزمن $t-1$، وعليه إذا لم يحدث أي تغيير في الفارق، لا يوجد أي تقارب أو تباعد بين الدول، وبتالي فإننا نتوقع أن يكون قيمة المعامل ϕ مساوية للواحد، أما التقارب فهذا يعني أن الفارق يتقلص خلال الزمن، ومنه فإن تقدير المعامل ϕ يكون أقل من الواحد؛ أما في حالة التباعد يكون أكبر من الواحد.

ومن أجل اختبار هذه المعلمة في هذا النوع من النماذج، نستعمل اختبار دكي فولر (Test de Dickey-Fuller) بدلاً من استعمال جدول ستودنت، وذلك باختبار $\hat{\phi}_1 - 1$ بدلاً من $\hat{\phi}_1$ وهذا باستعمال نفس الطريقة المتبعة في اختبار ستودنت (نسبة المعامل على الانحراف المعياري) ويعود سبب استعمال هذا الاختبار لأسباب إحصائية. [188]

ثانياً: تقدير قيمة معامل التقارب بين الدول

من الجدول رقم 6 أدناه يمكن استنتاج ، أن هناك تقارب بين دول المدروسة على العموم، وذلك مهما كانت المجموعة، غير أن هذا التقارب يختلف من مجموعة إلى أخرى، وما يمكن ملاحظته كذلك هو أن المجوعة التي لايتغير فيها الدخل فيما بينها عبر الزمن، تتمثل في

---

(187) Dan Ben-David, Trade, Growth and Disparity Among Nation,From Income Disparity and poverty, . World trade organisation special study 5, Geneva, WTO Publication,2000,p15

(188). للمزيد من التفصيل في تطبيقات اختبار دكي فولر (Dickey –Fuller) أنظر :

-Régis Boubonnais, op cit , p231-232.

مجموعة الدول الأسيوية المتكونة من البنقلاداش، الباكستان، المالـديف، أندونيـسيا وماليزيـا)، وبالتالي يمكن اعتبار أن دخلها مستقر أو ساكن فيما بينها.

الجدول رقم 6 : قيمة معامل التقارب للدخل خلال الفترة 1981-2002

المجموعة المدروسة	عدد البلدان	Φ (الانحراف المعياري)	قيمة t_{Φ} (H_0: Φ=1)	عدد المشاهدات	R^2	قيمة فيشرF	دربين واتسون
كل الدول النامية	26	0.94 (0.014)	-4.28** Φ <1 (α=0.05)	571	0.883	4388.849	1.98
الدول الإفريقية جنوب الصحراء	10	0.886 (0.031)	-4.32** اقلΦ<1 (α=0.05)	219	0.78	795.483	1.84
الدول العربية	11	0.917 (0.026)	-3.18** Φ<1 (α=0.05)	241	0.841	1267.649	1.98
الدول الأسيوية ماعدا الدول العربية	5	0.936 (0.033)	-1.93 Φ=1 (α=0.01)	109	0.880	793.124	1.974
الدول المنتجة للبترول	9	0.929 (0.027)	-2.62** Φ<1 (α=0.05)	197	0.818	1179.764	1.97

(**) تمثل قبول الفرضية H_1 أي يوجد تقارب بين الدول(يتم مقارنة قيمة t_{Φ} المحسوبة مع القيمة المتحصل عليها من جدول Dickey-Fuller)

المصدر : من إعداد الباحث، باستخدام معطيات SESERTCIC

المطلب الثاني : تطور الانفتاح خلال العشريتين

من أجل حساب الانفتاح، مجموع واردات و مجموع الصادرات للسلع والخدمات على الناتج الداخلي الخام(PIB).[189]

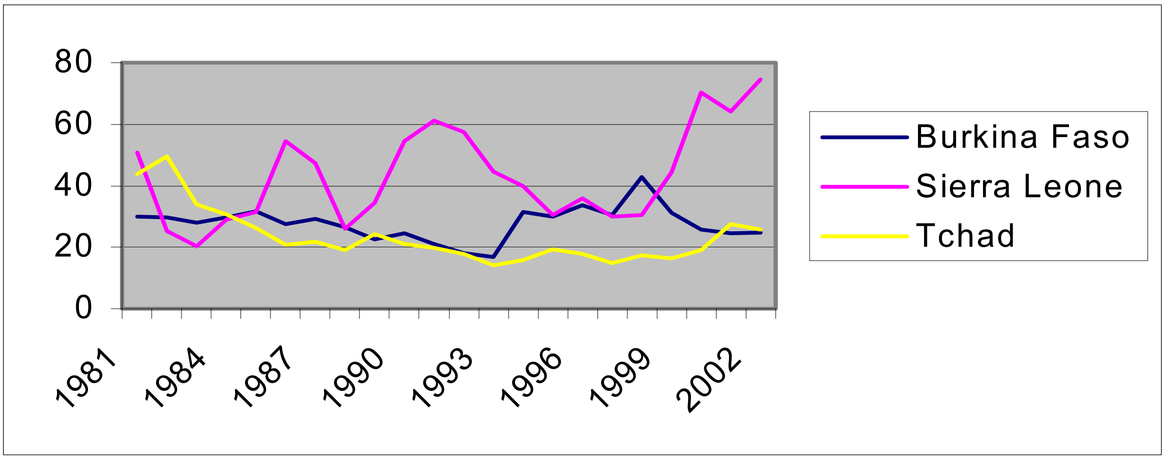
الفرع الأول : مجموعة الدول الإفريقية

سنتطرق إلى هذه المجموعة عن طريق التصنيف الذي قمنا به فيما سبق:

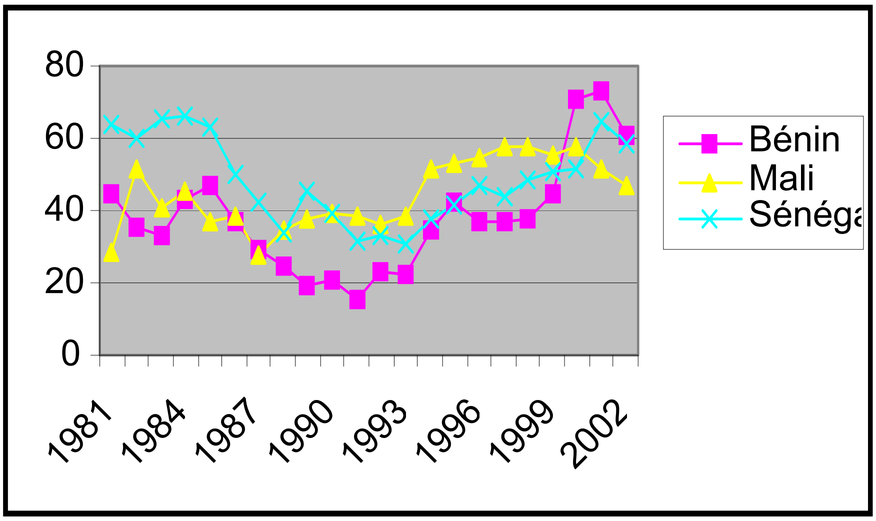
أولاً: مجموعة دول إفريقيا جنوب الصحراء

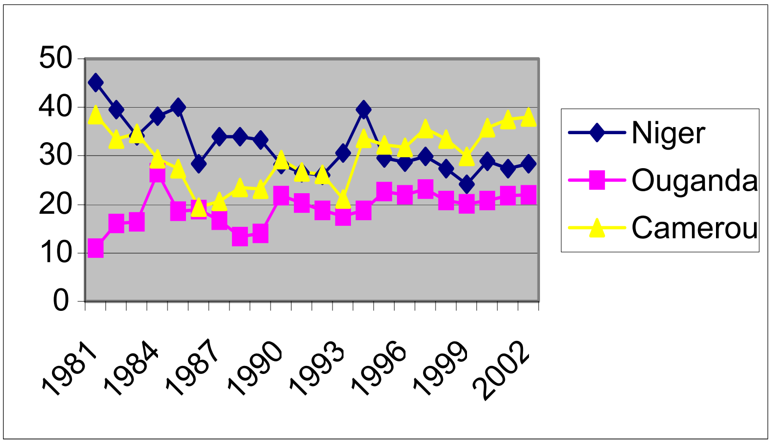
قمنا بدراسة تغير نسبة الانفتاح خلال الفترة الممتدة من 1981 إلى سنة 2002 كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم 14 : تطور الانفتاح التجاري في إفريقيا جنوب الصحراء



[189]Jean –Lios Combes, Patrick Guillaumont, et autres , Ouverture sur l'extérieur et instabilité des Taux de croissance , CERDI, CNRS et Université d'Auvergne, 16 décembre 1999, p8.





المصدر : من إعداد الباحث، باستخدام معطيات SESRTCIC

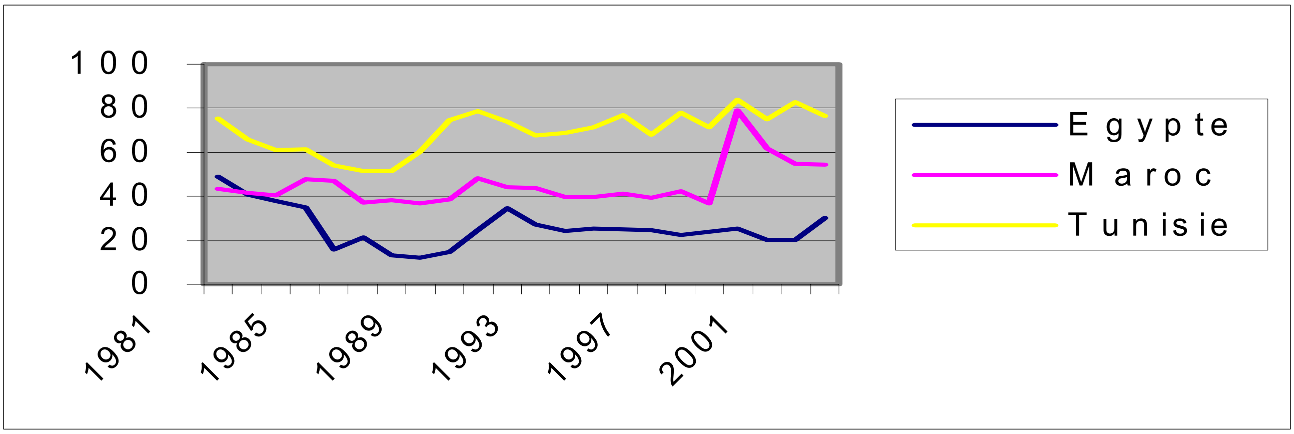
كما هو موضح في الشكل أعلاه فإن نسبة الانفتاح لدول إفريقيا جنوب الصحراء تتراوح ما بين 20% و 40%، خلال كل الفترة المدروسة وهذا في أغلب الدول ماعدا دولة السيراليون البنين و السنغال التي تصل فيها النسبة إلى ما فوق 60% وهذا خلال السنوات الأخيرة من التسعينات و بداية سنة2000 ، بالنسبة لسيراليون و البينين أما بالنسبة لدولة السنغال فإن هذه النسبة نجدها في بداية الثمانينات و في الألفين؛ وعلى العموم تعتبر سنوات الثمانينات بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء سنوات انخفاض نسبة الانفتاح، على غرار سنوات التسعينات التي تعتبر فيها سنوات الانفتاح معتبرة نوعاً ما؛ وهذا بالنسبة لكل الدول ماعدا دولة السيراليون التي نلاحظ فيها نوع من التغير والانخفاض

ثم ارتفاع الانفتاح في نهاية التسعينات وبداية الألفين، نفس التحليل ينطبق على دولة التشاد، غير أنه بالنسبة لهذه الأخيرة فإن نسبة الانفتاح لا تبتعد كثيرا عن 20% .

ثانيا : مجموعة دول شمال إفريقيا ماعدا الجزائر

نلاحظ في هذه المجموعة نفس التغيير في الانفتاح الذي لاحظناه في دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث نلاحظ انخفاض نسبة الانفتاح على العموم في بداية الثمانينات، ثم ارتفاع هذه النسبة في بداية التسعينات على العموم؛ إلا أن ما نلاحظه هو ثبات هذه النسبة في التسعينات، كما هو موضح في الشكل 15.

الشكل رقم 15 : تطور الانفتاح التجاري لدول شمال إفريقيا ماعدا الجزائر



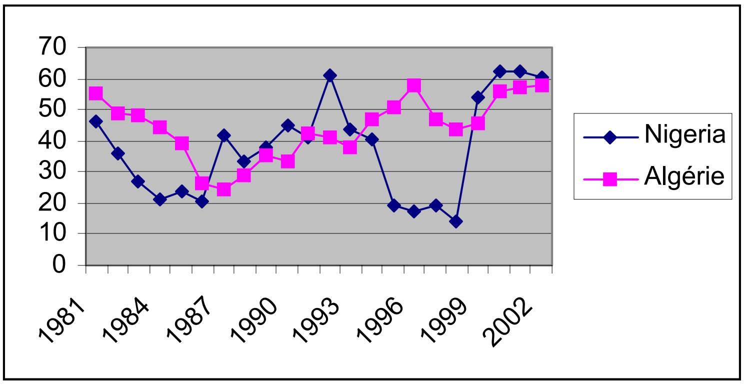
المصدر : من إعداد الباحث، باستخدام معطيات SESRTCIC

ثالثا : مجموع دول إفريقيا المنتمية إلى المنظمة الدول المصدرة للبترول(OPEP)

كما موضح في الشكل أدناه فإن نسبة الانفتاح تنخفض بصفة معتبرة في سنوات الثمانينات ثم ترتفع في بداية التسعينيات لكلا من الجزائر و نيجريا، إلا أن ما لاحظناه هو استمرار هذه الارتفاع بالنسبة للجزائر، أما فيما يخص نجيريا فإننا نلاحظ انخفاض الانفتاح في

منتصف التسعينات، وهذا حتى بداية الألفين حيث وصل إلى أقل من 20%، ثم ارتفع بعد ذلـك إلى أكثر من 50% .

الشكل رقم 16: تطور الانفتاح في الدول الإفريقية المنتمية إلى OPEP

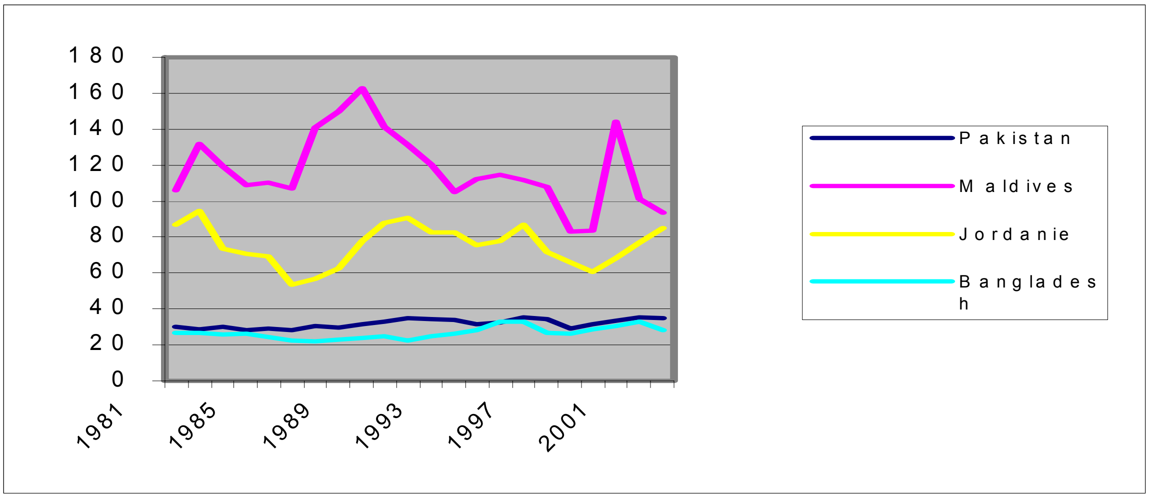


المصدر : من إعداد الباحث، باستخدام معطيات SESRTCIC

الفرع الثاني : مجموعة الدول الأسيوية

أولاً: المجموع الأولى : تتكون هذه المجموعة من كل مـن "الباكـستان- المـاديف-الأردن-البنغلاديش"، كما هو ملاحظ فإن كل من الباكستان و البنغلاديش لا يوجد أي تغير فـي نـسبة الانفتاح، حيث أنه يبقى يتراوح ما بين 20 % و 40%؛ وعليه بهذه النسب تعتبر هاتين الـدولتين الأقل انفتاحاً في هذه المجموعة، أما بالنسبة للدولتين الباقيتين فإننا نلاحظ تقريباً نفس الظـاهرة التي لاحظناها في المجموعات الأخرى، والمتمثل في انخفاض نسبة الانفتاح في بداية الثمانينات وارتفاعه في نهايتها، ثم تنخفض بعدها مباشرة إلى غاية بداية ألفين أين نلاحظ ارتفاع للانفتاح، وعلى العموم فإن نسبة الانفتاح معتبرة بالنسبة لهاتين الدولتين(الأردن، الماديف)، حيث أنهـا تتراوح تفوق 40% و أقل من 100 % بالنسبة للأردن، و تفوق 80% وأقل مـن 170% بالنـسبة للماديف.

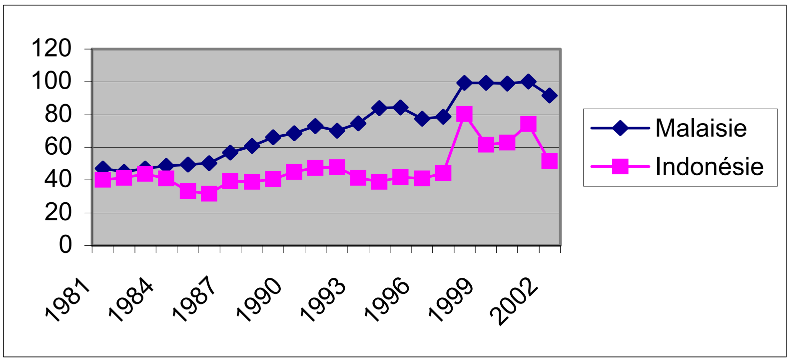
الشكل رقم 17 : يبين تطور الانفتاح التجاري في (باكستان-المالديف-الأردن و البنغلاداش)



المصدر : من إعداد الباحث، باستخدام معطيات SESRTCIC

ثانياً: المجموعة الثانية : تتكون هذه المجموعة من دولتان تختلفان من حيث المنتوج الأساسي المصدر، حيث أن ماليزيا تعتمد على المنتجات المصنعة في تصديرها بينما إندونيسيا تعتمد على البترول؛ وما يمكن ملاحظته هو ارتفاع نسبة الانفتاح منذ بداية الثمانينات، حيث أنها تزداد من سنة إلى أخرى وبالخصوص في نهاية التسعينات أين تفوق 60%، بيد أنه بالنسبة لـ إندونيسيا فإننا نلاحظ انخفاض هذه النسبة في منتصف الثمانينات أين أصبحت تقل عن 40%، ثم ترتفع بعد ذلك ولكن بصفة محتشمة، حيث نلاحظ ارتفاع لهذه النسبة بالخصوص في نهاية التسعينات وبداية سنة 2000، وهي تفوق 40% .

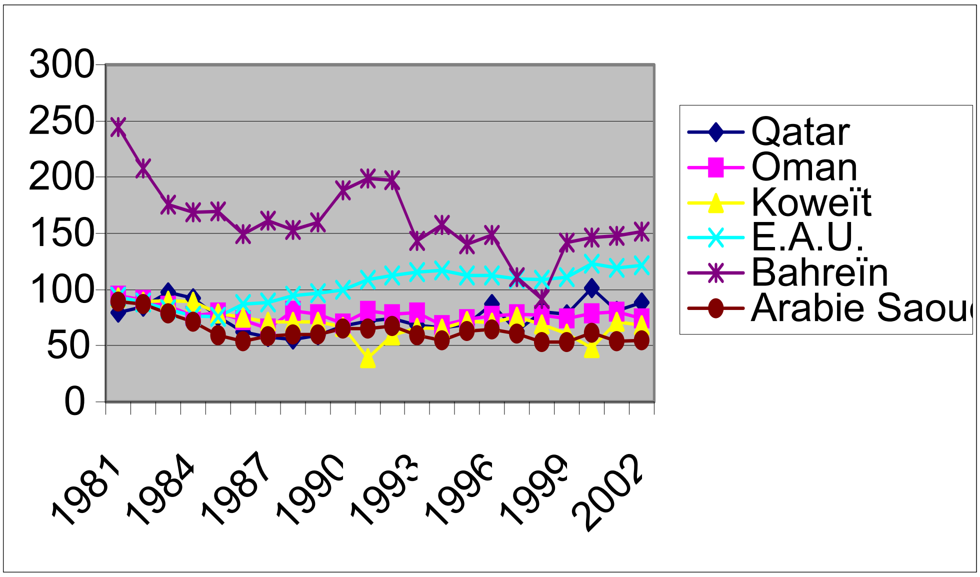
الشكل رقم 18 : تطور الانفتاح في كل من ماليزيا و إندونيسيا



المصدر : من إعداد الباحث، باستخدام معطيات SESRTCIC

ثالثاً: المجموع الثالثة: تتمثل هذه المجموعة في الدول الخليج المنتجة للبترول، ما يمكن ملاحظته في هذه المجموعة انخفاض الانفتاح في بداية الثمانينات وارتفاعه في سنوات التسعينات؛ بالإضافة إلى تقارب نسبة الانفتاح في هذه المجموعة، ماعدا في كل من دولة الإمارات و البحرين، أين نلاحظ أكبر نسبة للانفتاح حيث أنها تصل إلى 250%، غير أن هذه النسبة تنخفض ولكنها تبقى على العموم مرتفعة، أما بالنسبة للإمارات فإننا نلاحظ انفتاح يفوق 100% وهذا في التسعينات، بينما بالنسبة للدول الباقية فإننا نلاحظ تقارب لنسبة الانفتاح.

الشكل رقم 19: تطور الانفتاح في الدول الخليج المنتجة للبترول



المصدر : من إعداد الباحث، باستخدام معطيات SESRTCIC

خلاصة الفصل:

إن العينة التي تم دراستها متكونة من 26 دولة، موزعة على قارتين، الإفريقية و الأسيوية، وما نلاحظه في هذه العينة؛ وجود تفاوت معتبر بين هذه الدول من حيث التنمية البشرية، حيث هناك دول فقيرة متمثلة في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وبعض الدول الأسيوية ممثلة بالباكستان والبنغلاديش، بيد أن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ممثلة بالدول الخليجية المنتجة للبترول، أما الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ممثلة بدول شمال إفريقيا؛ من خلال هذا الفصل فقد تبينا لنا أن معدل التنمية ارتفع كثيرا في أغلب الدول المأخوذة وهذا خلال فترة الثمانينات والتي تعتبر سنوات انخفاض الانفتاح الاقتصادي في أغلب الدول المأخوذة، بينما في سنوات التسعينات التي كان فيها الانفتاح مرتفع، معدل النمو التنمية البشرية كان منخفض قليلا؛ وعليه فإن سنوات الانفتاح المرتفعة لم تساعد على الرفع من التنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الشروط الابتدائية لم تسمح من تقارب الدخول في التسعينات أي أن الدول ذات الدخل الضعيف في بداية العشرية لم تلتحق بالدول الأخرى ذات الدخل المرتفع في نهاية التسعينات بل ابتعدت عنها؛ بينما في سنوات الثمانينات نلاحظ ارتفاع نمو الدخل الفردي بالنسبة للدول ذات الدخل الابتدائي المنخفض، وعليه فإن سنوات الانفتاح المنخفضة كانت إيجابية للدول ذات الشروط الابتدائية المنخفضة.

على العموم عند أخذنا لكل الفترة المدروسة(1981-2002) ففقد تحصلنا على تقارب الدخول لكل العينة، وهذا مهما كانت المجموعة المدروسة (دول إفريقيا جنوب الصحرء، الدول العربية، الدول المنتجة للبترول)؛ ماعدا الدول الأسيوية التي نلاحظ فيها ثبات للتقارب في الدخول بين الدول المنتمية لها.

الفصل السادس

دراسة ميدانية لمشاكل النمو الإقتصادي في ظل واقع التجارة الدولية

تمهيد :

سنتطرق في هذا الفصل إلى تأثير الانفتاح على كل من الدخل الفردي وعلى النمو الاقتصادي، وهذا لكل العينة ولكل مجموعات الدول المستخرجة من هذه العينة، وهذا باستخدام معطيات SESRTCIC، ولهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى خمس مباحث، حيث في الأربع مباحث الأولى سنتطرق إلى علاقة الانفتاح والدخل الفردي بالأسعار الجارية(دولار)، حيث سنتطرق إلى كل العينة المدروسة أي 26 دولة المأخوذة في المبحث الأول، وسنقوم بتطبيق عليها مختلف نماذج بانيل المذكورة في الفصل الرابع المتمثلة في النموذج ذو الأثر الثابت للأفراد وللزمن ونموذج ذو الأثر العشوائي للأفراد وللزمن واختيار أحسن نموذج من بين كل النماذج المذكورة؛ أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى مجموعة الدول العربية ونحاول استخراج العلاقة بين الدخل الفردي والانفتاح في هذه المجموعة، و في المبحث الثالث و الرابع نتطرق إلى الدول الأسيوية(ماعدا الدول العربية)، والدول المنتجة للبترول على الترتيب، ونطبق عليها نماذج بانيل.

أما فيما يخص المبحث الخامس سنقوم بربط النمو الاقتصادي بالانفتاح التجاري، وهذا على مجموعة من البلدان متمثلة في مجموعة إفريقيا جنوب الصحراء، الدول الأسيوية الممثلة(ماليزيا، وأندونيسيا)؛ ودول شمال إفريقيا الممثلة (تونس، المغرب، مصر)؛ وبتطبيق عليها نفس نماذج بانيل التي طبقناه في المباحث الأخرى، ومحاولة إيجاد العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول : تقدير نموذج الدول النامية عن طريق معطيات با نيل

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة العلاقة بين الدخل الفردي و الانفتاح التجـاري ولهذا الغرض نقوم بتقدير النموذج الإجمالي (Pooled) لكل العينة المأخوذة، ثم نتطرق إلى بناء النماذج التي يمكن بنائها المتمثلة في تقدير النموذج ذو الأثـر الثابـت و نمـاذج ذات الأثـر العشوائي، واختيار النموذج الملائم لدراسة العلاقة بين الدخل الفردي و الانفتاح التجاري.

المطلب الأول: تقدير النموذج الإجمالي (Pooled)

الفرع الأول : تقدير النموذج

من أجل القيام ببناء النموذج الذي يربط بين الدخل الفردي و الانفتاح، قمنا بأخذ لوغريتم الإنفتاح (OUV_t) في السنة(T) والانفتاح السنة السابقة للـسنة(T) (OUV_{t-1}) كمتغيـرات مـستقلة والدخل الفردي الحالي(Y_t) كمتغيرة تابعة؛ فتحصلنا على المعادلة(1) المتواجـد فـي الجـدول رقم(7)؛ ونظرا للمعطيات المدروسة قمنا بحساب قيمة اختبار والد (Wald Test)، فتحصلنا علـى عدم وجود تجانس التباين أي عدم تساوي التباينات من فرد إلى آخر، مما يترتـب عنـه عـدم الحصول على أصغر تباين، وبالتالي فان المعالم ليست من أحسن التقـديرات الخطيـة الغيـر متحيزة (BLUE)؛ وعليه يجب تحسينه.

الجدول رقم 7 : تقدير العلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية

الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الثابت	النموذج
0.426 (0.194)**	1.22 (0.194)***	0.610 (0.313)*	$R^2=0.432, R^2(adjuster)=0.430$ $F^{**}=215.74, dw^{**}=0.197$ $n=571$, Wald test** =4075314,13

الدولة	تباينات الأفراد(الدول)
تونس	0.05874722
التشاد	0.81882444
سيراليون	2.51255801
السنغال	0.88887759
قطر	4.50502197
الباكستان	0.14903795
أوغندة	0.16704471
عمان	0.9980166
نيجريا	1.19149566
نيجر	0.79268769
المغرب	0.12710735
المالي	2.20179532
المالديف	3.69936617
ماليزيا	0.55846997
الكويت	3.56270045
الأردن	0.29167326
أندونيسيا	0.34646827
مصر	1.82834489
الإمرات العربية	2.80877492
الكمرون	0.5022587
البوركينافاسو	0.68254075
البنين	0.75434858
بنغلاديش	0.60899339
البحرين	0.1517544
المملكة السعودية	2.2755
الجزائر	0.9514

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول الممعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستعمال برنامج Rats

الفرع الثاني : النموذج ذو التباين المتجانس

نظرا لعدم تجانس مصفوفة التباينات، قمنا بإعادة تقدير النموذج وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) وهذا من أجل الحصول على تقديرات (BLUE)(*)، وذلك بتحويل المتغيرات عن طريق قسمة كل فرد(الدولة) على جذر تباينه، فتحصلنا على النتائج المتواجدة في الجدول8 ، من خلال هذا الأخير نلاحظ وجود ارتباط للأخطاء، كما هو مبين عن طريق اختبار دربين واتسون، وعليه رغم التخلص من عدم تجانس التباين كما يبينه اختبار والد (Wald test)؛ حيث لا يمكن اعتبار هذا النموذج أحسن نموذج، حيث أنه لا يسمح الحصول على الأحسن التقديرات الخطية غير المتحيزة.

الجدول رقم 8 : تقدير الإجمالي للعلاقة بين الدخل والانفتاح في الدول النامية مع تباين متجانس

الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الثابت	النموذج
0.0826 (0.038)**	1.65 (0.038)***	0.239 (0.075)***	$R^2=0.976, R^2(adjuster)=0.975$ $F^{**}=11328.72, dw^{**}=0.384$ $n=571$, Wald test=461.928

الدولة	معامل الارتباط r_I
تونس	0.35511019
التشاد	0.80947191
سيراليون	0.82112374
السنغال	0.84960724
قطر	0.94898548
الباكستان	0.74964577
أوغندة	0.53877151
عمان	0.93359019
نيجيريا	0.63054926
نيجر	0.80316059
المغرب	0.55804896
المالي	0.94142332
المالديف	0.92228929
ماليزيا	0.93378804
الكويت	0.9518354
الأردن	0.76496372
أندونيسيا	0.56824816
مصر	0.88967459
الإمارات العربية	0.94953165
الكميرون	0.89010081
البوركينافاسو	0.77849447
اليمن	0.81171328
البنغلاديش	0.82125151
البحرين	0.81416721
المملكة السعودية	0.9362
الجزائر	0.9304

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول الممعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستعمال برنامج Rats

(*) BLUE : Best Linéair Unbiaised Estimateur

الفرع الثالث : النموذج الإجمالي(Pooled)

بعد التخلص من عدم تجانس التباين، قمنا بإعادة تقدير النموذج وذلك بتحويل المتغيـرات وهذا بإعادة تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) الخاصة بعدم الارتباط الأخطـاء من درجة 1، نتحصل على الجدول رقم 9، من خلال نتائج هذا الجدول نستنتج أن العلاقة بـين الانفتاح والدخل في هذه الدول النامية إيجابي، وأن كل زيادة في الانفتاح بـ 1% يرفـع مـن الدخل الفردي بـ 1.64، أما كل انفتاح لسنة سابقة بنسبة 1% يرفع من الـدخل الفـردي بـ 0.10%؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الانفتاح يفسر الدخل في هذه الدول 98.27%؛ رغم قبولنـا لهـذه النتائج فهي لا تعتبر بعد من أحسن النماذج المعبرة للعلاقة بين هاتين المتغيرتين، وعليه فإننـا سنقوم بتقدير نماذج أخرى.

الجدول رقم9 : تقدير الإجمالي (Pooled) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية

النموذج	الثابت	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.983450 R^2(adjuster)=0.983392$ $F^{**}=11328.72, dw^{**}=1.89$ $\sum e^2_t=165.13$ Ddl=568(درجة الحرية)	0.02 (0.02)	1.64 (0.02)***	0.10 (0.038)***
مصفوفة التباين و التباين المشترك للمعالم	0.000731	-6.99e-0.004 0.000431045	-7.58e-004 -0.000387358 0.000442695

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج RATS

المطلب الثاني : تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر الثابت(LSDV)

الفرع الأول : تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد(الدول)

إن التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية(LSDV) أعطى أثر إيجابي للانفتاح على الدخل الفردي، وهذا فيما يخص الانفتاح فقط وبقيمة تقل عن تلك التي تحصلنا عليها في النموذج الإجمالي(Pooled)، وبفضل اختبار الأثر الفردي الجماعي لفيشر كمـا

هو موضح في الجدول (10)، فإن الأثر الفردي يختلف من دولة إلى أخرى، وعليه فإن أحـسن نموذج هو النموذج ذو الأثر الثابت، وبتالي فإن الانفتاح يفسر قيمة الدخل الفردي بنسبة 69.95% ؛ غير أنه لا يمكن القول عن هذا النموذج على أنه احسن نموذج إلا بعد تقدير النموذج ذو الأثـر العشوائي والمقارنة بينهما.

الجدول رقم 10 : تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية

النموذج	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.70058, R^2(adjuster)=0.699506$ $n=571, \sum e^2_t=130.636$ *اختبار الأثر الفردي الجماعي* $F(n-1,nT-n-K)=F(25,543)^{**}=20.51$	*1.34* *(0.052)***	*0.01-* *(0.03)*
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت	0.00271617 -0.0013 0.001299	

الثابت الخاص بكل دولة	الجزائر	المملكة السعودية	البحرين	البنغلاداش	البنين	البوركينافاسو	الكمرون	الإمرات العربية	مصر	أندونيسيا	الأردن	الكويت	ماليزيا
α_I	0.2041	0.1769	1.2944961	0.27759015	0.25302951	0.31383655	0.37355439	0.12118262	0.27698311	1.07335314	0.73203782	0.12665209	0.14784568

الثابت الخاص بكل دولة	المالديف	المالي	المغرب	نيجر	نيجيريا	عمان	أوغندة	الباكستان	قطر	السنغال	سيراليون	التشاد	تونس
α_I	0.06058819	0.01410528	2.36141081	0.20294585	0.55253194	0.25776717	1.91822607	0.92842593	0.1174442	0.20216387	0.02392004	0.27960171	4.77644851

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج RATS

الفرع الثاني : تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن(السنوات)

كما هو مبين في الجدول (11) من خلال اختبار *الأثر الجماعي لزمن، فإنه لا يوجد أثر ثابت* للزمن؛ أي أن السنوات المدروسة لها نفس الأثر ثابت على الدخل، ولكن هذا لا يعني أنه لا يوجد أثر للزمن، غير أنه ما يمكن معرفته في هذه المرحلة أن أحسن نموذج إذا قارنا هـذا النموذج بالنموذج الإجمالي (Pooled)، فإن هذا الأخير هو أحسن نموذج.

الجدول رقم 11 : تقدير نموذج الأثر الثابت(الزمن) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية

النموذج	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.983072, R^2(adjuster)=0.983041$ $\Sigma e^2_t=158.710$ اختبار الأثر الجماعي للزمن $F(T-1,nT-T-K)=F(21,547)=0.58$	1.80 (0.2704)***	-0.06 (0.2706)

الثابت الخاص بكل سنة t	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
γ_t	-0.0245045	-0.0268261	0.07470365	-0.1345392	0.13937367	0.27249293	0.12553175	0.1927306	-0.1403326	-0.1635281	0.01177065	0.12138658	0.19943846	-0.1988699	0.20907474	0.15801117	0.1743996	0.10280154	-0.2576677	-0.1112519	-0.1051409	0.07883817

مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت		
	0.073154575	-0.07291
		0.07325

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث ، بإستعمال برنامج RATS

المطلب الثالث : تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر العشوائي

الفرع الأول : تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد(الدول)

من خلال اختبار لاقرانج المتعدد (Lagrange Mutiplier test)، المتواجد في الجدول(12) أدناه فإن التباين العشوائي للأفراد يختلف عن الصفر($\sigma_u{}^2\neq 0$)، ومنه نستنتج أن يوجد أثر عشوائي للأفراد(الدول)، وبالتالي في هذه المرحلة يجب تحديد احسن نموذج مفسر للدخل؛ وهذا باستعمال اختبار هوسمان(Test Hausman) والذي من خلاله نستنتج أن هذا النموذج لا يعتبر أحسن نموذج، أي أن أثر الدول ليس عشوائي بينما هو ثابت، غير أنه يختلف من دولة إلى أخرى كما هو موضح في النموذج ذو الأثر الثابت للأفراد.

الجدول رقم12 :تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي(الأفراد) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية

الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الثابت	النموذج
0.113 (0.1510)	*1.599* (0.154)***	*0.0714* (0.036)*	$R^2=0.969326, R^2(adjuster)=0.96218$ $DW=1.97, ddl=568$ $\sum e^2=164.225$ $\sigma_\varepsilon^2=0.26938$, $\sigma_u^2=0.01108$, $\theta=0.26938$ **Lagrange Mutiplier test** $LM^{**}=(nT/2(T-1)[\sum\sum e^2_{it}/\sum\sum e^2_{it}-1]^2=11,97$ اختبار **Hausman** $H^{**}=118.515$
	0.02328- 0.022809	0.023928276	مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث ، بإستعمال برنامج RATS

الفرع الثاني : تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن(السنوات)

من خلال اختبار لاقرانج المتعدد (Lagrange Mutiplier test)، المتواجد في الجدول(13) أدناه فإن التباين العشوائي للأفراد يختلف عن الصفر($\sigma_\lambda^2\neq 0$)، ومنه نستنتج أن يوجد أثر عشوائي للزمن، وبالإضافة إلى ذلك فإنه من خلال اختبار هوسمان(Test Hausman) فإن هذا النموذج هو أحسن من نموذج الأثر الثابت للزمن؛ وبالتالي فإن للزمن دور في تحديد الدخل الفردي أي السنة المدروسة لها دور في تحديد الدخل الفردي، غير أن هذا الأثر عشوائي.

الجدول رقم 13 : تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي(الزمن) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية

الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الثابت	النموذج
0.02 (0.336)	*1.70* $(0.763)^{**}$	*0.038* (0.038)	$R^2=0.98749, R^2(adjuster)=0.985668$ $DW=1.94,\ ddl=568$ $\sum e_t^{\ 2}=163.918$ $\sigma_\varepsilon^{\ 2}=0.27503\ ,\ \sigma_\lambda^{\ 2}=0.01536,$ $\theta=0.36137$ **Lagrange Mutiplier test** $LM^{**}=(nT/2(n-1)[(\sum\sum e^2_{it}/\sum\sum e^2_{it})-1]^2=18.15$ اختبار Hausman H=1.155
		0.580458265 -0.58327 0.583554	*مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت*

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

من خلال النماذج المدروسة نستنتج أن سنة الانفتاح تؤثر إيجابيا على الدخل الفردي في الدول النامية، وأن آثر كل دولة على الدخل ثابت وهذا حسب الخصوصيات الاقتـصادية لكـل دولة؛ دون أن ننسى الأثر العشوائي للزمن، أي أن السنة المشاهدة تؤثر على الدخل ولكن هذا الأثر عشوائي.

المبحث الثاني : تقدير نموذج الدول العربية عن طريق معطيات با نيل

بعد التطرق لكل العينة أي إلى مجموعة الدول النامية، سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث نقوم بتقدير النموذج الإجمالي (Pooled) لكل العينة المأخوذة، ثم نتطرق إلى الحالات الأخرى المتمثلة في الأثر الثابت و الأثر العشوائي، ثم المقارنة بينهما واختيار النموذج الملائم لهذه المجموعة.

المطلب الأول: تقدير النموذج الإجمالي (Pooled)

الفرع الأول : تقدير النموذج

رغم الدور الذي يلعبه كل من الانفتاح الحالي والماضي في تحديد الدخل الفردي، كما هو موضح في الجدول أدناه؛ غير أنه نظرا لعدم مساواة التباينات من فرد إلى آخر في هذه المجموعة والتي تم باختبارها عن طريق اختبار والد (Wald Test) فإننا ما يمكن ملاحظته هو عدم تساوي التباينات من فرد إلى آخر أي مابين البلدان العربية المأخوذة، وعليه يجب تحسين النموذج.

الجدول رقم 14 : تقدير العلاقة بين الدخل والانفتاح للدول العربية

النموذج	الثابت			الانفتاح الحالي (Ouv_t)					الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})		
$R^2=0.359, R^2(adjuster)=0.353$ $F^{**}=66.596, dw^{**}=0.261$ $n=241$, Wald test$^{**}=703.5515$	*2.602* *(0.504)****			*0.922* *(0.282)****					*0.455* *(0.282)**		
الدولة	الجزائر	المملكة السعودية	البحرين	الإمرات العربية	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	عمان	قطر	تونس
تباينات الأفراد(الدول)	0.27797	0.42776	0.286698	0.828024	0.398258	1.586092	1.082366	0.931524	0.05308	1.489208	1.27454

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول الممعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثاني : النموذج ذو التباين المتجانس

بعد إعادة تقدير النموذج نظرا لعدم تجانس مصفوفة التباينات، باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) الخاصة بعدم تجانس مصفوفة التباينـات، نلاحـظ ارتفـاع لمعامـل التحديد، حيث بعدما كان يقل على 50% في النموذج السابق ارتفع وأصبح يقترب من 99%، ولكن رغم إزالة عدم تجانس التباين، فإن ارتباط الأخطاء من الدرجة (1) مازال وارد، وبالتالي يجب إزالة هذا الارتباط حتى نتحصل على أحسن التقديرات، وعليه فإنه رغم ارتفاع نسبة التحديد فلا يمكن الاعتماد على هذا النموذج في تفسير العلاقة بين الانفتاح و الدخل.

الجدول رقم 15 : التقدير الإجمالي للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول العربية ذات تباين متجانس

النموذج	الثابت			الانفتاح الحالي (Ouv_t)					الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})		
$R^2=0.99, R^2(adjuster)=0.98$ $F^{**}=5977.406, dw^{**}=0.391$ $n=241$, Wald test=196.372	0.0928 $(0.142)^{**}$			1.84 $(0.054)^{**}$					0.143 $(0.054)^{**}$		
الدولة	الجزائر	المملكة السعودية	البحرين	الإمرات العربية	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	عمان	قطر	تونس
معامل الارتباط r_I	0.8157	00.850	0.980553	0.860818	0.771461	0.879687	0.873177	0.73458	0.370299	0.7815	0.883986

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول الممعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثالث : النموذج الإجمالي(Pooled)

كما هو ملاحظ في الجدول 16، فإننا تخلصنا من ارتباط الأخطاء بتحويل المتغيـرات أي بتطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، وعليه من خلال هذا النموذج نستنتج أن لكل من الانفتاح الحالي و الماضي لهما دور في تحديد الدخل الفردي، غير أن الانفتاح السابق له أثر

ضئيل بالمقارنة بالانفتاح الحالي، وهذا بالخصوص لما أزلنا أثر كل من عدم تجانس التبـاين و ارتباط الأخطاء من الدرجة 1؛ وعلى العموم فإن الانفتاح له دور إيجابي على الدخل الفردي.

الجدول رقم 16 : التقدير الإجمالي (Pooled) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول العربية

النموذج	الثابت	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.993338$ $R^2(adjuster)=0.993282$ $dw^{**}=1.84, \sum e_t^2=75.50$ $n=241$	0.0346 (0.042)	1.919 (0.023)**	0.0942 (0.023)**
مصفوفة التباين و التباين المشترك للمعالم	0.001767	-1.109e-0.004 0.000529769	-1.124e-004 -0.000469496 0.000526597

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

المطلب الثاني : تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر الثابت(LSDV)

الفرع الأول : تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد(الدول)

إن التقدير باستعمال طريق طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية(LSDV) أعطى لنا أثر إيجابي للانفتاح الحالي على الدخل الفردي ولكن لم نجد للانفتاح السابق تأثير على الدخل الفردي؛ رغم النسبة المنخفضة لهذا النموذج مقارنة بالنموذج الإجمـالي (Pooled)، فـإن أحسن نموذج هو نموذج ذو الأثر الثابت؛ حيث أن اختبار الأثر الفردي الجماعي يبين وجـود أثر ثابت للدول.

الجدول رقم 17 :تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول العربية

النموذج	الانفتاح الحالي (Ouv_t)						الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})				
$R^2=0.86996, R^2(adjuster)=0.869426$ $\Sigma e^2_t=64.24$,ddl=228 *اختبار الأثر الفردي الجماعي* $F(n-1,nT-n-K)=F^{***}(10,228)=21.57$	1.712 (0.055)***						0.035 (0.033)				
الثابت الخاص بكل دولة	الجزائر	المملكة السعودية	البحرين	الإمارات العربية	مصر	الأردن	الكويت	المغرب	عمان	قطر	تونس
α_I	0.4587	0.5780	0.11197091	0.36789848	0.71864874	0.00727171	0.3794033	0.16570463	4.21749857	0.5330033	0.02822105
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت	0.003054218 -0.00109 0.001135										

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثاني : تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن(السنوات)

عند تقدير عن طريق طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية(LSDV) للأثـر الثابت للزمن، تحصلنا على عدم وجود أثر ثابت للزمن وهذا من خلال اختبار الأثـر الفـردي الجماعي، وبالتالي فإنه لا يوجد أثر ثابت للزمن ما بين السنوات المدروسـة لـلـدول العربيـة، وعليه فإن أحسن نموذج مفسر لهذه العلاقة هو النموذج الإجمالي(Pooled).

الجدول رقم 18 : تقدير نموذج الأثر الثابت (الزمن) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول العربية

النموذج	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.993522, R^2(adjuster)=0.993492$ $\sum e^2_t=72.13$ *اختبار الأثر الزمني الجماعي* $F(T-1,nT-T-K)=F(21,217)=0.498$	*1.98* *(0.513)***	*0.022* *(1.12)*

الثابت الخاص بكل دولة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
γ_t	-0.1794614	0.05132913	0.14261902	0.16344148	0.43022623	0.25833445	0.45915804	0.00714754	-0.061355	0.00451511	-0.2205489	0.22956913	0.2203524	0.16883815	0.19858714	0.0665144	0.47580902	0.1728259	-0.0311255	0.27825059	0.13716794	0.15316457

مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت		
	0.26354143	*-1.26354*
		1.263661

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

المطلب الثالث : تقدير نموذج الإجمالي ذو الأثر العشوائي

الفرع الأول : تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد(الدول)

من خلال اختبار لاقرانج المتعدد (Lagrange Mutiplier test)، فإن التباين العشوائي للأفراد يختلف عن الصفر($\sigma_u^2 \neq 0$)، وبالتالي فإن هناك أثر عشوائي للأفراد(الدول)، ولكن ما يمكن استنتاجه أن أحسن نموذج مفسر للعلاقة بين الدخل الفردي والانفتاح هو نموذج ذو الأثر الثابت، وهذا من خلال اختبار هوسمان(Test Hausman)، كما هو موضح في الجدول رقم 19.

الجدول رقم 19 : تقدير نموذج الأثر العشوائي(الدول) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول العربية

الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الثابت	النموذج
0.21 *(0.11)* [*]	*1.767* *(0.12)* [***]	*0.098* *(0.06)*	$R^2=0.986174, R^2(adjuster)=0.989499$ $DW=1.94,\ ddl=568$ $\sum e^2=76.76$ $\sigma_\varepsilon^2=0.29995\ ,\ \sigma_u^2=0.01604,$ $\theta=0.32213$ **Lagrange Mutiplier test** $LM^{**}=(nT/2(T-1)[\sum\sum e^2_{it}/\sum\sum e^2_{it}-1]^2=4.41$ اختبار/ $HausmanH^{***}=29.70$
	0.015459733　　-0.01466 *0.01413*		*مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت*

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثاني : تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن (السنوات)

من خلال اختبار لاقرانج المتعدد (Lagrange Mutiplier test)، المتواجد في الجدول أدناه فـإن التباين العشوائي للأفراد يساوي الصفر($\sigma_\lambda^2=0$)، ومنه نستنتج أنه لا يوجـد أثـر عـشوائي للزمن، في مجموعة الدول العربية، وعليه ليس للزمن دور في تحديـد الـدخل الفـردي فـي مجموعة الدول العربية.

الجدول رقم 20 : تقدير نموذج الأثر العشوائي (الزمن) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول العربية

النموذج	الثابت	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.993, R^2(adjuster)=0.992$ $DW=1.84, \sum e_t^2=163.918$ $\sigma_\varepsilon^2=0.30690$, $\sigma_\lambda^2=0.00802$, $\theta=0.11871$ **Lagrange Mutiplier test** $LM=(nT/2(n-1)[(\sum\sum e^2_{it}/\sum\sum e^2_{it})-1]^2=0.23$ اختبار *Hausman* $H=0.000427736$	*0.053* *(0.04)*	*2.18* *(9.66)*	*0.18-* *(9.66)*
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت	*103.3850491 -103.389* *103.3850491*		

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول الممعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

المبحث الثالث : تقدير نموذج الدول الأسيوية عن طريق معطيات با نيل

سنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة الدول الأسيوية ماعدا الدول العربية المنتميـة لهذه القارة، وعليه سنقوم بتقدير النموذج الإجمالي (Pooled) لهذه المجموعة مـن الـدول، ثـم نتطرق إلى الحالات الأخرى المتمثلة في الأثر الثابت و الأثر العشوائي، ثم المقارنة فيما بينهـا واختيار النموذج الملائم لهذه العينة.

المطلب الأول: تقدير نموذج الإجمالي (Pooled)

الفرع الأول : تقدير النموذج

إن التقدير الإجمالي للعلاقة بين الدخل الفردي والانفتاح التجاري أعطـى لنـا نمـوذج مقبول على العموم، ونظرا لعدم مساواة التباينات التي تم اختبارها عن طريق اختبار والد (Wald Test) كما هو موضح في الجدول 18؛ وعليه فإن النموذج المتحصل عليه يجب تحسينه وهذا لا يتم إلا عن طريق طريقة المربعات الصغرى المعممة.

الجدول رقم 21 : تقدير العلاقة بين الدخل والانفتاح للدول الأسيوية

الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الثابت	النموذج
0.0413 (0.288)	*1.057* (0.289)***	*2.050* (0.323)***	$R^2=0.651, R^2(adjuster)=0.644$ $F^{**}=66.596, dw^{**}=0.324$ $\sum e_t^{\,2}=33.351$ $n=110$, Wald test** $=1848.2267$

الباكستان	المالديف	ماليزيا	أندونيسيا	البنغلادش	الدولة
0.40121	0.889373	0.751902	0.576425	0.661645	*تباينات الأفراد(الدول)*

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول الممعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثاني : النموذج ذو التباين المتجانس

بعد تقدير النموذج الجديد عن طريق المربعات الصغرى المعممة، فإننا نلاحظ زوال عدم تجانس مصفوفة التباينات، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ تحسن لقيمة داربين واتسون ولكـن يبقـى وجود الارتباط من الدرجة (1)، وعليه فإن هذا النموذج يمكن تحسينه وهذا بتحويل متغيـرات النموذج.

الجدول رقم 22 :التقدير الإجمالي للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول الأسيوية ذات تباين متجانس

<table>
<tr><td>النموذج</td><td colspan="2">الثابت</td><td colspan="2">الانفتاح الحالي (Ouv_t)</td><td>الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})</td></tr>
<tr><td>R^2=0.995,R^2(adjuster)=0.995
Dw^{**}=0.680
$\sum e_t^2$=92.033
n=110, Wald test=221.715</td><td colspan="2">1.217-
(0.169)***</td><td colspan="2">1.736
(0.45)***</td><td>0.0305
(0.046)</td></tr>
<tr><td>الدولة</td><td>البنغلاداش</td><td>أندونيسيا</td><td>ماليزيا</td><td>المالديف</td><td>الباكستان</td></tr>
<tr><td>معامل الارتباط r_1</td><td>0.661645</td><td>0.576425</td><td>0.751902</td><td>0.889373</td><td>0.40121</td></tr>
</table>

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول الممعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثالث : النموذج الإجمالي(Pooled)

بعد التخلص من عدم تجانس التباين، قمنا بإعادة تقدير النموذج وذلك باسـتعمال طريقـة المربعات المعممة (GLS) وهذا للتخلص من الارتباط الأخطاء من درجـة1، فتحـصلنا علـى الجدول أدناه، وعليه من نتائج هذا الجدول نستنتج أن العلاقة بين الانفتاح والدخل في هذه الدول الأسيوية إيجابي، حيث أن كل زيادة في الانفتاح بـ 1%، يرفع من الدخل الفـردي بـ ـ 1.65 وهذه القيمة تقترب من القيمة التي تحصلنا عليها في العينة الإجماليـة، بينمـا الانفتـاح الماضي يؤثر بقيمة تقل عن القيمة المتحصل عليها في كل العينة، حيث أن كل انفتاح بقيمة 1% في السنة السابقة يرفع من الدخل الفردي بـ 0.07، وعلى العموم فإن الانفتـاح يفـسر الـدخل الفردي في هذا النموذج بنسبة 99%.

الجدول رقم 23 : التقدير الإجمالي (Pooled) للعلاقة بين الدخل والانفتاح في الدول الأسيوية

النموذج	الثابت	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.99$ $R^2(adjuster)=0.99$ $dw^{**}=1.75, \sum e_t^2=41.001$ $n=110$	*0.17-* *(0.08)***	*1.65* *(0.03)****	*0.07* *(0.03)***
مصفوفة التباين و التباين المشترك للمعالم	0.006993	-4.95e-04 0.001137198	-2.35e-004 -0.001067573 0.001150538

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعمالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

المطلب الثاني : تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر الثابت(LSDV)

الفرع الأول : تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد(الدول)

إن التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية(LSDV) أعطى أثر إيجابي للانفتاح الحالي على الدخل الفردي ولكن لم نجد أثر لانفتاح الـسنة الـسابقة علـى الدخل الفردي؛ و رغم النسبة المنخفضة لهذا النموذج مقارنة بالنموذج الإجمالي (Pooled)، فـإن أحسن نموذج هو نموذج ذو الأثر الثابت؛ حيث أن اختبار الأثر الفردي الجماعي يبين وجـود أثر ثابت للدول الأسيوية، أي أن هذه الدول ليس لها نفس التأثير على الدخل الفردي وهذا الأثر يتغير من دولة إلى أخرى.

الجدول رقم 24 : تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول الأسيوية

النموذج	الانفتاح الحالي (Ouv_t)		الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})		
$R^2=0.975, R^2(adjuster)=0.97$ $\sum e^2_t= 36.442$, $n=110$ اختبار الأثر الفردي الجماعي $F(n-1,nT-n-K)=F^{***}(4,102)=17$	*1.71* *(0.05)****		*0.04* *(0.04)*		
الثابت الخاص بكل دولة	البنغلادش	أندونيسيا	ماليزيا	المالديف	الباكستان
α_I	-0.0655541	0.0647567	-0.1363987	-0.0868241	0.67506955
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت	*0.003076134* *-0.00237* *0.002344*				

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول الممعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثاني : تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن(السنوات)

إن التقدير بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الـصورية(LSDV) للأثـر الثابـت (الزمن)، يعطينا عدم وجود أثر ثابت للزمن وهذا من خلال اختبار الأثر الزمني الجماعي، أي للزمن نفس القيمة وبالتالي فإن كان هناك تأثير للزمن فهو بنفس المقدار في كل سنة، وعليه فإن أحسن نموذج مفسر لهذه العلاقة هو النموذج الإجمالي(Pooled)*، وهذا رغـم انخفـاض معامـل التحديد في هذه الأخيرة عن المعامل التحديد في النموذج ذو الأثر الثابت(الزمن).*

الجدول رقم 25 : تقدير نموذج الأثر الثابت (الزمن) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول الأسيوية

النموذج	الانفتاح الحالي (Ouv_t)											الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})										
R^2=0.995420,R^2(adjuster)=0.995364 $\sum e^2_t$=31.67 اختبار الأثر الزمني الجماعي F(k-1,nT-T-K)=F(21,85)=0	1.88 (1.122)***											-0.17 (1.123)										
الثابت الخاص بكل دولة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
γ_t	-4.1386131	-3.3690364	-3.4025566	-3.2856432	-3.2743877	-3.2481864	-3.4840221	-3.945031	-3.5071094	-3.5177916	-3.5244794	-3.5006744	-3.4561581	-3.4647368	-3.7000126	-3.5497438	-3.7495873	-3.5250122	-2.9780797	-4.0315279	-4.1217432	-3.19982
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت	0.0143 -0.014 0.014																					

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

المطلب الثالث : تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر العشوائي

الفرع الأول : تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد(الدول)

من خلال اختبار لاقرانج المتعدد (Lagrange Mutiplier test)، فإن التباين العـشوائي للأفـراد يساوي الصفر($\sigma_u^2=0$)، وبالتالي لا يوجد أثر عشوائي للأفراد(الدول)، بالإضافة إلى ذلك حتى وإن كان هناك أثر عشوائي للأفراد فإن أحسن نموذج مفسر للعلاقة بين الدخل الفردي والانفتاح هو نموذج ذو الأثر الثابت، وهذا من خلال اختبار هوسمان(Test Hausman)، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 26 : تقدير نموذج الأثر العشوائي(الدول) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول الأسيوية

الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الثابت	النموذج
0.015 *(0.04)*	*1.71* *(0.039)******	*0.206-* *(0.03)******	R^2=0.998827, R^2(adjuster)=0.998804 DW=1.94, n=110 $\sum e^2$=39.10 σ_ε^2=0..40637 , σ_u^2=-0.01518, θ=-0.01518 **Lagrange Mutiplier test** $LM=(nT/2(T-1)[\sum\sum e^2_{it}/\sum\sum e^2_{it}]^2=2.61$ اختبار HausmanH***=12.747
		0.001521833 -0.0016 0.001725	*مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت*

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثاني : تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن(السنوات)

من خلال اختبار لاقرانج المتعدد (Lagrange Mutiplier test)، المتواجد في الجدول أدناه فـإن التباين العشوائي للأفراد يساوي الصفر($\sigma_\lambda{}^2$=0..)، ومنه نستنتج أنه لا يوجـد أثـر عـشوائي للزمن، وعليه ليس للزمن دور في تحديد الدخل الفردي في مجموعة الدول الأسيوية.

الجدول رقم 27 : تقدير نموذج الأثر العشوائي (الزمن) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول الأسيوية

النموذج	الثابت	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.994386, R^2(adjuster)=0.994275$ $DW=1.96,\ n=110$ $\sum e_t^{\,2}=40.359$ $\sigma_\varepsilon^{\,2}=0.4166\ ,\ \sigma_\lambda^{\,2}=-0.0232,$ $\theta=-0.17836$ **Lagrange Mutiplier test** $LM=(nT/2(n-1)[(\sum\sum e^2_{it}/\sum\sum e^2_{it})-1]^2=1.70$ اختبار Hausman $H=-1.28$	*0.123-* *(0.08)*	*1.194* *(0.744)*	*0.51* *(0.744)*
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت	-0.663 0.662		

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

من خلال النماذج المدروسة نستنتج أن الانفتاح له أثر إيجابي على الدخل الفردي في الدول الأسيوية، ولكن السنة التي تؤثر على الدخل الفردي هي السنة الحالية فقط، وقيمة تأثيرها تفوق المقدار الذي تحصلنا عليه سواءاً في العينة الإجمالية و يعادل تقريبا القيمة التي تحصلنا عليها في مجموعة الدول العربية المدروسة؛ غير أن قيمة تفسير الانفتاح للدخل الفردي تفوق كل من نموذج الدول العربية و كل الدول النامية المأخوذة؛ بالإضافة إلى ذلك فان الأثر الفردي يختلف من دول إلى أخرى، وأن لا يوجد أثر للزمن على الدخل الفردي سواءاً من حيث التأثير الثابت أو التأثير العشوائي.

المبحث الرابع : تقدير نموذج الدول المنتجة للبترول

سنتطرق في هذا المبحث إلى الدول التي يعتمد اقتصادها على البترول، أي أنها تنتج وتصدر البترول بكميات معتبرة مقارنة بالسلع الأخرى التي تنتجها؛ أي أن إيرادتها تعتمد على البترول؛ سنتبع في هذه المجموعة نفس الخطوات التي اتبعناها في المباحث السابقة،حيث سنقدر النموذج الإجمالي (Pooled) لكل العينة المأخوذة، ثم نتطرق إلى النماذج الأخرى المتمثلة في الأثر الثابت و الأثر العشوائي، ثم المقارنة فيما بينها واختيار النموذج الملائم لهذه العينة.

المطلب الأول: تقدير النموذج الإجمالي (Pooled)

الفرع الأول : تقدير النموذج

إن تقدير النموذج الإجمالي لهذه المجموعة أعطى نفس النتائج الابتدائية التي تحصلنا عليها في النماذج السابقة حيث أننا تحصلنا على عدم تساوي التباينات وهذا باستعمال اختبار والد (Wald Test) وعليه فإن تقديرات المعالم التي تحصلنا عليها ليست من أحسن التقديرات الخطية غير المتحيزة وبالتالي لابد من تحسين النموذج.

الجدول رقم28 :التقدير الإجمالي للعلاقة بين الدخل والانفتاح لدول المنتجة للبترول

النموذج	الثابت	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.445, R^2(adjuster)=0.439$ $dw^{**}=0.312$ $\sum e_t^2=186.85$ $N=198$, Wald test$^{**}=21650.536$	-0.902 (0.612)	0.968 $(0.298)^{***}$	0.835 $(0.298)^{***}$

الدولة	الجزائر	المملكة السعودية	البحرين	الإمارات العربية	أندونيسيا	الكويت	نيجيريا	عمان	قطر
تباينات الأفراد(الدول)	0.342632	0.357005	0.924427	0.452843	1.791669	0.988751	2.090777	0.028559	1.336134

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثاني : النموذج ذو التباين المتجانس

رغم تطبيق طريقة المربعات المعممة (GLS) الخاصة بعدم تجانس مصفوفة التباينات كما هو مبين في الجدول(29)، فإن هذا النموذج لا يعتبر من أحسن النماذج وبالتالي لابد من تحسينه مرة ثانية وهذا نظرا لوجود ارتباط من الدرجة(1).

الجدول رقم 29 : التقدير الإجمالي للعلاقة الخطية بين الدخل والانفتاح للدول المنتجة للبترول ذات تباين متجانس

الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الثابت	النموذج
0.0881 (0.033)***	1.93 (0.033)***	0.0853 (0.111)	$R^2=0.994, R^2(adjuster)=0.994$ $dw^{**}=0.524$ $\sum e_t^{\,2}=217.203$ $n=194$, Wald test=44.78

الدولة	قطر	عمان	نيجريا	الكويت	أندونيسيا	الإمارات العربية	البحرين	المملكة السعودية	الجزائر
معامل الارتباط r_1	0.804943	0.289103	0.676323	0.858267	0.867581	0.790523	0.814997	0.801289	0.794955

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثالث : النموذج الإجمالي(Pooled)

يعتبر هذا النموذج احسن من النماذج السابقة وهذا نظرا لعدم وجود لكلا من ارتباط الأخطاء وعدم تجانس التباين، وعليه من نتائج هذا الجدول نستنتج أن العلاقة بين الانفتاح والدخل في الدول المنتجة للبترول إيجابية، حيث أن كل زيادة في الانفتاح بـ 1%، يرفع من الدخل الفردي بـ 1.951؛ وعليه فإن الانفتاح في هذه الدول يفوق القيم التي تحصلنا عليها في النماذج السابقة، غير أن الانفتاح لسنة السابقة له اقل قيمة مقارنة بكل النماذج السابقة، ورغم ذلك فيبقى هذا النموذج ليس من أحسن النماذج، وهذا حتى نقوم بتقدير النماذج الأخرى.

الجدول رقم 30 : التقدير الإجمالي (Pooled) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول المنتجة للبترول

الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الثابت	النموذج
0.065 *(0.017)****	*1.951* *(0.017)****	*0.0177* *(0.047)*	$R^2=0.997395 R^2(adjuster)=0.9977368$ $dw^{**}=1.815, \sum e_t^2=67.117$ $n=198$
-9.35e-05 -0.000294501 0.000323096	-8.24e-051 0.000322898	0.002301	مصفوفة التباين و التباين المشترك للمعالم

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

المطلب الثاني : تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر الثابت(LSDV)

الفرع الأول : تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد(الدول)

إن التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية(LSDV) أعطنا أثر إيجابي للانفتاح على الدخل الفردي، غير أنه فيما يخص تساوي الأثر الثابت على الدخل لكل الدول، تحصلنا على اختلاف لتأثير الفردي لهذه الدول على الدخل الفردي، وهذا باستعمال اختبار فيشر(*اختبار الأثر الفردي الجماعي*) كما هو موضح في الجدول أدناه؛ وعليه فهو يعتبر أحسن نموذج إذا قارنا هذا الأخير بالنموذج الإجمالي(Pooled)، ومنه فإن كل دولة من الدول البترولية المدروسة لها أثر خاص بها على الدخل الفردي.

الجدول رقم 31 : تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين الدخل والانفتاح في الدول المنتجة للبترول

النموذج	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.8987, R^2(adjuster)=0.898244$ $\sum e^2_t=58.96$, $ddl=186$ *اختبار الأثر الفردي الجماعي* $F(n-1,nT-n-K)=F^{***}(8.,186)=22.56$	*1.79* *(0.049)******	*0.045* *(0.022)****

الثابت الخاص بكل دولة	الجزائر	المملكة السعودية	البحرين	الإمارات العربية	أندونيسيا	الكويت	نيجيريا	عمان	قطر
α_I	*0.36303718*	*0.70043309*	*0.09384248*	*0.61431992*	*-0.0557891*	*0.37619675*	*0.04222454*	*5.1103033*	*0.44918639*
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت	*0.002453497* *-0.00046* *0.001778*								

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثاني : تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات)

إن تقدير العلاقة بين الانفتاح والدخل الفردي بأخذ بعين الاعتبار الزمن كعامل مؤثر على الدخل الفردي، يعطينا عدم تأثير الزمن على الدخل الفردي وهذا بالاستعانة بـ*اختبـار* الأثـر الزمني الجماعي كما هو موضح في الجدول (32)، وعليه فإن السنوات لها نفس التأثير علـى الدخل الفردي، ومنه نستنتج فيما يخص أثر الثابت للزمن فإن أحسن نموذج معبر عن العلاقـة بين الإنفتاح والدخل الفردي هو النموذج الإجمالي(Pooled).

الجدول رقم 32 : تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن بين الدخل والانفتاح للدول المنتجة للبترول

النموذج	الانفتاح الحالي (Ouv_t)											الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})										
$R^2=0.997424, R^2(adjuster)=0.997409$ $\sum e^2_t=65.68$ اختبار الأثر الزمني الجماعي $F(k-1,nT-T-K)=F(21,217)=0$	2.089 (0.746)***											0.07 (0.7465)										
الثابت الخاص بكل دولة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
γ_t	-0.2157316	-0.14961	-0.03617745	0.20296717	0.19701167	0.05511123	0.05841991	-0.28593338	-0.11171856	0.13959456	-0.31432	-0.09553173	0.07080939	0.07708723	0.19370346	0.04711711	0.37671946	-0.04915568	-0.22307797	0.05222679	-0.01070015	0.24577524
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت	0.557296698 -0.5573 0.557357																					

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول الممعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

المطلب الثالث : تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر العشوائي

الفرع الأول : تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد(الدول)

إن تقدير الأثر العشوائي للأفراد لهذه المجموعة من الدول يبين لنا وجود أثر عشوائي كما يبينه إختبار لاقرانج (Lagrange Mutiplier test) فإن التباين العشوائي للأفراد لايساوي الصفر($\sigma_u^2 \neq 0$)، وبالتالي يوجد أثر عشوائي للأفراد(الدول)، ولكن رغم وجود لهذا الأثر العشوائي فـإن أحسن نموذج مفسر للعلاقة بين الدخل الفردي والانفتاح هو نموذج ذو الأثر الثابت، وهذا مـن خلال اختبار هوسمان(Test Hausman)، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 33 : تقدير نموذج الأثر العشوائي(الدول) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول المنتجة للبترول(OPEP)

النموذج	الثابت	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.99407, R^2(adjuster)=0.994016$ $DW=1.92,\ ddl=194$ $\sum e^2=65.64$ $\sigma_\varepsilon{}^2=0.32407$, $\sigma_u{}^2=0.2057$, $\theta=0.35399$ **Lagrange Mutiplier test** $LM^{**}=(nT/2(T-1)[\sum\sum e^2_{it}/\sum\sum e^2_{it}-1]^2=5.066$ اختبار Haussman $H=-6.125$	*0.080* (0.073)**	*1.81* (0.073)***	*0.178* (0.068)***
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت	0.05342555 -0.0005 0.004744		

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثاني : تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن (السنوات)

من خلال اختبار لاقرانج المتعدد (Lagrange Mutiplier test)، المتواجد في الجدول أدناه فإن التباين العشوائي للأفراد يساوي الصفر($\sigma_\lambda{}^2=0.$)، ومنه نستنتج أنه لا يوجـد أثـر عـشوائي للزمن، في مجموعة الدول المنتجة للبترول، ومنه ليس للزمن دور في تحديد الدخل الفردي في مجموعة الدول المنتجة للبترول .

الجدول رقم 34 : تقدير نموذج الأثر العشوائي (الزمن) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول المنتجة للبترول

النموذج	الثابت	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.997206, R^2(adjuster)=0.99177$ $DW=1.715,\ ddl=197$ $\sum e_t^{\ 2}=72.036$ $\sigma_\varepsilon^{\ 2}=0.34843\ ,\ \sigma_\lambda^{\ 2}=-0.0625,$ $\theta=-0.6941$ **Lagrange Mutiplier test** $LM=(nT/2(n-1)[(\sum\sum e^2_{it}/\sum\sum e^2_{it})-1]^2=0.38$ اختبار *Hausman* $H=-1.67$	*0.024* *(0.04)*	*12.20-* *(10.86)*	*14.21* *(10.86)*
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت	*117.9453523* *-117.945* *117.9432*		

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول الممعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

من خلال النماذج المدروسة نستنتج أن الانفتاح له أثر إيجابي على الدخل الفردي في الدول المنتجة للبترول، وهذا لكل من الانفتاح في السنة الحالية أو السنة السابقة لتلك السنة، بالإضافة إلى ذلك فان مقدار تأثير هذه الأخيرة أي الانفتاح في هذه الدول على الدخل الفردي يفوق كل مجموعات الدول التي درسناها فيما سبق، وأن التأثير الفردي لكل دولة في هذه المجموعة يختلف **حسب خصائص كل دولة.**

المبحث الخامس : تقدير نموذج النمو و الانفتاح

سنتطرق في هذا المبحث إلى االعلاقة بين نمو الـدخل الفـردي و الإنفتـاح التجاري، وهذا بدءاً بالدول إفريقية جنوب الصحراء و الدول الأسيوية الممثلة بكل من ماليزيا و أندونسيا، ثم نتطرق إلى دول إفريقيا الشمالية الممثلة بكل من مصر، تونس والمغرب.

المطلب الأول: تقـدير نمـوذج إفريقيـا جنـوب الـصحراء و الـدول الأسـيوية(ماليزيـا و أندونيسيا)

الفرع الأول : تقدير نموذج إفريقيا جنوب الصحراء

كما هو موضح في الجدول أدناه فإن التقدير الإجمالي(Pooled) أعطى تأثير سـلبي للانفتاح الحالي على النمو الاقتصادي ، أما الانفتاح السابق لـه تـأثير إيجـابي علـى النمـو الاقتصادي، وعليه فإن الأثار الإيجابية للانفتاح على النمو لا تظهر في سنة الانفتاح بـل فـي السنوات التي تأتي بعد الانفتاح في هذه المجموعة، وهذا الأثر الإيجابي يفـوق الأثـر الـسلبي الناتج في نفس السنة، حيث أن الانفتاح في السنة السابقة بـ 1% يرفع من النمو بـ 8.30، أمـا الانفتاح في السنة الحالية بنسبة 1% يخفض النمو بـ 7.98؛ بالاضافة إلى ذلك فإن يوجد عوامل أخرى تؤثر على النمو لم نأخذ بعين الاعتبار في هذا النموذج ونسبتها معتبر تقدر بـ 68.1 %، أي أن الانفتاح يفسر النمو الاقتصادي بـ 31.9 % فقط.

الجدول رقم 35:التقديرالإجمالي (Pooled)للعلاقة بين النمو والانفتاح لدول إفريقيا جنوب الصحراء

<table>
<tr><th colspan="3">الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})</th><th colspan="4">الانفتاح الحالي (Ouv_t)</th><th colspan="3">الثابت</th><th>النموذج</th></tr>
<tr><td colspan="3">8.302
(0.0851)***</td><td colspan="4">-7.98
(0.852)***</td><td colspan="3">-1.152
(2.047)</td><td>$R^2=0.325, R^2(adjuster)=0.319$
$F^{**}=52.097, dw=2.121$
$\sum e_t^2=2341.171$
$n=220$, Wald test= 17.12</td></tr>
<tr><td>التشاد</td><td>سيراليون</td><td>السنغال</td><td>وغندا</td><td>نيجريا</td><td>نيجر</td><td>المالي</td><td>الكمرون</td><td>البركينافاسو</td><td>البنين</td><td>الدول</td></tr>
</table>

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول الممعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثاني : تقدير نموذج الدول الأسيوية(ماليزيا و أندونيسيا)

إن التقدير الإجمالي(Pooled) للعلاقة بين النمو و الانفتاح أعطنا تقريباً نفس العلاقة التي تحصلنا عليها في النموذج المتعلق بالدول الافريقية، حيث أننا تحصلنا على تأثير سلبي للانفتاح الحالي على النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي، أما الانفتاح السابق له تأثير إيجابي علـى النمو الاقتصادي، ولاكن نسبة تأثير لكلاً من هاتين المتغيرتين يفوق تلك التـي تحـصلنا فـي النموذج دول إفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة تفسير الانفتاح للنمو تقـدر بـ 34.2% وهي نسبة ضئيلة نوع ما غير أنها تفوق النسبة التي تحصلنا عليها في دول إفريقيـا جنوب الصحراء.

الجدول رقم 36: التقدير الإجمالي (Pooled)للعلاقة بين النمو والانفتاح في الدول الأسيوية (ماليزيا-أندونسيا)

الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الثابت	النموذج
9.13 (1.95)***	-9.232 (1.93)***	-0.652 (2.391)	$R^2=0.374, R^2(adjuster)=0.342$ $F^{**}=11.937, dw=1.83$ $\sum e_t^2=173.097$ $n=42$, Wald test=4.73

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول الممعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

المطلب الثاني : تقدير نموذج إفريقيا الشمالية (تونس، المغرب، مصر)

الفرع الأول : التقدير الإجمالي (Pooled) للعلاقة بين النمو والانفتاح

إن التقدير الإجمالي (Pooled) لهذه المجموعة من الدول أعطنا نفس النتائج التي تحصلنا عليها في النماذج السابقة غير أننا ما يمكن ملاحظته هو أن تاثير الإنفتاح في هذه المجموعة من الدول يقل بكثير عن تاك التي تحصلنا عليها في الدول الأسـيوية و الـدول إفريقيـا جنـوب الصحراء؛ حيث أن كل إنفتاح لسنة الحالية بـ 1% يخض النمو بـ 3.23 ، أما الانفتاح لـسنة الماضية يرفع النمو بنفس المقدار تقريبا كما هو ملاحظ في الجدول أدناه؛ بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة تفسير الانفتاح في هذه المجموعة ضعيف جداً يقدر 15.31%، بالإضافة إلى ذلك فإنها قيمة تقل عن القيمة المتحصل عليها في المجموعات السابقة.

الجدول رقم37:التقدير الإجمالي (Pooled) للعلاقة بين النمو والانفتاح لدول شمال إفريقيا (تونس، المغرب، مصر)

الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الثابت	النموذج
3.121 *(0.890)****	*-3.23* *(0.916)****	*0.742* *(1.81)*	R^2=0.180075,R^2(adjuster)=0.153192 F^{**}=6.966,dw=1.87 $\sum e_t^2$=219.71 n=66, Wald test=1.49
		3.445995 -5.57e001 -3..374e-01 *0.813659367 -0.66875539* *0.768950125*	*مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت*

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول الممعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثاني : تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر الثابت(LSDV)

أولاً: تقدير الأثر الثابت للأفراد(الدول)

إن التقدير عن طريق طريقة المربعات الـصغرى ذات المتغيـرات الـصورية(LSDV) أعطى أثر سلبي للانفتاح الحالي على النمو أما الانفتاح السابق أعطى أثر إيجابي، غير أن هـذا النموذج لا يعتبر أحسن نموذج وهذا نظرا لكون أن اختبار فيشر(*اختبار الأثر الفردي الجماعي*)

مرفوض إحصائيا، وعليه فإن لا يوجد أثر ثابت للأفراد، وبالتالي احسن نموذج مفسر للعلاقـة بين الانفتاح والنمو هو نموذج الإجمالي(Pooled).

الجدول رقم 38 : تقدير الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين الإنفتاح و النمو في دول شمال إفريقيا (تونس، المغرب، مصر)

النموذج	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.1798, R^2(adjuster)=0.16963$ $\sum e^2_t=217.44$, $F^{**}=12.93$ اختبار الأثر الفردي الجماعي $F(n-1,nT-n-K)=F(2,60)=0.010059$	-3.60 $(1.20)^{***}$	3.09 $(0.90)^{***}$

	مصر	االمغرب	تونس
الثابت الخاص بكل دولة α_I	-1.0260089	- 1.7615893	- 1.8671594
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت	1.4883768 -0.65591 0.801448		

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

ثانياً : تقدير الأثر الثابت للزمن

إن نموذج الأثر الثابت لزمن كذلك لاعتبر أحسن نموذج وهذا نظرا لكون فيشر(*اختبـار الأثر الفردي الجماعي*) مرفوض إحصائيا، وعليه فإن لا يوجد أثر ثابت لزمن، أي الزمن ليس له أثر على النمو، وبالتالي احسن نموذج مفسر للعلاقة بـين الانفتـاح والنمـو هـو نمـوذج الإجمالي(Pooled).

الجدول رقم 39 : تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن بين الدخل والانفتاح لدول شمال إفريقيا (تونس، المغرب، مصر)

النموذج	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.165028, R^2(adjuster)=0.144154$ $\sum e^2_t=153.101, F^{**}=7.90058$ اختبار الأثر الزمني الجماعي $F(k-1,nT-T-K)=F(21,41)=0.035184$	*-3.10* *(1.50)***	*3.16* *(1.14)****
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت	0.897327556 -0.79267 0.893669	

الثابت الخاص بكل دولة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
γ_t	-0.376375	0.41499138	0.1966985	-0.06461031	0.87212952	2.00133159	2.42667888	1.820232266	-0.98534438	-0.234745	-1.23036618	1.985348835	-0.05132006	1.410192117	1.740889935	1.305670045	0.002145524	0.924252266	-1.10141104	1.29240044	-0.51333355	0.91448001

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول الممعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

الفرع الثالث : تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر العشوائي

أولاً : تقدير الأثر العشوائي للأفراد(الدول)

إن تقدير الأثر العشوائي لأفراد هذه المجموعة من الدول يبين لنا وجود أثر عـشوائي كما يبينه إختبار لاقرانج (**Lagrange Mutiplier test**) فإن التباين العشوائي للأفراد يساوي الصفر($\sigma_u{}^2=0$)، وبالتالي لايوجد أثر العشوائي للأفراد(الدول)، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 40 : تقدير نموذج الأثر العشوائي(الدول) للعلاقة بين الدخل والانفتاح لدول شمال إفريقيا (تونس، المغرب، مصر)

النموذج	الثابت	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.19676, R^2(adjuster)=0.170430$ $DW=1.85, \sum e^2=226.11, F^{**}=7.4715$ $\sigma_\varepsilon{}^2=3.57452$, $\sigma_u{}^2=-0.13831$, $\theta=-1.59258$ **Lagrange Mutiplier test** $LM=(nT/2(T-1)[\sum\sum e^2_{it}/\sum\sum e^2_{it}-1]^2=1.23$ اختبار *Hausman* $H=0.25053$	*0.3323* *(0.899)*	*3.144-* *(0.8273)****	*3.14* *(0.9035)****
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت	*0.684189587 -0.72155* *0.816405*		

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

ثانياً : تقدير الأثر العشوائي للزمن

من خلال اختبار لاقرانج المتعدد (Lagrange Mutiplier test)، المتوجد في الجدول أدناه فـإن التباين العشوائي للأفراد يساوي الصفر($\sigma_\lambda{}^2=0$.)، ومنه نستنتج أن لا يوجـد أثـر العـشوائي لزمن، وبتالي لا يعتبر هذا النموذج أحسن نموذج .

الجدول رقم 41 : تقدير نموذج الأثر العشوائي (الزمن) للعلاقة بين الدخل والانفتاح لدول شمال إفريقيا (تونس، المغرب، مصر)

النموذج	الثابت	الانفتاح الحالي (Ouv_t)	الانفتاح السابق (Ouv_{t-1})
$R^2=0.169, R^2(adjuster)=0.142342$ $DW=1.84, \sum e_t^2=50.22, F^{**}=6.22$ $\sigma_\varepsilon^2=3.63441$, $\sigma_\lambda^2=-0.13831$, $\theta=0.5$ **Lagrange Mutiplier test** $LM=(nT/2(n-1)[(\sum\sum e^2_{it}/\sum\sum e^2_{it})-1]^2=0.98$ اختبار Hausman $H=-0.2593$	*0.2799* (1.76)	*3.1363-* $(0.925)^{***}$	*3.15* $(0.91)^{***}$
مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعالم ماعدا الثابت	0.85592959 -0.7412 0.840096		

(***) قبول المعالم بمستوى معنوية 1%،(**)قبول المعالم بمستوى معنوية 5%،(*) قبول المعالم بمستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج RATS

من خلال النماذج المدروسة نستنتج أن الانفتاح له أثر سلبي في سنة الانفتاح، بينما يتحول هذا الانفتاح إلى أثر إيجابي في السنة التالية، وعلى العموم فإن تأثير هذا الانفتاح على النمو يشكل نسبة تقل عن 40% في كل مجموعات الدول المدروسة، بالإضافة إلى كون عدم وجود أثر ثابت سواءا بالنسبة للدول أو للزمن (السنوات المدروسة) مهما كانت المجموعة المدروسة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تبين أن للانفتاح تأثير إيجابي على الدخل الفردي وهذا في الـدول النامية، ولكن قيمة هذا التأثير يختلف حسب كل دولة؛ وفيما يخص مجموعة الـدول العربيـة نلاحظ قيمة تأثير الانفتاح يفوق التأثير الذي تحصلنا عليه في كل الدول المدروسة، بالإضـافة إلى ذلك فإن التأثير الفردي بين هذه الدول غير متساوي؛ أما بالنسبة للـدول الأسـيوية فإننـا تحصلنا على معامل انفتاح يفوق كل المجموعات السابقة ولكن بقيمة تقل على الـدول المنتجـة للبترول، وعلى العموم نستنتج أن الانفتاح له آثار إيجابية على الدخل الفردي في الدول النامية، وأن الانفتاح يحدد الدخل بدرجة معتبرة وهذا مهما كانت المجموعة المدروسة.

فيما يخص تأثير الانفتاح على النمو الاقتصادي، فإننا لم نجد علاقة مباشرة في كل الدول النامية المدروسة، غير أنه بالنسبة للمجموعات التي وجدنا فيها علاقة بين الانفتاح و النمو؛ المتمثلة في كل من دول شمال إفريقيا الممثلة بـ(المغرب- تونس-مصر) و دول إفريقيا جنوب الصحراء والدول الأسيوية الممثلة بـ(ماليزيا و أندونيسيا) فقد تحصلنا على علاقة عكسية بين الانفتاح الحالي والنمو الإقتصادي، بينما انفتاح السنة السابقة له أثار إيجابية على النمو، ولكن يبقى هذا التأثير المباشر للانفتاح ضئيلاً نوعًا ما، على عكس تأثير هذا الأخير في تحديد الدخل الفردي.

الخاتمة العامة

من خلال الفصول الأولى لهذا البحث تمكنا من إعطاء مختلف العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي عن طريق الفكر الاقتصادي، حيث أن للنمو الاقتصادي عدة عوامل تؤثر فيه، متمثلة في كل من تراكم رأس المال، زيادة الإنتاجية وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث كل ابتكار يسمح من إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تأثير البحث والتطوير الذي ينجم عنه تنويع و تحسين في المنتجات التي تسمح من رفع النمو الاقتصادي، وإلى التنظيم و التسيير؛ ومن خلال نظريات التجارة الدولية، تبين أن هذه الأخيرة

تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، وهذا من خلال التقسيم الدولي للعمل وبالتـالي التخفيض في سعر منتوجات المستهلك و التنويع في السلع وعليه تعمل علـى زيـادة رفاهيـة المستهلك ومنه رفاهية البلدان التي تدخل في التبادل، ولكن ما يمكن استنتاجه كذلك هو إعـادة توزيع الدخل في البلدان التي تدخل في هذا التبادل، وهذا يؤدي إلى ازدهار جزء من المواطنين و إفقار الباقي، ومن جهة أخرى يمكن الحصول على ما يسمى بالنمو المفقر في حالة ازدهـار عامل إنتاجي أكثر من آخر، بالإضافة إلى ذلك إمكانية التأثير السلبي للتجارة الدولية على البلدان إذا كانت السياسة التجارية المستعملة غير ملائمة.

تعتبر نماذج بانيل من النماذج الملائمة في هذا النوع من الدراسات، نظرا لاهتمامهـا بكل من الأثر الفردي(الدول)، والأثر الزمني في تحديد العلاقة بين المتغيرات؛ حيث أنها تأخـذ بعين الاعتبار كل من العامل الثابت بين الأفراد إن وجد والآثر العشوائي كذلك إن وجد، وهـذا ما يسمح من مقارنة الدول فيما بينها.

أ-نتائج البحث:

من خلال هذا البحث استنتجنا ازدياد دور الدول النامية في الاقتصاد العالمي، سـواءا من حيـث الـصادرات أو الـواردات، ولكـن رغـم ذلـك تبقـى سـيطرة الـدول الغنيـة و المتطورة على الاقتصاد العالمي رغم اقتحام بعض حصص السوق العالمي من طرف الدول النامية، وارتفاع معدل نموها في كل من الصادرات والواردات. يؤثر النمو الـسريع للانفتـاح على توزيع الدخل حيث يعزز ويرفع من عدم الإنصاف في توزيع الدخل والذي يمكن بدوره أن يخفض من النمو الاقتصادي.

من خلال تحليلنا للعينة تبين لنا أن هناك تباين ما بين الدول النامية سواء من حيث النمو الاقتصادي أو التنمية البشرية، وأن الانفتاح السريع لاقتصاديات هذه البلدان كـان أغلبـه فـي التسعينات، بينما سنوات الثمانينات تعتبر سنوات ذات الانفتاح الضعيف، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الفترة تعتبر الفترة التي عرفت فيها التنمية البشرية معدل مرتفع مقارنة بسنوات التسعينات، بالإضافة إلى ذلك لاحظنا التحاق الدول ذات الدخل الابتدائي المـنخفض بالـدول ذات الـدخل المرتفع في المجموعة المدروسة وهذا يعني ارتفاع النمو الاقتصادي وهذا في فترة الثمانينـات على عكس فترة التسعينات(سنوات الإنفتاح)؛ بيد أن هناك تقارب في الـدخل الفـردي علـى

العموم ما بين هذه الدول النامية، ماعدا في الدول الأسيوية المدروسة التي ظل الفارق ثابت بين هذه الدول وهذا في الفترة المدروسة المتمثلة في 1980-2002.

تبين الدراسة القياسية وجود علاقة مباشرة ما بين الدخل الفردي والانفتاح، وهذا في كل الدول النامية مهما كانت المجموعة المدروسة، وتعتبر هذه العلاقة قوية أي أن الدخل الفردي للدول النامية يتحدد من طرف التجارة الخارجية، ولكن ما يمكن استنتاجه هو أن أثار الانفتاح على الدول يختلف حسب السياسة والتطور الاقتصادي الذي تعرفه الدولة ونوعية المنتوجات التي تصدرها وتستوردها هذه البلدان؛ حيث ما نلاحظه هو تأثير كل من الانفتاح الحالي والسابق على الدخل الفردي وهذا في الدول المنتجة للبترول، بينما في المجموعات الأخرى نجد تأثير إلا الانفتاح الحالي والذي معامله يقل عن ذلك الذي تحصلنا عليه في الدول المنتجة للبترول، ثم تليه الدول الأسيوية، و الدول العربية؛ بينما في دول إفريقية جنوب الصحراء فإننا لم نجد علاقة بين هذا الانفتاح والدخل الفردي.

عن طريق النموذج القياسي للنمو الاقتصادي و الانفتاح، بينا وجود علاقة عكسية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي، وهذا فيما يخص سنة حدوث الانفتاح ولكن هذا التأثير يصبح إيجابي في السنة التالية، وهذا في كل من دول إفريقيا جنوب الصحراء و الدول الأسيوية(ماليزيا-وأندونيسا) و دول شمال إفريقيا ماعدا الجزائر.

وعليه من خلال كل هذه النتائج لا يمكن الجزم بوجود آثار إيجابية للانفتاح على النمو الاقتصادي في كل الدول النامية، وإن وجد هذا التأثير فهو لا يتم مباشرة في سنة الانفتاح بل فيما بعد، ولكن بنفس الدرجة التي سمحت من خفض النمو الاقتصادي في سنة الانفتاح؛ وإذا تم الانفتاح فلا بد أن تصاحبه سياسة اقتصادية ملائمة حتى لا يكون سلبي على الاقتصاد؛ بالإضافة إلى ذلك فإن تأثير سياسة الانفتاح لا يمكن أن تكون صالحة لكل الدول النامية، وهذا تبعاً للمنتوجات التي تقوم بتصديرها، واحتياجات اقتصادها الداخلي.

حيث يتم نجاح السياسة الانفتاحية للدول النامية عن طريق السياسة الكلية للبلد، وهذا من خلال التحكم في التضخم، الاستهلاك الحكومي، والسوق السوداء؛ بالإضافة إلى السياسة التجارية المتبعة للبلد والتي يجب أن تكون ملائمة حسب خصوصيات الاقتصاد الداخلي؛ بالإضافة إلى ذلك تدعيم التصدير، والذي قد يكون مصدر للنمو الاقتصادي، وهذا نظرا لكونه جزء غير مباشر من الإنتاج، يسمح من تسهيل استيراد السلع، الخدمات ، رأس المال، وربما كذلك الأفكار الجديدة، و المعرفة والتكنولوجيا؛ حيث يمكن أن يكون محفز للنمو الاقتصادي، بحيث يمكن لهذا التصدير أن يولد دخل داخلي بإعطاء مخرج لفائض عرض السلع لما الطلب الداخلي يكون منخفض؛ بالإضافة إلى الاقتراب الجغرافي و اللغة والتي تعتبر من محفزات التجارة الدولية (Thorvaldur Gylfuson (October 1998))، حيث أن الدول الصغيرة مثل بلجيكا و إيرلندة صادراتها تفوق 2/3 من إنتاجها الداخلي الخام؛ وهي موجهة إلى أقرب جيرانها فرنسا والمملكة المتحدة (UK) بنسبة 20% و 30% على الترتيب؛ بينما الدول الكبيرة فإن صادراتها لا تشكل ثقل كبير حيث على سبيل المثال الولايات المتحدة صادرتها تقل عن 10 %، وبالتالي فان حجم السوق الداخلي له دور أساسي في التصدير؛ ومن الأسباب التي تؤدي بضعف الصادرات في الدول النامية ضعف العرض، وهذا بالخصوص في الدول الإفريقية ودول الشرق الأوسط(Marco Fugazza(2004))، ومن المحددات التي تؤثر كذلك على الصادرات لدينا شبكة النقل التي يجب أن تكون فعالة.

إذا تكلمنا على سياسة تدعيم الصادرات مقابل استراتيجية إحلال محل الواردات فإننا نتكلم في هذه الحالة عن تحرير التجارة (Jadish Bhaguwati and T.N.Srinivasan (May 2002))، مما يتطلب من الدول التي تتبع هذا المسار الحفاظ على استقرارها الكلي، والذي يجب الاعتماد عليه كخيار سياسي في صالح الانفتاح.

ب- الاقتراحات:

رغم محاولتنا للربط بين الانفتاح والنمو الاقتصادي في الدول النامية عن طريق النماذج القياسية تبقى هذه الدراسة محدودة، وهذا لعدم التطرق إلى عينة ذات أكبر حجم تعبر

عن كل الدول النامية، حيث أننا لم نتطرق إلى دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية؛ بالإضافة إلى عدم دمج الانفتاح المالي في هذه الدراسة وعلاقته بالنمو، حيث أن موضوع دراستنا منحصر في الانفتاح التجاري دون الانفتاح المالي، والذي نعلم أنه سوف يكون من المحددات الأساسية في تحديد النمو في هذه الدول، لهذا نأمل أن يكون هناك توسع في هذا الموضوع، بإدخال هذه الدول مع إضافة مختلف المتغيرات التي لم ندخلها في نموذجنا والمتمثلة في تأثير حجم السوق و الاستثمار و الرأس المال البشري و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في هذه الدول، وبالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية والتي يمكن أن تشكل عامل من عوامل الرفع من التبادل الاقتصادي و بالتالي صادرات الدول ومنه النمو الاقتصادي؛ مع إضافة السياسة التجارية و أثارها على هذه الأخيرة.

بالإضافة إلى ذلك من أجل السير في نفس الدرب الذي سلكناه من أجل تحديد العلاقة بين النمو والتجارة الدولية، ومن أجل التوسع في هذا الموضوع يمكن ربط النمو الاقتصادي بالتخصص الاقتصادي في الدولة النامية ومحاولة إيجاد درجة تأثير التخصص على النمو الاقتصادي، مع العلم أن النظرية الاقتصادية للتجارة الدولية تعطي دور أساسي للتخصص الاقتصادي في التبادل الدولي، بحيث يسمح له من رفع رفاهية؛ ومن جهة أخرى يمكن التركيز على تأثير التجارة الدولية على اليد العاملة في الدول النامية أي آثار التجارة الدولية على الأجر و البطالة في هذه الدول.

و في الأسباب التي تؤدي إلى تأثير التجارة الدولية على التبادل بين الدول النامية والمتقدمة على كل من الأجر والبطالة في العشريات الماضية ومحاولة إيجاد درجة التأثير.

الملاحق

الملحق 1

Analyse factorielle(Afrique 1981)

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	n analyse
BPBC81	-928.571	1748.093	14
PEPIB81	16.85	8.47	14
PIBH81	649.929	612.288	14
PIPIB81	26.58	10.09	14
TCP81	2.23	1.31	14
TEX81	-10.03	18.05	14
TIM81	2.50	27.92	14
TMD81	-22.12	20.72	14

Qualité de représentation

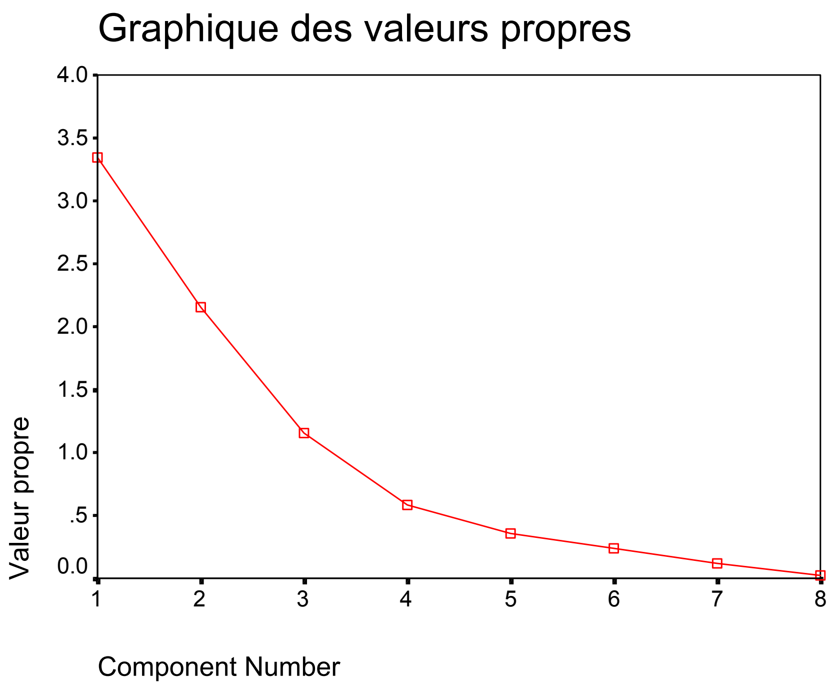
	Initial	Extraction
BPBC81	1.000	.588
PEPIB81	1.000	.736
PIBH81	1.000	.859
PIPIB81	1.000	.747
TCP81	1.000	.595
TEX81	1.000	.651
TIM81	1.000	.684
TMD81	1.000	.646

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.

Variance expliquée totale

	Valeurs propres initiales			Sommes des carrés chargées		
Composante	Total	% de la variance ==	% cumulés	Total	% de la variance ==	% cumulés
1	3.349	41.868	41.868	3.349	41.868	41.868
2	2.157	26.961	68.829	2.157	26.961	68.829
3	1.157	14.461	83.290			
4	.588	7.349	90.639			
5	.361	4.515	95.153			
6	.242	3.019	98.172			
7	.119	1.482	99.655			
8	2.76E-02	.345	100.000			

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.



Matrice des composantes[a]

	Composante	
	1	2
BPBC81	-.445	.624
PEPIB81	.641	.570
PIBH81	.398	.837
PIPIB81	.864	-2.3E-02
TCP81	1.12E-02	-.771
TEX81	.770	-.241
TIM81	.773	-.295
TMD81	.803	2.67E-02

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
a. 2 composantes extraites.

Matrice des coefficients des composantes

	Composante	
	1	2
BPBC81	-.133	.290
PEPIB81	.191	.264
PIBH81	.119	.388
PIPIB81	.258	-.011
TCP81	.003	-.358
TEX81	.230	-.112
TIM81	.231	-.137
TMD81	.240	.012

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Scores composante.

Matrice de covariance des composantes

Composante	1	2
1	1.000	.000
2	.000	1.000

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Scores composante.

Analyse factorielle(Afrique1991)

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	n analyse
BPBC91	-323.643	2045.665	14
PEPIB91	15.05	8.98	14
PIBH91	631.857	538.842	14
PIPIB91	21.06	8.82	14
TCP91	3.05	2.12	14
TEX91	-9.50E-02	19.12	14
TIM91	-7.02	13.81	14
TMD91	-14.78	20.41	14

Qualité de représentation

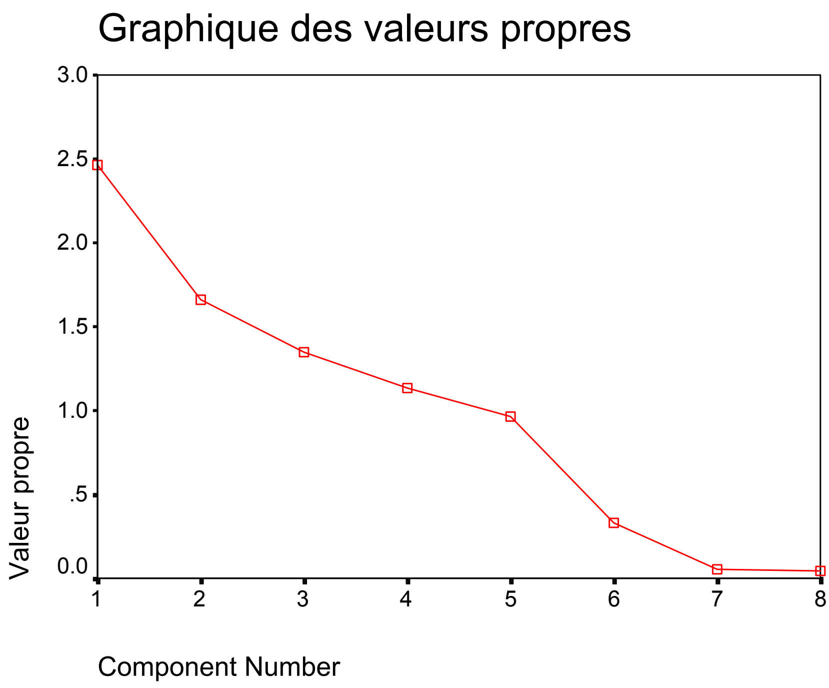
	Initial	Extraction
BPBC91	1.000	.764
PEPIB91	1.000	.933
PIBH91	1.000	.495
PIPIB91	1.000	.594
TCP91	1.000	8.704E-02
TEX91	1.000	.800
TIM91	1.000	.157
TMD91	1.000	.296

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.

Variance expliquée totale

	Valeurs propres initiales			Sommes des carrés chargées		
Composante	Total	% de la variance ==	% cumulés	Total	% de la variance ==	% cumulés
1	2.462	30.776	30.776	2.462	30.776	30.776
2	1.665	20.813	51.589	1.665	20.813	51.589
3	1.347	16.833	68.422			
4	1.131	14.134	82.556			
5	.966	12.072	94.629			
6	.329	4.113	98.742			
7	5.73E-02	.716	99.458			
8	4.34E-02	.542	100.000			

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.



Matrice des composantes[a]

	Composante	
	1	2
BPBC91	-7.5E-02	.871
PEPIB91	.818	.514
PIBH91	.625	.324
PIPIB91	.747	-.188
TCP91	-.224	-.192
TEX91	.711	-.543
TIM91	-2.7E-02	.395
TMD91	-.531	.119

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 2 composantes extraites.

Matrice des coefficients des composantes

	Composante	
	1	2
BPBC91	-.031	.523
PEPIB91	.332	.309
PIBH91	.254	.195
PIPIB91	.304	-.113
TCP91	-.091	-.115
TEX91	.289	-.326
TIM91	-.011	.237
TMD91	-.216	.071

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Scores composante.

Matrice de covariance des composantes

Composante	1	2
1	1.000	.000
2	.000	1.000

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Scores composante.

Analyse factorielle(Afrique 2001)

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	n analyse
BPBC01	-429.929	4430.732	14
PEPIB01	15.53	12.77	14
PIBH01	669.429	623.355	14
PIPIB01	32.31	17.07	14
TCP01	2.37	1.39	14
TEX01	-10.11	18.81	14
TIM01	22.18	36.39	14
TMD01	-6.38	6.34	14

Qualité de représentation

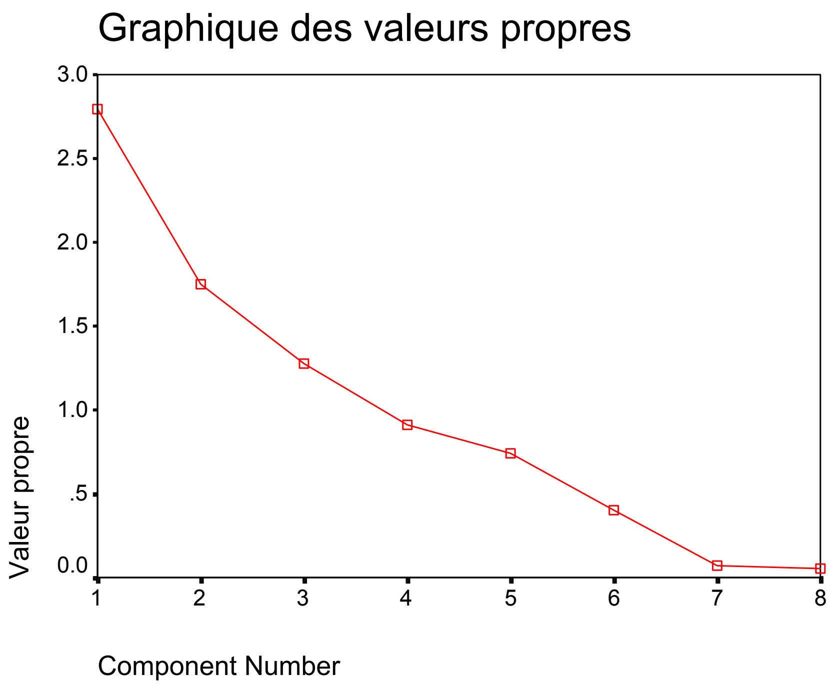
	Initial	Extraction
BPBC01	1.000	.509
PEPIB01	1.000	.799
PIBH01	1.000	.735
PIPIB01	1.000	.278
TCP01	1.000	.682
TEX01	1.000	.450
TIM01	1.000	.402
TMD01	1.000	.685

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.

Variance expliquée totale

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes des carrés chargées		
	Total	% de la variance ==	% cumulés	Total	% de la variance ==	% cumulés
1	2.791	34.894	34.894	2.791	34.894	34.894
2	1.748	21.851	56.744	1.748	21.851	56.744
3	1.280	15.999	72.743			
4	.913	11.418	84.161			
5	.738	9.230	93.391			
6	.400	4.994	98.386			
7	7.37E-02	.921	99.307			
8	5.54E-02	.693	100.000			

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.



Matrice des composantes [a]

	Composante	
	1	2
BPBC01	.624	.346
PEPIB01	.880	-.157
PIBH01	.645	-.565
PIPIB01	-.313	-.424
TCP01	-.717	.411
TEX01	.543	.394
TIM01	-.168	.611
TMD01	.528	.638

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 2 composantes extraites.

Matrice des coefficients des composantes

	Composante	
	1	2
BPBC01	.223	.198
PEPIB01	.315	-.090
PIBH01	.231	-.323
PIPIB01	-.112	-.242
TCP01	-.257	.235
TEX01	.194	.226
TIM01	-.060	.350
TMD01	.189	.365

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Scores composante.

Matrice de covariance des composantes

Composante	1	2
1	1.000	.000
2	.000	1.000

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Scores composante.

Classification hiérarchique(2001)

Observation Calculer Récapituler[a]

Observations					
Valide		Manquantes		Total	
N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
14	100.0	0	.0	14	100.0

a. Distance de Ward

Matrice de proximité

	Carré de la distance Euclidienne													
Observa	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14
1		3E+08	2E+07	7E+07	7E+08	3E+07	4E+08	9E+07	70618	7E+07	7E+07	2E+07	1E+07	2E+08
2	3E+08		11212	0E+07	3E+07	38934	2902.3	25037	5E+08	41791	34127	12562	11053	49479
3	2E+07	11212		5636.4	7E+07	5071.8	3E+07	584.85	0E+07	46.77	7614.3	445.20	574.48	18817
4	7E+07	0E+07	5636.4		1E+07	73157	4E+07	658.9	5E+07	2862.7	27048	5442.0	4791.3	0E+07
5	7E+08	3E+07	7E+07	1E+07		4E+07	2E+07	1E+07	1E+08	3E+07	3E+07	3E+07	9E+07	1E+07
6	3E+07	38934	5071.8	73157	4E+07		37285	96682	1E+08	9326.5	545.74	5562.7	841.2	00649
7	4E+08	2902.3	3E+07	4E+07	2E+07	37285		5E+07	7E+08	1E+07	83206	3E+07	4E+07	99996
8	9E+07	25037	584.85	658.9	1E+07	96682	5E+07		6E+07	3229.2	45731	923.09	933.11	1E+07
9	70618	5E+08	0E+07	5E+07	1E+08	1E+08	7E+08	6E+07		6E+07	1E+08	0E+07	9E+07	5E+08
10	7E+07	41791	46.77	2862.7	3E+07	9326.5	1E+07	3229.2	6E+07		3649.6	337.73	027.1	55865
11	7E+07	34127	7614.3	27048	3E+07	545.74	83206	45731	1E+08	3649.6		4519.7	44220	24992
12	2E+07	12562	445.20	5442.0	3E+07	5562.7	3E+07	923.09	0E+07	337.73	4519.7		557.58	0E+07
13	1E+07	11053	574.48	4791.3	9E+07	841.2	4E+07	933.11	9E+07	027.1	44220	557.58		0E+07
14	2E+08	49479	18817	0E+07	1E+07	00649	99996	1E+07	5E+08	55865	24992	0E+07	0E+07	

Ceci est une matrice de dissimilarités

Distance de Ward

Chaîne des agrégations

Etape	Regroupement de classes		Coefficients	Etape d'apparition de la classe		Etape suivante
	Classe 1	Classe 2		Classe 1	Classe 2	
1	3	12	5722.598	0	0	2
2	3	13	18892.420	1	0	4
3	6	11	42665.289	0	0	9
4	3	8	69602.445	2	0	5
5	3	10	172084.688	4	0	6
6	3	4	386097.938	5	0	9
7	2	7	862549.125	0	0	8
8	2	14	2186890.3	7	0	11
9	3	6	3536032.3	6	3	11
10	1	9	5071341.0	0	0	13
11	2	3	23838408	8	9	12
12	2	5	71732480	11	0	13
13	1	2	260287680	10	12	0

Stalactite vertical

	Observation																										
Nombre de c	5		11		6		4		10		8		13		12		3		14		7		2		9		1
1	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
2	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		X	X	X
3	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		X	X	X
4	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		X	X	X	X	X		X	X	X
5	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		X	X	X	X	X		X		X
6	X		X	X	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		X	X	X	X	X		X		X
7	X		X	X	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		X		X	X	X		X		X
8	X		X	X	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		X		X		X		X		X
9	X		X	X	X		X		X	X	X	X	X	X	X	X	X		X		X		X		X		X
10	X		X	X	X		X		X		X	X	X	X	X	X	X		X		X		X		X		X
11	X		X	X	X		X		X		X		X	X	X	X	X		X		X		X		X		X
12	X		X		X		X		X		X		X	X	X	X	X		X		X		X		X		X
13	X		X		X		X		X		X		X		X	X	X		X		X		X		X		X

الملحق 2

Analyse factorielle(Asie1981)

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	n analyse
BPBC81	9152.750	22235.504	12
PEPIB81	47.36	34.69	12
PIBH81	10133.42	12465.557	12
PIPIB81	43.96	32.16	12
TCP81	2.20	3.10	12
TEX81	3.66	23.05	12
TIM81	26.25	25.96	12
TMD81	-3.34	6.26	12

Matrice de corrélation

		BPBC81	PEPIB81	PIBH81	PIPIB81	TCP81	TEX81	TIM81	TMD81
Corrélation	BPBC8	1.000	.246	.287	-.321	.247	.072	-.183	.088
	PEPIB8	.246	1.000	.520	.314	-.476	.305	-.429	.507
	PIBH81	.287	.520	1.000	-.308	.207	-.062	-.477	.320
	PIPIB81	-.321	.314	-.308	1.000	-.558	.271	.417	-.015
	TCP81	.247	-.476	.207	-.558	1.000	-.299	.114	-.276
	TEX81	.072	.305	-.062	.271	-.299	1.000	.060	.750
	TIM81	-.183	-.429	-.477	.417	.114	.060	1.000	-.426
	TMD81	.088	.507	.320	-.015	-.276	.750	-.426	1.000
Signification (unila	BPBC8		.221	.183	.154	.220	.412	.285	.393
	PEPIB8	.221		.041	.160	.059	.168	.082	.046
	PIBH81	.183	.041		.165	.259	.424	.059	.155
	PIPIB81	.154	.160	.165		.030	.197	.089	.482
	TCP81	.220	.059	.259	.030		.173	.362	.193
	TEX81	.412	.168	.424	.197	.173		.427	.002
	TIM81	.285	.082	.059	.089	.362	.427		.084
	TMD81	.393	.046	.155	.482	.193	.002	.084	

Qualité de représentation

	Initial	Extraction
BPBC81	1.000	.337
PEPIB81	1.000	.730
PIBH81	1.000	.649
PIPIB81	1.000	.740
TCP81	1.000	.658
TEX81	1.000	.528
TIM81	1.000	.597
TMD81	1.000	.721

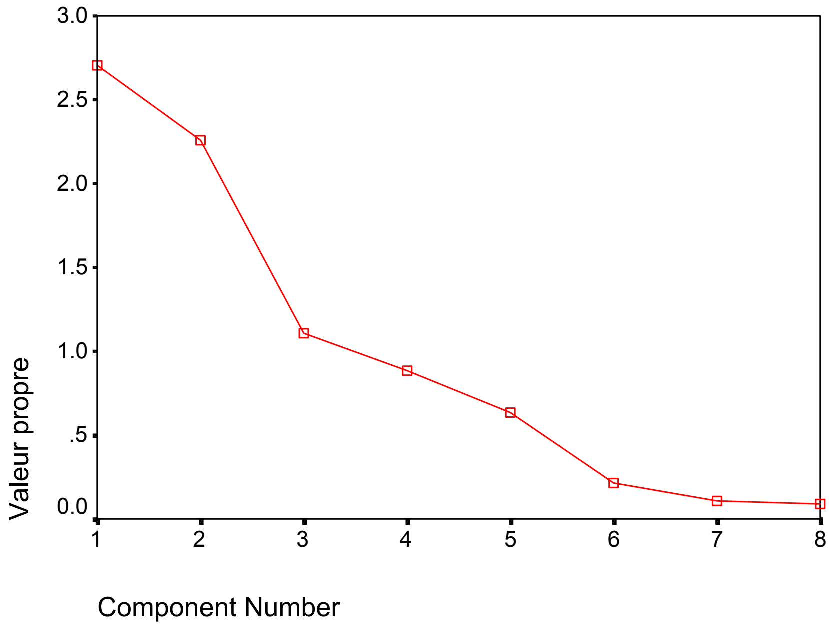
Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.

Variance expliquée totale

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes des carrés chargées		
	Total	% de la variance ==	% cumulés	Total	% de la variance ==	% cumulés
1	2.702	33.772	33.772	2.702	33.772	33.772
2	2.258	28.226	61.998	2.258	28.226	61.998
3	1.105	13.807	75.805			
4	.887	11.085	86.889			
5	.635	7.939	94.828			
6	.217	2.712	97.540			
7	.106	1.321	98.861			
8	9.11E-02	1.139	100.000			

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.

Graphique des valeurs propres



Matrice des composantes[a]

	Composante	
	1	2
BPBC81	.260	-.518
PEPIB81	.851	7.37E-02
PIBH81	.534	-.604
PIPIB81	.101	.855
TCP81	-.449	-.676
TEX81	.591	.422
TIM81	-.589	.501
TMD81	.847	5.99E-02

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 2 composantes extraites.

Matrice des coefficients des composantes

	Composante	
	1	2
BPBC81	.096	-.230
PEPIB81	.315	.033
PIBH81	.198	-.267
PIPIB81	.037	.378
TCP81	-.166	-.299
TEX81	.219	.187
TIM81	-.218	.222
TMD81	.313	.027

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Scores composante.

Matrice de covariance des composantes

Composante	1	2
1	1.000	.000
2	.000	1.000

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Scores composante.

Analyse factorielle(Asie1991)

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	n analyse
BPBC91	2172.083	6176.187	12
PEPIB91	40.69	28.70	12
PIBH91	5295.500	5562.816	12
PIPIB91	45.61	31.16	12
TCP91	.77	9.22	12
TEX91	-3.64	35.15	12
TIM91	12.08	14.40	12
TMD91	-2.17	3.62	12

Matrice de corrélation

		BPBC91	PEPIB91	PIBH91	PIPIB91	TCP91	TEX91	TIM91	TMD91
Corrélation	BPBC91	1.000	.167	.446	-.279	.440	.209	.308	.280
	PEPIB91	.167	1.000	.545	.603	.246	.519	.500	.390
	PIBH91	.446	.545	1.000	-.057	.278	.043	-.004	.548
	PIPIB91	-.279	.603	-.057	1.000	-.229	.330	.482	.019
	TCP91	.440	.246	.278	-.229	1.000	-.071	.332	.040
	TEX91	.209	.519	.043	.330	-.071	1.000	.726	-.257
	TIM91	.308	.500	-.004	.482	.332	.726	1.000	-.316
	TMD91	.280	.390	.548	.019	.040	-.257	-.316	1.000
Signification (unilaté	BPBC91		.302	.073	.190	.076	.257	.165	.189
	PEPIB91	.302		.033	.019	.220	.042	.049	.105
	PIBH91	.073	.033		.430	.191	.447	.495	.033
	PIPIB91	.190	.019	.430		.237	.148	.056	.476
	TCP91	.076	.220	.191	.237		.413	.146	.451
	TEX91	.257	.042	.447	.148	.413		.004	.210
	TIM91	.165	.049	.495	.056	.146	.004		.159
	TMD91	.189	.105	.033	.476	.451	.210	.159	

Qualité de représentation

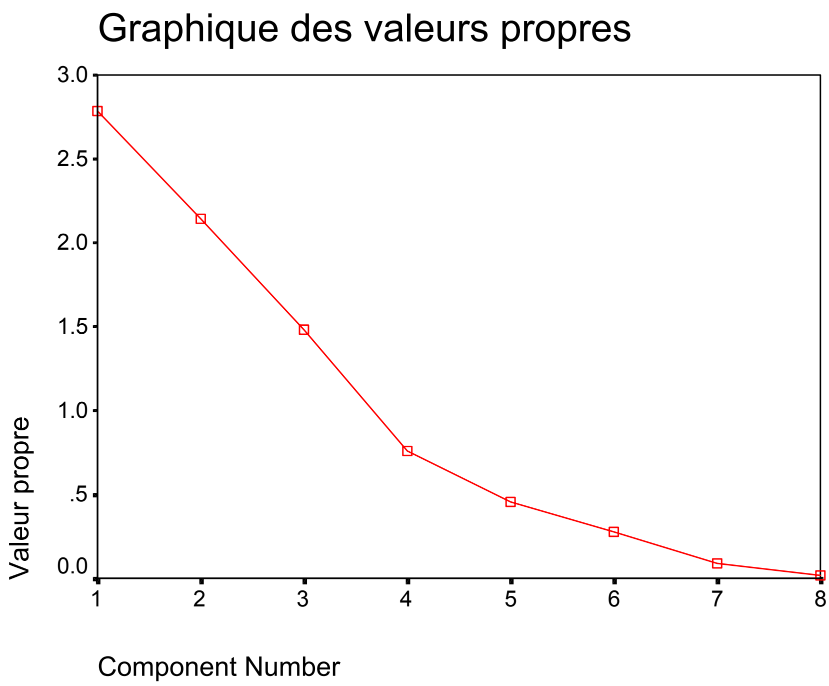
	Initial	Extraction
BPBC91	1.000	.508
PEPIB91	1.000	.785
PIBH91	1.000	.726
PIPIB91	1.000	.538
TCP91	1.000	.315
TEX91	1.000	.704
TIM91	1.000	.803
TMD91	1.000	.545

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.

Variance expliquée totale

	Valeurs propres initiales			Sommes des carrés chargées		
Composante	Total	% de la variance ==	% cumulés	Total	% de la variance ==	% cumulés
1	2.783	34.782	34.782	2.783	34.782	34.782
2	2.141	26.763	61.545	2.141	26.763	61.545
3	1.483	18.540	80.085			
4	.755	9.435	89.520			
5	.452	5.651	95.171			
6	.278	3.479	98.649			
7	9.05E-02	1.131	99.781			
8	1.76E-02	.219	100.000			

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.



Matrice des composantes[a]

	Composante	
	1	2
BPBC91	.471	.535
PEPIB91	.885	4.83E-02
PIBH91	.507	.685
PIPIB91	.502	-.534
TCP91	.375	.417
TEX91	.692	-.474
TIM91	.781	-.440
TMD91	.199	.711

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
a. 2 composantes extraites.

Matrice des coefficients des composantes

	Composante	
	1	2
BPBC91	.169	.250
PEPIB91	.318	.023
PIBH91	.182	.320
PIPIB91	.181	-.250
TCP91	.135	.195
TEX91	.249	-.221
TIM91	.281	-.205
TMD91	.072	.332

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Scores composante.

Matrice de covariance des composantes

Composante	1	2
1	1.000	.000
2	.000	1.000

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Scores composante.

Analyse factorielle(asie 2001)

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	n analyse
BPBC01	8731.083	12058.561	12
PEPIB01	48.78	29.39	12
PIBH01	8528.750	9307.393	12
PIPIB01	39.36	23.03	12
TCP01	2.04	3.05	12
TEX01	-.26	18.03	12
TIM01	9.23	23.67	12
TMD01	-1.78	2.84	12

Matrice de corrélation

		BPBC01	PEPIB01	PIBH01	PIPIB01	TCP01	TEX01	TIM01	TMD01
Corrélation	BPBC01	1.000	.231	.086	-.219	.230	-.040	.019	-.045
	PEPIB01	.231	1.000	.418	.419	-.318	.037	-.107	.425
	PIBH01	.086	.418	1.000	-.198	.097	.134	.259	.558
	PIPIB01	-.219	.419	-.198	1.000	.051	-.241	-.398	.114
	TCP01	.230	-.318	.097	.051	1.000	.185	-.039	.099
	TEX01	-.040	.037	.134	-.241	.185	1.000	.531	.340
	TIM01	.019	-.107	.259	-.398	-.039	.531	1.000	.182
	TMD01	-.045	.425	.558	.114	.099	.340	.182	1.000
Signification (unilatéra	BPBC01		.235	.395	.247	.236	.450	.477	.445
	PEPIB01	.235		.088	.088	.157	.454	.371	.084
	PIBH01	.395	.088		.269	.383	.339	.208	.030
	PIPIB01	.247	.088	.269		.437	.225	.100	.362
	TCP01	.236	.157	.383	.437		.282	.452	.380
	TEX01	.450	.454	.339	.225	.282		.038	.140
	TIM01	.477	.371	.208	.100	.452	.038		.286
	TMD01	.445	.084	.030	.362	.380	.140	.286	

Qualité de représentation

	Initial	Extraction
BPBC01	1.000	2.732E-02
PEPIB01	1.000	.811
PIBH01	1.000	.627
PIPIB01	1.000	.613
TCP01	1.000	7.697E-02
TEX01	1.000	.549
TIM01	1.000	.640
TMD01	1.000	.700

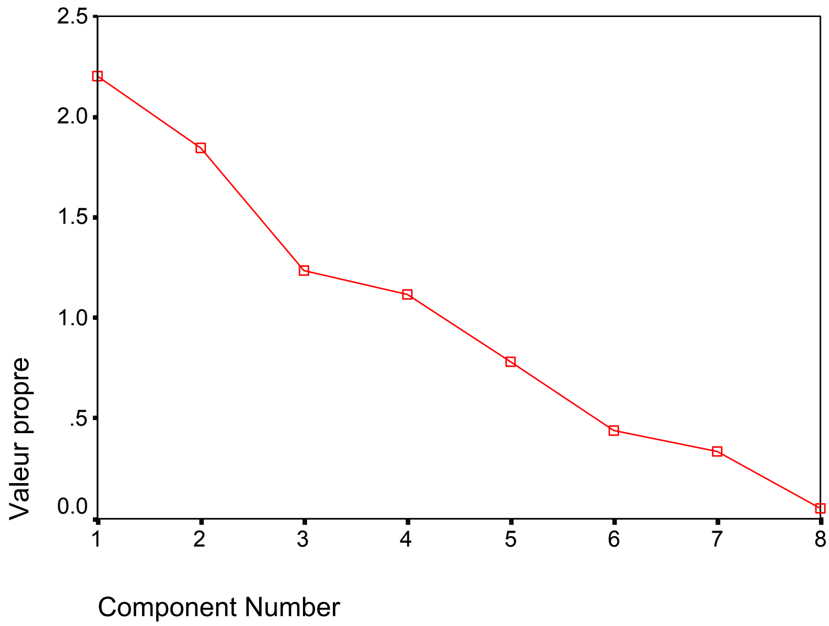
Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.

Variance expliquée totale

	Valeurs propres initiales			Sommes des carrés chargées		
Composante	Total	% de la variance ==	% cumulés	Total	% de la variance ==	% cumulés
1	2.202	27.520	27.520	2.202	27.520	27.520
2	1.843	23.033	50.553	1.843	23.033	50.553
3	1.235	15.432	65.985			
4	1.116	13.952	79.937			
5	.781	9.764	89.701			
6	.438	5.474	95.175			
7	.335	4.184	99.359			
8	5.13E-02	.641	100.000			

Méthode d'extraction : Analyse des principaux composants.

Graphique des valeurs propres



Matrice des composantes[a]

	Composante	
	1	2
BPBC01	.163	-2.8E-02
PEPIB01	.397	.808
PIBH01	.756	.235
PIPIB01	-.274	.733
TCP01	.116	-.252
TEX01	.648	-.359
TIM01	.616	-.510
TMD01	.746	.379

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. 2 composantes extraites.

Matrice des coefficients des composantes

	Composante	
	1	2
BPBC01	.074	-.015
PEPIB01	.180	.439
PIBH01	.344	.127
PIPIB01	-.125	.398
TCP01	.053	-.137
TEX01	.294	-.195
TIM01	.280	-.277
TMD01	.339	.206

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Scores composante.

Matrice de covariance des composantes

Composante	1	2
1	1.000	.000
2	.000	1.000

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

Scores composante.

Classification hiérarchique(Asie2001)

Observation Calculer Récapituler[a,b]

Observations					
Valide		Manquantes		Total	
N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
12	100.0	0	.0	12	100.0

a. Carré de la distance Euclidienne utilisé

b. Distance de Ward

Distance de Ward

Chaîne des agrégations

Etape	Regroupement de classes		Coefficients	Etape d'apparition de la classe		Etape suivante
	Classe 1	Classe 2		Classe 1	Classe 2	
1	3	11	63134.785	0	0	2
2	3	9	2831958.8	1	0	4
3	2	10	8369524.0	0	0	7
4	3	6	14746456	2	0	10
5	4	7	27916012	0	0	7
6	5	8	103816384	0	0	8
7	2	4	191525632	3	5	9
8	1	5	405411200	0	6	11
9	2	12	620148544	7	0	10
10	2	3	1.331E+09	9	4	11
11	1	2	2.552E+09	8	10	0

Stalactite vertical

Nombre de class	Observation																						
	6:Jordani		9:Maldive		11:Pakista		3:Banglad		12:Qatar		7:Koweït		4:E.A.U.		10:Oman		2:Bahreïn		8:Malaisi		5:Indonés		1:Arabie
1	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
2	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		X	X	X	X	X
3	X	X	X	X	X	X	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X		X	X	X	X	X
4	X	X	X	X	X	X	X		X		X	X	X	X	X	X	X		X	X	X	X	X
5	X	X	X	X	X	X	X		X		X	X	X	X	X	X	X		X	X	X		X
6	X	X	X	X	X	X	X		X		X	X	X		X	X	X		X	X	X		X
7	X	X	X	X	X	X	X		X		X	X	X		X	X	X		X		X		X
8	X	X	X	X	X	X	X		X		X		X		X	X	X		X		X		X
9	X		X	X	X	X	X		X		X		X		X	X	X		X		X		X
10	X		X	X	X	X	X		X		X		X		X		X		X		X		X
11	X		X		X	X	X		X		X		X		X		X		X		X		X

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أ - الكتب

- الحبيب فايز إبراهيم ، نظريات التنمية والنمو الإقتصادي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985.

- العصار رشاد ، وآخرون، التجارة الخارجية، الأردن،دار المسيرة، 2000

- الصقار فؤاد محمد ، جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، الاسكندارية، منشأة المعارف بالاسكندرية، 1997.

- بكري كمال ، التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهظة العربية، 1986.

- حاتم سامي عفيف ، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1995.

- ـحشيش عادل أحمد ، أسامة محمد الفولى، مجدى محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الاسكندارية، بدون ناشر، 1998.

- عابد محمد سعيد ، التجارة الدولية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

- عبد العزيز محمد ، الاقتصاد الدولي، الإسكندارية، دار الجامعة المصرية، 2000.

- عجيمة محمد عبد العزيز ، ناصف إيمان عطية ، التنمية الإقتصادية، الاسكندارية، قسم الإقتصاد كلية التجارة-جامعة الإسكندارية، 2000.

-- عجيمة محمد عبد العزيز ، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،الإسكندارية، الدار الجامعية، 1999.

- عجيمة محمد عبد العزيز ، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، الاسكندارية، مؤسسة الشهاب الجامعة، 1996.

-- عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، اتجاهات حديثة في التنمية، الاسكندارية،الدار الجامعية، 1999.

-- عفر محمد عبد المنعم ، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، الاسكندارية ، مؤسسة شباب الجامعة، 1999

- عمر حسين ، الاستثمار و العولمة، القاهرة،دار الكتاب الحديث، 2000.

- عوض الله زينب حسين ، الاقتصاد الدولي، الاسكندارية،دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.

- شيحه مصطفى رشدى ، علم الإقتصاد، من خلال تحليل جزئي، الاسكندارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.

- قنوص صبحي محمد ، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999.

- مدحت محمد مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

- مسعد محي محمد ، ظاهرة العولمة، الأوهام والحقائق، الطبعة الأولى، الاسكندارية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1999.

ب- المقالات :

- شاهد يوسف، تغيرات في مشهد التنمية، مجلة التمويل وتنمية،العدد4، المجلد 36، ديسمبر 1999

- فريق دائرة الشؤون المالية بصندوق النقد الدولي، هل ينبغي أن يكون الإنصاف هدفا للسياسة الاقتصادية؟، مجلة التمويل والتنمية، العدد3، المجلد 35، سبتمبر 1998.

ج- المذكرات والرسائل :

- بلالطة مبارك، دوال الإنتاج، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1998.

- لواتي جمال ، دراسة تحليلية واقتصادية للتداخل بين التجارة الخارجية ونمو الناتج القومي (تطبيق لحالة الجزائر)، مذكرة ماجستير فرع اقتصادي قياسي، جامعة الجزائر ، سنة 1998/1997.

- صالحي صالح ، نموذج التنمية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1999.

- سعيج عبد الحكيم، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة اقتصاد- قياسية للنمو حالة الجزائر(1974-1999)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2001.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

أ- الكتب :

naturelles (I.B.R), Tome1 , - Abdelkder Sid Ahmed , Economie de l'industrialisation à partir des ressources Alger, opu,1989.

-Abraham-Frois Gilbert, Dynamique économique, 7 édition, Paris, édition Dalloz,1991.

- Agénor Pierre Richard, The Economic Adjustment and Growth, USA, California, Academic Press,2000

- Angelier Jean Pierre, Economie industrielle, Alger, opu,1993.

- Arrous Jean, Les théories de la croissance, Paris, éditions du seuil, 1999.

- Aubin Christian, Norel Philippe, Economie internationale, Faits, théories et politiques, Paris, édition du seuil,2000.

- Bairoch Paul et Etemad Bouda, Structure par produit du Tiers-monde 1830-1937, Genève, Librairie Droz,1985

- Baltagi H.Badi, Econometric Analysis of Panel Data, second edition, New Jersey, Jhohn Wiley & Sons,2001.

- Barro Robert J., Sala-I-Martin Xavier, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, 1996.

- Bénichi Régis, Nouschi Marc, La croissance aux XIXème et XXème siècles, 2éme édition,Paris, édition Marketing,1999.

-Bernard Guerrien, Dictionnaire d'analyse économique, Troisième édition, revue et augmenté, Paris, La Découverte,2002.

- Banque Mondiale, Qualité de la croissance, De Bock Univesité,2002.

- Bouet Antoine, Le protectionnisme, Analyse économique, Paris,Librairie Vu Ibert, 1998.

- Boyer Robert , La mondialisation au-delà des mythes, sous la direction de Serge Cordellier, Paris, -Edition la découvert, 2000.

- Brasseul Jacque , Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond colin édition, 1993.

- Bret Bernard , Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, Paris, Collection Histege , 2002 .

- De Castro Juan A,Réforme du commerce extérieur et politique de développement, sous la direction de -Jean-Marc Fontaine, Paris, presses universitaire de France, 1992.

- Debrag Ray, development Economics, New Jersey,Princeton University Press, 1998.

- Diday Edwin, Lemaire Jacques, Pouget Jean, Testu Françoise, éléments d'analyse de données, Paris,Bordas, 1982.

- Dormont Brigitte, Introduction à l'économétrie, Paris,Montchrestien, 1999.

- Escofier Brigitte, Pagès Jérome, Analyses factorielles simple et multiples, 3éditon, Paris, Dunod, 1998.

- Gélinas Jacques B., La globalisation du monde, Laisser faire ou faire ?, Montréal, éd ecosociété, 2000.

- Green Wiliam , Ecnometric Analysis, 5th ed , NJ: Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003.

- Guillochon Bernard, Economie international, 2édition, Paris,dunod,1998.
- Guyon Xavier , Statistique et économétrie, Paris, Ellipses, Edition Marketing, 2001
- Hayashi Fumio, Econometrics, New Jersey, Princeton University Press,2000.
- Jambu Michel , Méthodes de base de l'analyse des données ,Paris, éditions Eyrolles , 1999.
- Johnston J., Méthodes Econométriques, Tome2, Traduit par Bernard Guerrien et Francisco Vergara, Paris,Ed Economica, 1985
- Krugman Paul R., La Mondialisation n'est pas coupable, Alger, Casbah édition, 1999
-Lebart Ludovic, Morineau Alain, Piron Marie, Statistique exploratoire multidimensionnelle, 3 édition, Paris, Dunod,2000
- Ludert Peter H. et Pugel Thomas A., Economie international,10é Edition ,Paris, éd Economica,1997.
- Manoukian Edouard B., Guide de statistique appliquée, Paris,Herman, 1986.
- Messerlin Patrick .A., Commerce international, Paris,Presses Universitaires de France,1998.
- Mucchielli Jean-Louis, Multinationales et mondialisation, France,Edition du Seuil,1998.
- Mucchielli Jean-Louis, Principes d'économie international,Volume 1, Paris, éd Economica,1987
- Muiccheielli Jean Luis, Economie Internationale, 2é édition, Paris,Dalloz,1997
- Rainelli Michel, La nouvelle théorie du commerce international, Alger, Casbah Edition,1999
- Rapley John, Understanding Development, theory and Practice in the third world, Boulder, Lyenne Rienner Publishers,2002
- Rivoire Jean, L'économie de marché, Que sais-je ? , Alger, éd Dahleb,1994.
- Rodrigue Jean-Paul,L'espace économique mondiale , Québec, presses de l'Université du Québec,2000
-Roland Granier, Croissance et Cycles, L'économie en mouvement, Paris, édition Markrting,1995.
- Romer David, Macroéconomie Approfondie, Traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Ediscience international ,1997.
- Samuelson Alain, Economie international contemporaine (Aspects réels et monétaires),Alger, opu,1993.
- Sandretto René, Le commerce international, Paris, Armond collin éditeur,1995.
- Santander Sebastien, Globalisation et néolibéralisme dans le tiers monde, sous la direction de Frouzouch Nahavandi, France et Canada, L'Harmttan,2000.
- Sevestre Patrick, Econométrie des données de panel, Paris, Dunod,2002.
- Singh Ajit, La mondialisation, origines développement et effets, sous la direction de James D.Thwits, Canada, La presses de l'Université Laval, 2000.
- Thomas Albain, Econométrie des variables qualitatives, Paris, Dunod, 2000.

ب - المقالات

- Anderson James E., Why Do Nations Trade (so Little)? Boston College and NBER, August15,1999. Source :"http://www.Fmwww.bc.edu/ec-p/wp428.pdf"

-Andrew B.Bernard, Trends and Transitions in the long Run Growth of Nations, Tuck scool of Business at Dartmouth Nationel Bureau of Economic Research, July2001. Source:http:www//mba.tuck.dartmouth.edu/pages/Faculty/" Andrew.bernard/ LongRunv22.pdf-

- Arbach Jorge Saba, Andy Dickersont and Francis Gree, Trade Liberalisation and wages in Developing Countries, revised: june 2003. source: http://www.wider.unu.edu/Conference/Conference-2003-3/Conference-20003-papers/arbache-dicjerson-green.pdf.

- Attfield C.L.F, Emaud S.Cannon, D.Demery, Nigel W.Duck, Economic growth and geographic proximity, Economics Letters 68,2000, p109-112.

- Bassanini Andrea, Scarpeta Stefano, Les moteurs de la croissance dans les pays de L'OCDE : Analyse Empirique sur des données de Panel, Revue économique de L'OCDE, n°33, 2001/II

- Bhagwati Jadish and T.N.Srinivasan, Trade and Poverty in Poor Countries, American Economic Review Papers & Proceedings, May 2002.

- Ben-David Dan, Trade, Growth and Disparity Among Nations, From Income Disparity and Poverty, World Trade Organisation Special study 5, Geneva, WTO Publication,p11-42,2000.

- Bond Stephen, Dynamic Panel Models, A Guide to Micro Data Methods and Practice, The Institute for Fiscal studies Department of Economics, UCL, Cemmap Working paper, April,2002.

- Combe Jean –Lios , Guillaumont Patrick, et autres , Ouverture sur l'extérieur et instabilité des Taux de croissance , CERDI, CNRS et Université d'Auvergne, 16 décembre 1999.

- Dollar David, Kraay Aart, Institutions, Trade, and Growth, the World Bank, April 2002.Source: http://www.carnegie-roechesyer.edu/april02.pdf/IG2.pdf

- Ekaterini Kyriazidou, Estimation of Panel Data Sample Selection Model, Econometrica, Vol 65, N°6,(Novembre,1997),1335-1364.

- Fugazza Marco, Export Performance and its Determinants : Supply and Demand constraints, UNCTAD, Policy issue in International Trade and Commodities, Study series N°26, UN, New York and Geneva,2004.

- Gregory N.Price, Economics Growth in A cross Section of Sub-Saharan African Countries: The effects and costs of Colonial Heritage, Department of Economic, North Carolina & T state Universities,Decembere 1999 Source:"http://www.ncata.edu/~econdept/wp/assa.pdf"

- Gylfason Thorvaldur , Export, Inflation and Growth , University of Iceland, SNS, Center of Business and Policy Studies Stockholm, Sweden , and CEPR, October 1998

- Haussman Jerry A., Taylor William E., Panel Data Unobservable Individual Effects
Econometerica, Vol 49, N°6, November 1981,p1379-1382.

- Jerry A.Hausman, David A.Wise : Attrition Bias in Experimental and Panel Data : the Gary Income Maintenance Experiment, Econometrica, Vol47, N°2(Mars,1979),455-474.

- Judson Ruth A., OweAnn L. n, Estimating Dynamic Panel Data Models, A practical Guid for Macroeconomist, Federal Reserve Board of Governors , January 1996. Source : *http://www.nyu.edu/its/pubs/connect/fall03/yaffee_primer.pdf*

- Madala, G.S, Limited Dependent Variable Models Using Panel Data , The journal of Human Resource Vol.22, No.3,Summer 1987.

- Manuel Arellano, Stephen Bond: Some Tests of Specification for panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations, the Review of Economoics Studies, Vol 58, N°02(Apr,1991),277-297.

- Maria Engarcia Rochina-Barrchina : A new Estimator for panel Data Sample Selection Models, Annals D'Economie et de statistique –N°55-56-1999.

Marno Verbeek, Theo Nijman, testing for Selectivity Bias in Panel Data Models, International Economic Review, Vol 33,N°3(Aug,1992),681-703.

- Noel Giraud Pierre, Mondialisation et dynamique des inégalités, CERNA, Ecole National Supérieur, Des Mines de Paris, Octobre 2002.

- Nouzad Farrokh, Powell Jennifer .J , Openness, Growth, and Development : Evidence from a Panel of Developing countries , Scientific Journal of Administrative Development Vol 1.N°1 LAD,2003.

- O'Rourke Kevin H., Globalisation and Inequality, Historical Trends, Annual World Bank, Conference on Development Economics, edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern, 2001/2002

-Ramon Moreno and Bharat Trehan, Location and the Growth of Nation, Federal Reserve Bank of San Francisco, Revised: June30,1997. htpp://www.Wider.unu.edu/Conference/Conference 2002-2/Papers/Songhua%lin.pdf.

-Satish Chaud, Kunal sen, Trade Liberalisation and Productivity Growth: Evidence from Indian Manufacturing, Department of Economics and Australia South Asia Center Research School of Pacific and Asian Studies the Australian National University,1995. Source :http://www.apseg.anu.edu.au/staff/Pub-highlights/chands-04.pdf

- Serranito Francisco, Openness growth and conference clubs: a threshold regression approach, CEPN, CNRS UMR n°7115, Année 2001. Source : *http://www.etsg.org/ETSG2003/papers/serranito.pdf*

- Trognon Alain, L'économétrie des panels en perspective, Revue d'économie politique, 113 (6), Nov/Déc 2003, p728-729.

- Vella Francis, Marno Verbeek, Two-Step estimation of panel Data models with censored endogenous variables and selection bias, Journal of Econometrics *90(1999)239-263.*

- *Wade Robert Hunter , La monté des inégalités de revenu, Finance et développement, Numéro 4, Volume 38, Décembre 2001.*

- *Wacziarg Romain, Measuring the Dynamic Gain from Trade, The World Bank Economic Review, Vol 15, N°3,2003, p393-429*

- White Halbert, A Hetrokedasticity – Consistent Covariance Matrix Estimator and A Direct Test for Hetrokedasticity, Econometerica, Vol 48,N°4, May 1980, p821-825.

- William A.Brock, Steven N.Durpuf, Growth Empirics and Reality, The World Bank Economic Review, Vol15, N°2, p229-272.

- William Esterly, Ross Levine, It's Not Facto Accumulation: Stylized Facts and Growth Models, The world Bank Economic Review, Vol15, N°2, p177-219.

- Xavier Sala-i-martin, Fifteen Years of New Growth Economics: What Have we Learned?Edited by Norman Loayza and Ramundo Soto, Chile,2002. Source:"http://www.bcentral.cl/eng/stdpub/studies/cetralbanking/pdf/v6/041-060saliimartin.pdf"

- Yaffee Robert, A primer for panel data analysis, Sociale science, Statistique and mapping, New York University, November 2003. Source : http://www.nyu.edu/its/pubs/connect/fall03/yaffee_primer.pdf .

ج-التقارير:

- *OCDE , Trade and Development Report 2003.*
- *UNCTAD, Economic Developemnt in Africa, Trade Performance and Commodity Dependenee, New York and Geneva,2003.*
- *UNCTAD, Hand Book of statistic, UN, New York & Geneva, 2003.*
- *Rapport Mondiale Sur Le Développement Humain 2004.*